Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

إحـــدى وثائـــــق
البنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط

رقم التقرير: EG-32393

وثيقة التقييم المسبق للمشروع

بشأن تقديم

قرض مقترح

بمبلغ 145 مليون دولار أمريكي

إلى

جمهورية مصر العربية

لأجل

مشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا

22 مايو 2007

إدارة التنمية المستدامة
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تخضع هذه الوثيقة لقيود التوزيع الحصري، ولا يجوز استعمالها إلا لمن يتلقاها في إطار القيام بواجباته الرسمية. ولا يجوز خلاف ذلك الإفصاح عن مضمونها إلا بتخويل من البنك الدولي.

أسعار العملة المقابلة
(سعر الصرف الساري في 30 مايو 2005)

وحدة العملة = الجنيه المصري
5.8 جنيه مصري = 1:00 دولار أمريكي

السنة المالية
1 يوليو– 30 يونيو

الأسماء المختصرة والمختصرات المعتمدة

AfD	الوكالة الفرنسية للتنمية
BNWPP	برنامج الشراكة بين البنك الدولي وهولندا بشأن المياه
CAS	إستراتيجية المساعدة القطرية
CFAA	تقييم المساءلة المالية القطرية
CFAR	تقرير التقييم المالي القطري
CMU	وحدة إدارة العقود
CPAR	تقرير تقييم التوريدات القطرية
CPI	مؤشر تصور الفساد
CPPR	استعراض أداء الحوافظ القُطرية
DBO	عقد التصميم والبناء والتشغيل
DRAINFRAME	الإطار المتكامل لتقييم الصرف
DRI	معهد بحوث الصرف
EA	التقييم البيئي
EEAA	جهاز شؤون البيئة المصري
EMP	خطة الإدارة البيئية
ERR	معدل العائد الاقتصادي
ESA	هيئة المساحة المصرية
ESIA	تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي
ESMP	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
ESW	العمل الاقتصادي والقطاعي
EWP	الشراكة المائية المصرية
FAC	المجلس الاستشاري للمزارعين
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
FM	إدارة الشؤون المالية
FMR	تقرير الرصد المالي
FMS	أخصائي إدارة مالية
FY	السنة المالية
GARPAD	الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية
GD	الإدارة العامة
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GOE	الحكومة المصرية
GON	حكومة هولندا
GTZ	الوكالة الألمانية للتعاون التقني
GWS	قطاع المياه الجوفية
ha	هكتار

IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
BIC	المناقصات التنافسية الدولية
ID	مصلحة الري
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
IIIMP	مشروع الإدارة المتكاملة وتحسين الري
IPB	معايير أداء مرحلية
IPM	المكافحة المتكاملة للآفات
IS	قطاع الري
ISDS	صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة
ISR	تقرير عن أوضاع التنفيذ
IT	تكنولوجيا المعلومات
IWRM	الإدارة المتكاملة للموارد المائية
IWRMAP	خطة العمل الخاصة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية
JV	مشروع مشترك
KfW	البنك الألماني للتنمية
LE	جنيه مصري
E&M	الرصد والتقييم
MALR	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
MHUNC	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة
MIS	نظام المعلومات الإدارية
MLD	وزارة التنمية المحلية
MOEE	وزارة الكهرباء والطاقة
MOF	وزارة المالية
MOHP	وزارة الصحة والسكان
MOI	وزارة الداخلية
MOIC	وزارة التعاون الدولي
MSEA	وزارة الدولة لشؤون البيئة
MWRI	وزارة الموارد المائية والري
NCB	المناقصات التنافسية الوطنية
NDC	المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي
NGO	منظمة غير حكومية (جمعية أهلية)
NPV	صافي القيمة الحالية
NRI	معهد بحوث النيل
NWRC	المركز القومي لبحوث المياه
OBA	المعونات المستندة إلى النواتج
M&O	التشغيل والصيانة
OP	سياسة العمليات
PAD	وثيقة التقييم المُسبق للمشروع
PAP	الأشخاص المتأثرون بالمشروع
PCN	مذكرة تصور المشروع
PDO	الهدف التنموي للمشروع
PFS	البيانات المالية للمشروع
PHRD	السياسات وتنمية الموارد البشرية
PIC	مركز الإعلام العام
PID	وثيقة معلومات المشروع
PIM	دليل تنفيذ المشروع
PIP	خطة تنفيذ المشروع

PMC	عقد إدارة الأداء
PMP	خطة إدارة مكافحة الآفات
PMU	وحدة إدارة المشروع
PO	شركة التشغيل الخاصة
PPIAF	المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
PSC	اللجنة التوجيهية للمشروع
RP	خطة إعادة التوطين
RPF	إطار سياسة إعادة التوطين
ROSC	تقرير مراعاة المعايير والقواعد
SA	التقييم الاجتماعي/ الحساب الخاص
SBD	كراسات المواصفات والشروط القياسية للمناقصات
SFD	الصندوق الاجتماعي للتنمية
SIL	قرض استثماري محدد
SOE	بيان المصروفات
SWERI	معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة
SWM	إدارة النفايات الصلبة
TA	المساعدة الفنية
TBD	يُحدد لاحقاً
TOR	الشروط المرجعية
TTL	رئيس فريق العمل
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
WB	مجلس المياه
WBI	معهد البنك الدولي
WDHC	الشركة القابضة لغرب الدلتا
WDWCIRP	مشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا
WSS	الإمداد بالمياه والصرف الصحي
WUA	جمعية مستخدمي المياه
WUC	مجلس مستخدمي المياه

نائبة الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:	دانييلا غريساني
المدير القطري:	إيمانويل إمبي
رئيسة القطاع:	إنجر أندرسون
مديرة القطاع:	فيجاي جاغانّاثان
رئيسا فريق العمل:	ألدو بيتي وماهر أبو طالب

جمهورية مصـــر العربيـــة
مشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا

المحتويات

صفحة رقم

ألف. السياق الإستراتيجي والأسس المنطقية 1

1. **قضايا البلد والقطاع** 1
2. **مبررات مشاركة البنك الدولي في المشروع** 2
3. **الأهداف الأعلى التي يساهم المشروع في تحقيقها** 2

باء. وصف المشروع 3

1. **أداة الإقراض** 3
2. **الهدف التنموي للمشروع والمؤشرات الأساسية** 3
3. **مكونات المشروع** 4
4. **الدروس المستفادة والمجسدة في تصميم المشروع** 5
5. **البدائل التي تمت دراستها وأسباب الرفض** 5

جيم. التنفيذ 6

1. **ترتيبات الشراكة** 6
2. **الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ** 7
3. **رصد وتقييم النواتج/النتائج** 9
4. **تحقيق الاستدامة** 10
5. **المخاطر البالغة الأهمية والجوانب المحتملة المثيرة للجدل** 11
6. **شروط واتفاق القرض** 12

دال. موجز التقييم المُسبق 12

1. **التحليل الاقتصادي والمالي** 12
2. **الجوانب الفنية** 13
3. **الجوانب الائتمانية** 13
4. **الجوانب الاجتماعية** 15

5. **البيئة** 16
6. **سياسة الإجراءات الوقائية** 16
7. **استثناءات السياسات** 18
المرفق 1: معلومات مرجعية عن البلد والقطاع أو البرنامج 19
المرفق 2: المشروعات الرئيسية ذات الصلة التي مولها البنك الدولي و/أو الهيئات الأخرى 27
المرفق 3: إطار النتائج ورصدها 28
المرفق 4: وصف تفصيلي للمشروع 31
المرفق 5: التكاليف التقديرية للمشروع 41
المرفق 6: ترتيبات التنفيذ 42
المرفق 7: الإدارة المالية وترتيبات الصرف 44
المرفق 9: التحليل الاقتصادي والمالي 60
المرفق 10: قضايا السياسات الوقائية 79
المرفق 11: إعداد المشروع والإشراف عليه 82
المرفق 12: الوثائق المتاحة في ملف المشروع 84
المرفق 13: بيان القروض والاعتمادات 86
المرفق 14: نظرة سريعة على البلد 89
المرفق 15: الخرائط 91

تخضع هذه الوثيقة لقيود التوزيع الحصري، ولا يجوز استعمالها إلا لمن يتلقاها في إطار القيام بواجباته الرسمية. ولا يجوز خلاف ذلك الإفصاح عن مضمونها إلا بتخويل من البنك الدولي.

جمهورية مصـــر العربيـــة

مشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا
وثيقة التقييم المسبق للمشروع

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MNSSD)

التاريخ : 22 مايو 2007	رئيس فريق العمل: ألدو بيتي
	الرئيس المشارك لفريق العمل: ماهر أبو طالب
المدير القطري: إيمانويل إمبي	القطاع: الري والصرف السطحي (90 في المائة)
رئيسة القطاع: إنجر أندرسون	إمدادات المياه (10 في المائة)
مديرة القطاع فيجاي جاغانّاثان	محاور التركيز: إدارة الموارد المائية؛ وتوفير خدمات البنية الأساسية للقطاع الخاص في مجال تنمية الزراعة التجارية؛ ومشاركة القطاع الخاص؛ والمشاركة وإشراك المجتمع المدني؛ والخدمات والبنية الأساسية في المناطق الريفية.
معرّف المشروع: P087970	فئة الفحص البيئي: تقييم كامل
أداة الإقراض: قرض استثماري محدد	فئة الفحص الوقائي: ألف

البيانات المتعلقة بتمويل المشروع			
[X] قرض [ ]اعتماد [ ]منحة [ ] ضمان [ ] أدوات أخرى :			
بالنسبة للقروض/الاعتمادات/الأدوات الأخرى:			
إجمالي مبلغ التمويل من البنك (بملايين الدولارات الأمريكية): 145.00			
الشروط المقترحة:			
خطة التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)			
المصدر	**محلي**	**خارجي**	**المجموع**
القطاع الخاص (المزارعون وشركات تقديم الخدمات)			30
البنك الدولي للإنشاء والتعمير			145
هولندا			6
الوكالة الفرنسية للتنمية			32
المجموع:			**213**
المقترض: جمهورية مصر العربية			
الجهة المسؤولة: وزارة الموارد المائية والري			

المدفوعات التقديرية (البنك، السنة المالية/بملايين الدولارات الأمريكية)										
السنة المالية	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
سنوياً				30.0	80.0	30.0	5.0			
تراكمياً				30.0	110.0	140.0	145.0			
فترة تنفيذ المشروع: تاريخ البدء: السنة المالية 2008 تاريخ الإقفال: السنة المالية 2011										
التاريخ المتوقع لدخول حيز النفاذ: يناير 2008										
التاريخ المتوقع للإقفال: يونيو 2011										

هل يحيد هذا المشروع عن إستراتيجية المساعدة القطرية (CAS) من حيث المضمون أو أية جوانب أخرى مهمة؟ ***ارجع إلى البند ألف-3 من وثيقة التقييم المسبق للمشروع***	[ ]Yes [X] No
هل يتطلب هذا المشروع أية استثناءات من سياسات البنك؟ ***ارجع إلى البند دال-7 من وثيقة التقييم المسبق للمشروع*** وهل وافق جهاز إدارة البنك على هذه الاستثناءات؟ هل طلب جهاز الإدارة الموافقة على أية استثناءات من سياسات البنك من مجلس المديرين التنفيذيين؟	[ ]Yes [X] No [ ]Yes [ ] No [ ]Yes [ ] No
هل يشمل هذا المشروع أية مخاطر بالغة مُقيمة على أنها "كبيرة" أو "عالية"؟ ***ارجع إلى البند جيم-5 من وثيقة التقييم المسبق للمشروع***	[X]Yes [ ] No
هل يستوفي هذا المشروع المعايير الإقليمية المتعلقة بالاستعداد للتنفيذ؟ ***ارجع إلى البند دال-7 من وثيقة التقييم المسبق للمشروع***	[X]Yes [ ] No

الهدف الإنمائي للمشروع **ارجع إلى البند باء-2 من وثيقة التقييم المسبق، المرفق الفني 3** يهدف هذا المشروع ـ بصفة عامة ـ إلى مساعدة الحكومة المصرية على تحسين سبل كسب العيش لدى السكان في منطقة غرب الدلتا وزيادة مستويات دخلهم من خلال: (1) التخفيف من حدة التدهور البيئي الناجم عن الإفراط في سحب موارد المياه الجوفية؛ و(2) وضع إطار لتحقيق الاستدامة المالية لمرافق البنية الأساسية للري في استخدام موارد المياه.
وصف المشروع **ارجع إلى البند باء-3 من وثيقة التقييم المسبق، المرفق الفني 4** سيقوم المشروع بما يلي: (أ) تمويل تصميم وتشييد شبكة ري سطحي، وتنفيذها من خلال ترتيب تعاقدي بين القطاعين العام والخاص؛ (ب) تقديم المساعدة الفنية لمساعدة صغار المزارعين في منطقة المشروع على المشاركة في كافة أنشطة المشروع؛ و (ج) إتاحة المساعدة الفنية لتمكين مؤسسات المشروع/القطاع المنشأة حديثاً على مباشرة التفويضات المخولة لها للعمل بفعالية في رصد وتنظيم ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
أي سياسات البنك الوقائية تم تفعيلها، إن وجدت؟ ***ارجع إلى البند دال-6 من وثيقة التقييم المسبق، المرفق الفني 10*** تم إدراج هذا المشروع في الفئة ألف، وقد حدد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي خمس سياسات وقائية سيتم تفعيلها في هذا الصدد: سياسة التقييم البيئي (OP 4.01)، وسياسة مكافحة الآفات (OP/BP/GP 4.09)، وسياسة الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)، وسياسة إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)، وسياسة المشروعات التي تقام على الممرات المائية الدولية (OP/BP/GP 7.50).
أهم الشروط غير المعيارية، إن وجدت، الخاصة بـ: ***ارجع إلى البند جيم-6 من وثيقة التقييم المسبق للمشروع*** شروط النفاذ: إنشاء وحدة إدارة المشروع على أن يكون تنظيمها وجهاز موظفيها وصلاحياتها مقبولاً لدى البنك. الاتفاقات المنطبقة على تنفيذ المشروع: إنشاء مكتب تنظيمي بحلول 31 ديسمبر 2008.

ألف. السياق الإستراتيجي والأسس المنطقية

1. **قضايا البلد والقطاع**

تشغل كل أنشطة الزراعة تقريبا نحو 30 ألف كيلومتر مربع (8 ملايين فدان أو نحو 3 في المائة من مساحة مصر) من التربة الخصبة في وادي النيل ومنطقة الدلتا. وتشكل منطقة الدلتا وحدها حوالي 80 في المائة من كل الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد. ومع أن مساحة الأراضي المتاحة للزراعة محدودة للغاية، فإن الزحف العمراني على هذه الأراضي في ازدياد. وتشير المقارنة بين الصور التركيبية الرقمية الواردة من القمر الصناعي لاندسات بنظام المجس المتعدد الصور(MSS) والماسح الموضوعي (TM) التي التقطت فوق دلتا النيل في الأعوام 1972 و1984 و1990 إلى اتجاه يبعث على القلق. فالمناطق الحضرية كانت تشغل على أدنى تقدير 3.6 في المائة و4.7 في المائة و5.7 في المائة على التوالي من إجمالي مساحة الدلتا، مسجلة زيادة قدرها 58 في المائة في الأعوام الثمانية عشر التي شملتها الدراسة. وحدث نصف هذه الزيادة تقريبا بين عامي 1984 و1990، ومقتضى ذلك أنه بحلول عام 2010 سيضيع ما يصل إلى 12 في المائة (720 ألف فدان أو نحو 302.5 ألف هكتار) من إجمالي مساحة الدلتا بسبب الزحف العمراني.

ومع أن النمو الحضري حول المدن أمر يستحق الاهتمام، فإن النمو حول آلاف القرى الصغيرة هو الذي يشكِل أكبر خطر على الأراضي الزراعية في دلتا النيل. ففي الفترة بين عامي 1972 و1990، نمت المدن والقرى الكبيرة بنسبة 37 في المائة، بينما كان معدل نمو القرى الصغيرة أكثر من المثلين، أو 77 في المائة خلال الفترة نفسها. وعلى أي حال، فمن الأمور العملية للنمو العمراني المتزايد في وادي النيل والدلتا والتي يجب أن تؤخذ في الحسبان أن كميات المياه التي يمكن توفيرها من هذه المناطق يمكن استخدامها في أماكن أخرى.

وتساند الحكومة المصرية منذ أواخر الستينات المزارعين التجاريين في استصلاح الأراضي الصحراوية من أجل التعويض عن تناقص الأرض الزراعية في الدلتا، وإتاحة فرص عمل جديدة، وزيادة الإنتاج، وتوسيع قاعدة التنمية. وفي هذا السياق، حددت الحكومة المصرية مساحة 255 ألف فدان (ما يعادل 107 آلاف هكتار) تقع تقريبا على بعد 60 كيلومترا إلى الشمال من القاهرة وإلى الغرب من دلتا النيل وشهدت نموا زراعيا ملحوظا من خلال استغلال موارد المياه الجوفية. واليوم، فإن هذه المنطقة أصبحت اقتصادا زراعيا مزدهرا تقدَر قيمته بما بين 300 مليون دولار أمريكي ونصف مليار دولار سنويا، ويخدم السوق المحلية وأسواق التصدير في الاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن المنطقة باتت الآن موطن 500 ألف نسمة، وتتيح نحو 250 ألف فرصة عمل في القطاع الزراعي وحده. ولكن مع التنمية السريعة خلال السنوات القليلة الماضية، كان هناك استنزاف شديد لاحتياطيات المياه الجوفية. ومع زراعة نحو 47 في المائة من المساحة الكلية البالغة 255 ألف فدان، فإن استخراج المياه وصل بحلول سنة 2000 إلى 870 مليون متر مكعب سنويا، مسجلا زيادة قدرها 36.2 في المائة خلال أكثر قليلا من عشر سنوات. وتشهد المياه الجوفية استنزافا سريعا وما لذلك من آثار مكافئة على النوعية العامة للمياه.

ولحل هذه المشكلة، تدرس الحكومة الخيارات المتاحة لإحلال الري بالمياه السطحية محل المياه الجوفية. والهدف من ذلك هو تقليل معدل استنزاف موارد المياه الجوفية قدر الإمكان، إن لم يكن إيقافه تماما. ولتحقيق هذا الهدف، تريد الحكومة المصرية تنفيذ شبكة لنقل المياه السطحية وإدخال إصلاحات هامة في القطاع، ولا سيما فرض رسوم تحقق استرداد كامل التكاليف بعد قياس الكميات المقدمة. وتشكل هذه الإصلاحات جزءا من خطة عمل "الإدارة المتكاملة للموارد المائية" التي وضعتها الحكومة في عام 2005 لإيجاد حوافز سليمة للمحافظة على المياه واستغلالها على نحو أكثر كفاءة.[1]

وبالإضافة إلى تحقيق هدفها وهو استرداد كامل التكاليف، تريد الحكومة أيضا تحديد السبل العملية لإشراك القطاع الخاص في تصميم شبكة الري الجديدة وتشغيلها وتمويلها. وفي حين أن الحكومة المصرية تؤيد تماما مشروع الحفاظ على المياه وتطوير الري في غرب الدلتا (WDWCIRP)، فإنها حريصة على المشاركة في التنفيذ والمخاطر الأخرى ذات الصلة، وتكليف جهة تشغيل خاصة بالمسؤولية عن التشغيل والصيانة واستهلاك القرض. إن اتخاذ القطاع الخاص شريكا من خلال برنامج الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) هو مفهوم كان محل دراسة ويرد كإجراء محدد في خطة عمل "الإدارة المتكاملة للموارد المائية" لعام 2005، ولا سيما لتلبية احتياجات منطقة غرب الدلتا.

[1] تنفذ الحكومة المصرية سياسة استرداد تكاليف التشغيل والصيانة في الأراضي القديمة واسترداد كامل التكاليف في الأراضي الجديدة. وتعتبر منطقة المشروع من الأراضي الجديدة ولذلك ستطبق فيها سياسة استرداد كامل التكاليف.

2. مبررات مشاركة البنك الدولي في المشروع

يتضمن نهج السياسات الذي يعتمده البنك الدولي (البنك) فيما يتعلق بخطة عمل الحكومة المصرية المعنية بالإدارة المتكاملة للموارد المائية ضرورة خفض الدعم الحكومي في قطاع الري والعمل من أجل جعل القطاع مستداما من الناحية المالية. وتركز إستراتيجية البنك الخاصة بمصر على المجالات التي يمكن فيها للبنك تقديم خبرة حيوية لتنفيذ إستراتيجيات الحكومة المصرية (أي الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروع الحفاظ على المياه وتطوير الري في غرب الدلتا).

ويشكل إشراك القطاع الخاص في البنية التحتية عموما تحديات للحكومة المصرية يستطيع البنك معالجتها من خلال خبرته الواسعة في هذا المجال في شتى أنحاء العالم، ولا سيما في مشروعات البنية التحتية لمياه الشرب، والطاقة، والاتصالات. وفي مجال الري، فإن مشاركة القطاع الخاص تضيف أبعادا جديدة إلى هذا التحدي بالنظر إلى: (1) الغياب النسبي للخبرة من عمليات ناجحة في هذا القطاع، و (2) المخاطر الإضافية المتصورة في إدارة شبكة ري خاصة على أساس تجاري أو الاسترداد الكامل للتكاليف. وحتى الآن، فإن هناك أمثلة قليلة على مشروعات للري في ضخامة المشروع الذي يجري دراسته في منطقة غرب الدلتا والذي يتحمل فيه القطاع الخاص حصة كبيرة من المخاطر ذات الصلة.

وفي هذا السياق، اتفق البنك والحكومة المصرية على دراسة الخيارات المتاحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروع الحفاظ على المياه وتطوير الري في غرب الدلتا، ووضع نموذج للمعاملات يمكن استخدامه لتنفيذ مشروع ناجح للري بالمياه السطحية في منطقة غرب الدلتا. ويمكن فيما بعد استخدام هذا النموذج أيضا في تنمية مناطق أخرى في مصر وفي داخل البلدان المطلة على نهر النيل. ويجري بالفعل استخدام ما أنجز في تصميم نموذج معاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة غرب الدلتا لدراسة الخيارات الخاصة المتاحة في قطاع الري في إثيوبيا.

وقدم البنك، من خلال استخدام أموال من المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية (PPIAF)، مساعدات إلى الحكومة المصرية في مجال تحليل وتحديد الخيار المفضل لمثل هذه الشراكة والذي سيتم تنفيذه في المشروع المقترح. وكان اختيار نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص يحدده بدرجة كبيرة عدد من الاعتبارات من بينها ما يلي: (1) نقل مختلف المخاطر المتصلة بالمشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى أقصى حد ممكن. (2) تحقيق هدف الحكومة المصرية وهو استرداد التكاليف والاستدامة المالية للمشروع نفسه طوال عمر المشروع. (3) تعبئة تمويل طويل الأجل كي تصبح الرسوم ميسورة الدفع. (4) ضمان أقصى قدر ممكن من تخفيف المخاطر المتصلة بالطلب عن طريق ربط التخطيط ومواعيد الإنشاء بالتشغيل الفعلي.(5) ضمان التوازن المناسب بين المخاطر والعائد مع الأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه أن المستوى المطلق للالتزامات المالية قد ينفِر الجهات الراعية والمقرضين من القطاع الخاص. وبناء على هذه الاعتبارات، فإن خيار التصميم والبناء والتشغيل (DBO) مع مساهمة جهة التشغيل والمزارعين المنتفعين في رأس المال، يعتبر نموذج المعاملات المفضل للتنفيذ.

3. الأهداف العليا التي يساهم المشروع في تحقيقها

سيساعد المشروع الحكومة المصرية على تحقيق أهدافها الإنمائية الرئيسية المتصلة بالنمو وتخفيف حدة الفقر كما هو مبين في إستراتيجية المساعدة القطرية الجديدة لمصر. وتتركز إستراتيجية المساعدة القطرية على ثلاثة محاور:

أ) إجراءات تدخليه تساند معدلات نمو أعلى ومستدامة.
ب) إجراءات تدخليه موجهة مباشرة إلى خفض عدد الفقراء.
ج) إجراءات تدخليه لها آثار غير مباشرة على خفض عدد الفقراء.

وسوف يسهم تنفيذ المشروع المقترح في تحقيق المحورين (أ) و (ج). وفي المحور (أ) سيتيح المشروع البنية التحتية الأساسية اللازمة لنمو مستدام بمعدلات أعلى للمحاصيل الموجهة للتصدير في منطقة غرب الدلتا، وسيكون له كذلك آثار غير مباشرة في صناعة الخدمات (التعبئة ومعلومات السوق والمشورة الفنية واللوجستيات) وصناعة مستلزمات الإنتاج (الأسمدة المنتجة محليا). وفي المحور (ج)، سيسهم المشروع في خفض عدد الفقراء بشكل غير مباشر لأن الأنشطة الزراعية في منطقة تنفيذ المشروع ستساعد بطريق مباشر وغير مباشر على إيجاد فرص عمل لما يقدر بنحو نصف مليون نسمة.

باء. وصف المشروع

1. أداة الإقراض

أداة الإقراض: سيستخدم المشروع الذي يستغرق 4 أعوام أداة القرض الاستثماري المحدد. وسوف يُستخدم القرض الاستثماري المحدد إلى جانب تمويل من مساهمات رأس المال تقدمها شركة التشغيل الخاصة المختارة والمزارعون المنتفعون في تصميم شبكة للمياه السطحية في منطقة المشروع وبنائها وتشغيلها وصيانتها. وقد اختير هذا المزيج من سبل التمويل لضمان السلامة الفنية والمالية للمشروع، أي أن شركة التشغيل الخاصة ستضطلع بالمسؤوليات الرئيسية عن أنشطة تصميم الشبكة وبنائها وتشغيلها وصيانتها وستتحمل بعض مخاطر المشروع المتصلة بالتمويل. وسوف يسهم هذا في تحقيق الاستدامة المالية مع وجود حوافز هامة مثل عدم الإسراف في تصميم الشبكة. ومن المتوقع أن يتقبل المزارعون المشروع، لعلمهم أن الرسوم القائمة على أساس الكمية المقدمة ستشكل في جانب منها الأساس لرسوم نقل المياه. إن سياسات استرداد التكاليف من خلال الرسوم القائمة على أساس الكمية المقدمة ستشجع على زيادة كفاءة استخدام المياه والمحافظة عليها باستخدام تقنيات ري حديثة.

2. الهدف التنموي للمشروع والمؤشرات الأساسية

الهدف التنموي للمشروع (PDO) هو تحسين معايش الناس في منطقة غرب الدلتا وزيادة دخولهم من خلال ما يلي: (1) التخفيف من حدة التدهور البيئي الناجم عن الإفراط في سحب موارد المياه الجوفية؛ و(2) وضع إطار لتحقيق الاستدامة المالية لمرافق البنية الأساسية للري في استخدام موارد المياه.

المؤشرات الرئيسية: لتحقيق الهدف التنموي المذكور عاليه، يتضمن تصميم المشروع ثلاثة معايير أداء مرحلية، هي: (1) شبكة حسنة الأداء تتسم بالاستدامة المالية لإمدادات المياه السطحية تغطي مساحة تتراوح من 25.2 ألف هكتار إلى 37.8 ألف هكتار، وذلك في إطار منطقة امتياز تغطي ما يصل إلى 79.8 ألف هكتار، (2) مشاركة المجتمعات الزراعية في المنطقة في تحديد خيارات تصميم الشبكة على أساس مدى استعدادها لدفع تكلفة الخدمة وقدرتها على ذلك، (3) ترتيبات مؤسسية لضمان نجاح تنفيذ المشروع تعمل على توجيه العلاقات بين الحكومة المصرية وشركة التشغيل الخاصة، وبين الشركة والمزارعين، والعلاقات فيما بين المزارعين في المنطقة. وسيتم وضع الترتيبات المؤسسية (أي تدابير إدارة العقود، والترتيبات التنظيمية، وجمعيات مستخدمي المياه) وتشغيلها وفق التصميم المحدد. وسوف يقاس التقدم المحقق نحو الوفاء بمعايير أداء الهدف التنموي للمشروع ومعايير الأداء المتوسطة على أساس المعالم الرئيسية المذكورة أدناه.

الجدول 1: مؤشرات النواتج الرئيسية والنتائج المرحلية

المؤشرات الرئيسية		خط الأساس	القيم المستهدفة			
			2008	2009	2010	2011
هدف المشروع التنموي	التشغيل الذي يتسم بالاستدامة المالية لشبكة المياه السطحية	-			100 %	
	متوسط المياه المستخدمة في الهكتار سنويا	-	يُحدد لاحقاً	يُحدد لاحقاً	يُحدد لاحقاً	يُحدد لاحقاً
معيار أداء متوسط (i)	التقدم المحقق في إنشاء شبكة المياه السطحية والتشغيل الناجح لها (الفعلي مقارنة بالمخطط)	0%	15%	75%	100 %	100 %
معيار أداء متوسط (2)	التقدم المنجز في برنامج ربط المزارع (الفعلي مقارنة بالمخطط)	0%	0%	10%	50%	100 %
معيار أداء متوسط	نسبة المزارعين الممثلين في الاجتماعات الرئيسية لصنع القرار	0%	50%	100 %	100 %	100 %

(3)						

3. مكونات المشروع

يبلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية للمكون الأول من المشروع 205 ملايين دولار أمريكي سيتم تمويل 145 مليون دولار منها عن طريق قرض من البنك. وسيأتي تمويل الجزء الباقي من المزارعين وشركة التشغيل الخاصة والوكالة الفرنسية للتنمية من خلال تمويل مشترك. وسيتوفر مبلغ إضافي قدره ثمانية ملايين دولار أمريكي من جهات ثنائية مانحة (الوكالة الفرنسية للتنمية وحكومة هولندا) للمكونين الثاني والثالث.

المكون 1: تصميم وإنشاء وتشغيل شبكة المياه السطحية وبرنامج ربط المزارع بالشبكة (205 ملايين دولار أمريكي) يتصل هذا المكون بتمويل أعمال تصميم وإنشاء وتشغيل شبكة للري بالمياه السطحية وبرنامج لربط المزارع داخل منطقة المشروع مع الأخذ في الحسبان المتطلبات البيئية والاجتماعية المحددة المنصوص عليها في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين. وتذهب التقديرات إلى أن منطقة المشروع سوف تغطي مساحة تتراوح بين 25.2 ألف هكتار و37.8 ألف هكتار في غرب الدلتا. وقد تمت أعمال التصميم الأولية أثناء دراسات الإعداد الفنية التي استندت إلى "نهج تخطيطي مدفوع باعتبارات الطلب"، حيث عمل استعداد المزارعين للدفع مقابل الربط بالشبكة على توجيه خيارات التصميم الفنية مع وضع رسوم مكافئة. وإضافة إلى ذلك، اختير العمل بنظام شبكة مواسير كخيار مفضل لما له من مزايا عن العمل بنظام شبكة القنوات المفتوحة، لا سيما ما يتعلق بكفاءة استخدام الموارد المائية وقلة مخاطر الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية. وسيقوم على إكمال التصميم النهائي شركة التشغيل الخاصة التي سيتم التعاقد معها لإنشاء وتشغيل الشبكة على أساس بعيد المدى. وتقوم الحكومة المصرية بتخصيص مورد مياه ثابت لمساحة المشروع على أساس متوسط الكمية السنوية المقدرة المطلوبة والبالغة 12376 مترا مكعبا في السنة لكل هكتار. وتحددت قياسات التصميم الأولي للشبكة بما يلبي ذروة الطلب في شهور الصيف. وعلى مدى العام كله، يقارب الاستهلاك الكلي إجمالي المخصصات السنوية. وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن تلبي شبكة المياه السطحية معظم احتياجات المياه للمزارع التي سترتبط بها، مما يسمح بإعادة تغذية خزانات المياه الجوفية وإفادة المزارعين بالمناطق المجاورة.

المكون 2: المساندة الفنية المدفوعة باعتبارات السوق للمزارعين الصغار والمتوسطين (مليونا دولار أمريكي) يتعلق هذا المكون بتقديم المساندة الفنية المدفوعة باعتبارات السوق إلى المزارعين الصغار والمتوسطين في منطقة المشروع لزيادة حصتهم من السوق على المستوى الوطني والدولي. ويقضي هذا المكون، الذي سيتم تمويله بادئ الأمر من خلال منحة مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية، بتقديم المساعدة الفنية إلى المزارعين الصغار والمتوسطين والتجار وأصحاب الصناعات الغذائية لزيادة حصة منتجات غرب الدلتا (طازجة أو مصنعة) من المبيعات في الأسواق الوطنية والدولية. وسوف تُقدَم المساعدة الفنية للمزارعين الصغار والمتوسطين والتجار والمصدرين وأصحاب الصناعات الغذائية في المجالات التالية:

أ) الإنتاج وتكنولوجيا ما بعد الحصاد وإدارة المزارع إلى المزارعين الصغار والمتوسطين لتحسين قدرتهم على المنافسة ونوعية منتجاتهم.
ب) معلومات السوق (من أجل السوق المحلية وأسواق التصدير) واللوجستيات إلى صغار المزارعين والتجار والمصدرين للبحث عن فرص جديدة في الأسواق و/أو زيادة حصتهم من السوق.
ج) تصنيع الأغذية والتغليف والتسويق إلى أصحاب الصناعات الغذائية لتحسين قدرتهم على المنافسة و/أو إيجاد منتجات غذائية جديدة.
د) ترتيبات تنظيمية للمزارعين والتجار و/أو أصحاب الصناعات الغذائية للعمل بشكل منسق داخل المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية لتحقيق وفورات الحجم وتحسين قدرة سلاسل التوريد على المنافسة.

وفي أعقاب التقييم الناجح لأنشطة المرحلة الأولى التي تتلقى تمويلا من المنح المذكورة أعلاه، يمكن تقديم قروض بشكل مباشر إلى المزارعين المنتفعين إن اقتضت الحاجة.

المكون 3: مساندة التطوير المؤسسي وبناء القدرات لوحدة إدارة المشروع والمكتب التنظيمي وجمعية مستخدمي المياه (ستة ملايين دولار أمريكي). سيتم تمويل هذا المكون من خلال منحة مقدمة من حكومة هولندا، وسوف يساند عملية بناء القدرات

بوزارة الموارد المائية والري لإدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستشاريي الإشراف على البناء، والرقابة التنظيمية، ولجمعية مستخدمي المياه على أساس سياسات الإصلاح المؤسسي التي تقترحها وزارة الموارد المائية والري وبالتعاون مع حكومة هولندا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المكون سيساند أنشطة تعميم النهج المتبع للشراكة بين القطاعين العام والخاص ليكون نموذجا يحتذي في مناطق أخرى من مصر وجيرانها في حوض النيل.

تشتمل أنشطة بناء القدرات الرئيسية الممولة بموجب هذا المكون على: (1) تقوية وحدة إدارة المشروع وأنشطة إدارة العقد التي تتصل بالإشراف على الأمور التعاقدية بين وزارة الموارد المائية والري وشركة التشغيل الخاصة في كل جوانب مراحل التنفيذ بما فيها الامتثال للضمانات البيئية والاجتماعية خلال تنفيذ المشروع متضمنا رصد مستويات المياه الجوفية، (2) بناء قدرات المكتب التنظيمي لضمان الإشراف التنظيمي الفعال والمعاملة المتساوية للمصالح بين المزارعين وشركة التشغيل الخاصة، (3) بناء قدرات جمعية مستخدمي المياه التي سيتم إنشاؤها للإشراف على العلاقة بين المزارعين فيما يتصل باستحقاقات واستخدام موارد المياه السطحية والجوفية. وبالنظر إلى الطبيعة الفريدة لترتيبات العمليات في الشراكة بين القطاعين العام والخاص فإن المساعدة الفنية ستتيح مهندسين إشراف وإجراء عمليات مراجعة فنية لما تحقق من منجزات فنية.

4. الدروس المستفادة والمجسدة في تصميم المشروع

استفاد تصميم المشروع المقترح من بعض الدروس العامة المكتسبة مما يلي: (1) التجارب الناجحة في قطاع إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي، (2) إتباع "نهج تشاركي" في تخطيط شبكة المياه وتصميمها، (3) مشاركة القطاع الخاص والمنتفعين في كل مراحل إعداد المشروع. وزيادة على ذلك، فإن الدروس المكتسبة من تصميم مشروعات مماثلة مولها البنك يجري أيضا الاستفادة منها، ومن ذلك مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي في الأقاليم وضواحي المدن والذي يقوم على التعاقدات بنظام التصميم والبناء والتشغيل أو التصميم والبناء والتأجير لإنشاء وتشغيل وصيانة شبكات مياه مدن الأقاليم في كمبوديا، والقرض الثاني للبرامج القابلة للتعديل لمشروع وحدات الحكم المحلي لإمدادات المياه والصرف الصحي في المدن والذي يقوم على تعاقدات بنظام التصميم والبناء والتأجير في مدن الأقاليم بالفلبين.

وأمكن أيضا الاستفادة من الدروس المكتسبة في تصميم المعاملات من مشروع جاردين للري الخاص في المغرب. وتتضمن الدروس ذات الصلة ما يلي: (1) يجب أن يعهد بالمسؤولية عن مختلف المخاطر المتصلة بالمشروع إلى الجهة الأقدر على مباشرتها (سواء كانت عامة أو خاصة)، (2) تحتاج قدرات إدارة التعاقدات بالقطاع العام في العادة إلى تدعيم من أجل التفاوض بشأن التعاقدات مع القطاع الخاص والإشراف عليها ومتابعة تنفيذها .

بالنظر إلى الطبيعة الرائدة لمفهوم المشروع، ولا سيما احتمال الاستمرار في استغلال المياه الجوفية، كان من الضروري تقييم جدوى المشروع وفق نهج مختلف اختلافا ملحوظا. واستهدف هذا النهج تصميم وتنفيذ شبكة تتفق إلى حد كبير واحتياجات المزارعين واستعدادهم لربط مزارعهم بالشبكة الجديدة ودفع تكاليف الخدمة كاملة. وهكذا، انتقلت أنشطة إعداد المشروع من النهج التقليدي المدفوع باعتبارات العرض والذي تكون فيه التنبؤات الخاصة بالطلب والمواصفات الفنية مرشدا لعملية التخطيط الكلية، إلى "نهج التخطيط المدفوع باعتبارات الطلب" والذي يكون فيه استعداد المزارعين لربط مزارعهم بشبكة المياه ودفع تكلفة الخدمة مرشدا لوضع خيارات التصميم الفني مع الرسوم المكافئة.

ويعتمد أحد الخصائص الرئيسية لهذا النهج على التواصل مع المزارعين وحثهم على المشاركة في الجوانب الرئيسية لتخطيط المشروع، وتصميم الشبكة، وتوزيع المخاطر وهيكل الأسعار والترتيبات التجارية وكذلك في الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية. وشارك مجلس استشاري للمزارعين يتألف من أكثر من 20 مزارعا يمثلون المنطقة مشاركة نشطة في كل جوانب تصميم المشروع، وكان المجلس مفيدا فائدة هائلة في التواصل مع المزارعين الآخرين في المنطقة. وأقيمت سلسلة من حلقات العمل لأصحاب المصلحة الحقيقية كان فيها للمزارعين تمثيل أكبر وذلك في إطار حملة رسمية للتوعية والمشاركة لتبادل المعلومات المحيطة بكل جوانب المشروع.

5. البدائل التي تمت دراستها وأسباب الرفض

بالنظر إلى إصلاحات السياسات المهمة التي تريد الحكومة المصرية تحقيقها من خلال تنفيذ المشروع المقترح، ومن بينها ما يلي: (1) تنفيذ سياسة استرداد كامل التكاليف للبنية التحتية للري في الأراضي الجديدة مثل النموذج الذي يجري تمويله من خلال هذا المشروع، (2) إدارة الطلب من خلال الرسوم القائمة على أساس الكمية المقدمة، (3) إشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشروع، وفي تشغيل وصيانة البنية الأساسية للمشروع، (4) تطبيق نظام استحقاقات المياه وتركزت بدائل تنفيذ المشروع بدرجة كبيرة على الخيارات المؤسسية لمختلف نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. غير أن الأعمال التمهيدية تضمنت دراسة الخيار الفني لتنفيذ مشروع يشمل المنطقة كلها البالغ مساحتها 255 ألف فدان في غرب الدلتا. وقد استبعد هذا المفهوم الأوسع للمشروع لعدة أسباب من بينها ما يلي: (1) المعوقات الفنية لتنفيذ مشروع ذي نطاق أكبر كثيرا بالنظر إلى ضرورة إتمام الإنشاءات في أقصر مدة ممكنة حتى يتسنى استهلاك القرض في أطول فترة زمنية ممكنة لجعل الرسوم ميسورة الدفع، (2) جدوى تولي شركة التشغيل الخاصة مسؤولية منطقة الامتياز كلها في إطار مفهوم لمشروع يزخر فعلا بالتحديات، (3) الرغبة في بذل جهد رائد أصغر يمكن تجربته وإدارته بنجاح قبل إمكانية تكرار تطبيقه في مناطق أخرى، بشرط مراعاة الضمانات الوقائية الكافية، (4) القيود العملية التي تحد من قدرة الحكومة المصرية على استيعاب الدين.

ودرست البدائل الفنية التمهيدية خيار استخدام قناة مكشوفة لنقل المياه إلى جانب شبكة المواسير المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، درست بدائل إدارة المياه إمكانية حظر الاستخدام المتواصل للمياه الجوفية. وقد استبعد خيار القناة المكشوفة لأسباب بيئية وتجارية، ويصعب من الناحية العملية تنفيذ حظر صريح على استخدام المياه الجوفية.

وفيما يتعلق بالخيارات المؤسسية البديلة، استعرض فريق المشروع نماذج المعاملات التي يمكن أن تحقق توازنا أفضل للمخاطر بين الحكومة المصرية وشركة التشغيل الخاصة والمنتفعين في المنطقة. واختير نظام عقود التصميم والبناء والتشغيل التي تديرها وحدة إدارة المشروع والمكتب التنظيمي/لجنة الخبراء المستقلة تحت إشراف وزارة الموارد المائية والري، بوصفه الخيار الأكثر فعالية لتطبيق مثل هذه الإصلاحات للسياسات في إطار المشروع الاستثماري وتنفيذها تنفيذا ناجحا. ويجري لاحقا عرض البدائل التي تمت دراستها وأسباب الرفض.

*تستخدم الحكومة المصرية مفهوم قيام الشركة القابضة لغرب الدلتا (*WDHC*) بدور مدير عقد التصميم والبناء والتشغيل.* وقوبل هذا الخيار بالرفض في الأجل القصير لأن الشركة القابضة لم يتم إنشاؤها بعد، وحتى إذا تأكد إنشاؤها، فإنها ستتطلب قدرا كبيرا من التطوير التنظيمي والمؤسسي حتى تصبح قابلة للتشغيل.

وتعهد الحكومة المصرية إلى القطاع الخاص بمهام إنشاء البنية التحتية لشبكة المياه السطحية، وبعد ذلك توقع عقدا لإدارة الأداء مع شركة تشغيل خاصة –بدلا من عقد التصميم والبناء والتشغيل- من أجل تشغيل هذه البنية التحتية وصيانتها. وقد قوبل هذا الخيار بالرفض لأنه فضلا عن الأسباب المذكورة عاليه، فإنه بمقتضى عقد إدارة الأداء فإن معظم المخاطر ستتحملها الحكومة المصرية تاركة للقطاع الخاص فرصا وحوافز قليلة لتحقيق إصلاحات الحكومة للسياسات المذكورة عاليه.

ومن البدائل المطروحة أن توقع الحكومة المصرية عقد امتياز كامل بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع القطاع الخاص من أجل التمويل الكامل لعملية بناء شبكة الري بالمياه السطحية وتشغيلها وصيانتها. وقد رفض هذا الخيار لأن دراسات إعداد المشروع خلصت إلى أن عقود الامتياز الكامل PSP التي يجري فيها تعبئة تمويل خاص بشروط تجارية ستكون باهظة التكلفة على المزارعين أو ستتطلب على الأرجح دعما كبيرا لرأس المال من الحكومة المصرية حتى ينجح تنفيذها، كما هو في حالة مشروع جاردين في المغرب. وفضلا عن ذلك، فقد تبين أيضا أن شركات التشغيل الخاصة والممولين يرفضون تحمل كامل مخاطر التمويل المتصلة بالتجربة الأولى لمشروع من هذا النوع. ويحقق الجمع بين التمويل من القطاعين العام والخاص من خلال عقد التصميم والبناء والتشغيل المقترح التوازن على نحو أكثر إنصافا بين المخاطر المتصلة بالمشروع في بدايته، وسيكون تجربة عملية تفيد نتائجها في حال تكرار تطبيق التجربة في مكان آخر في القطاع.

ويمكن الاطلاع على اختيار أفضل بديل لتنفيذ المشروع في المرفق 4.1.

جيم. التنفيذ

1. ترتيبات الشراكة

يقوم المشروع المقترح على أساس الشراكة مع المزارعين التجاريين في غرب الدلتا. وفي هذا السياق، وبالاتفاق مع الحكومة المصرية، بذل البنك كل جهد ممكن من أجل المشاركة الفعالة في المشروع عن طريق إشراك مؤسسات التنمية الدولية المعنية بتطوير قطاع موارد المياه في مصر.

ونجح البنك في إيجاد ترتيبات شراكة مع: (1) المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية (PPIAF): لتمويل الأعمال التمهيدية لتحديد نطاق المشروع والخيارات المتاحة لإشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشروع، وكذلك الوظائف التنظيمية اللازمة لمساندة العقد المقترح، (2) حكومة هولندا لتمويل مستشاري المعاملات لإدارة عملية إرساء العطاءات لاختيار شركة التشغيل الخاصة وأعمال تحضيرية إضافية للتطوير المؤسسي لمجلس مستخدمي المياه، (3) برنامج الشراكة بين البنك الدولي وهولندا بشأن المياه قدم منحتين لتنفيذ التقييمات الاجتماعية والبيئية والمشاركة في مشاورات أصحاب المصلحة من خلال النهج التحليلي (الإطار المتكامل لتقييم الصرف). وساهمت الوكالة الفرنسية للتنمية أيضا في التعاقد مع مستشارين دوليين لإجراء الاستعراض النهائي للاتفاقات التي سيتم تنفيذها في نموذج معاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ومن المتصور إقامة مزيد من الشراكة بين البنك وحكومة هولندا والوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل تنفيذ المشروع في كل مكوناته الثلاثة. وعلى المستوى الوطني، سيجري العمل من أجل شراكة مع مشروع الإدارة المتكاملة وتحسين الري (IIIMP) التابع للبنك لتحقيق تحسينات في إدارة موارد المياه بغية تعزيز المحافظة على المياه وفي الوقت نفسه زيادة إنتاجية الأرض, وبالإضافة إلى هذا، فإن جعل الاعتبارات البيئية جزءا لا يتجزأ من المشروع سيتطلب مشاركة شركاء آخرين في مجالات البيئة والصحة العامة. وسوف تتوقف استدامة المشروع على وجود شراكات فعالة بين المنتفعين بالمشروع ومجلس مستخدمي المياه وشركة التشغيل الخاصة.

2. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

الهيكل التنظيمي للمشروع موضح في الشكل 1 أدناه. يتولى وزير الموارد المائية والري التوجيه العام ، وتقوم على إدارة شؤونه اليومية وحدة إدارة المشروع التي سيتم إنشاؤها. وتسند إلى إدارة قطاع التوسع الأفقي والمشروعات داخل وزارة الموارد المائية والري مسؤولية الإشراف على المشروع والمساعدة في الإعداد له وتسهيل تنفيذه. وحيث أن المشروع سيتم تنفيذه بعقد مع القطاع الخاص أساسه نظام التصميم والبناء والتشغيل، فإن إنشاء المكتب التنظيمي سيكون أيضا ضروريا. وزيادة على ذلك فإن لجنة خبراء مستقلة سيتم تشكيلها لتقوم بدور آلية وسيطة لمعالجة الخلافات وتسوية النزاعات .

وتتبع وحدة إدارة المشروع والمكتب التنظيمي وزارة الموارد المائية والري؛ وتتضمن وحدة إدارة المشروع وظائف الإدارة المالية وجوانب الصرف، وسوف تشرف على الترتيبات التعاقدية الخاصة بالإنشاءات الأولى لشبكة الري وتوسيعها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستشرف على تنفيذ المكون الخاص بالمساعدة الفنية من المشروع. وقد عينت وزارة الموارد المائية بالفعل معظم موظفي وحدة إدارة المشروع الذين شاركوا خلال المناقشات المتصلة بإعداد المشروع.

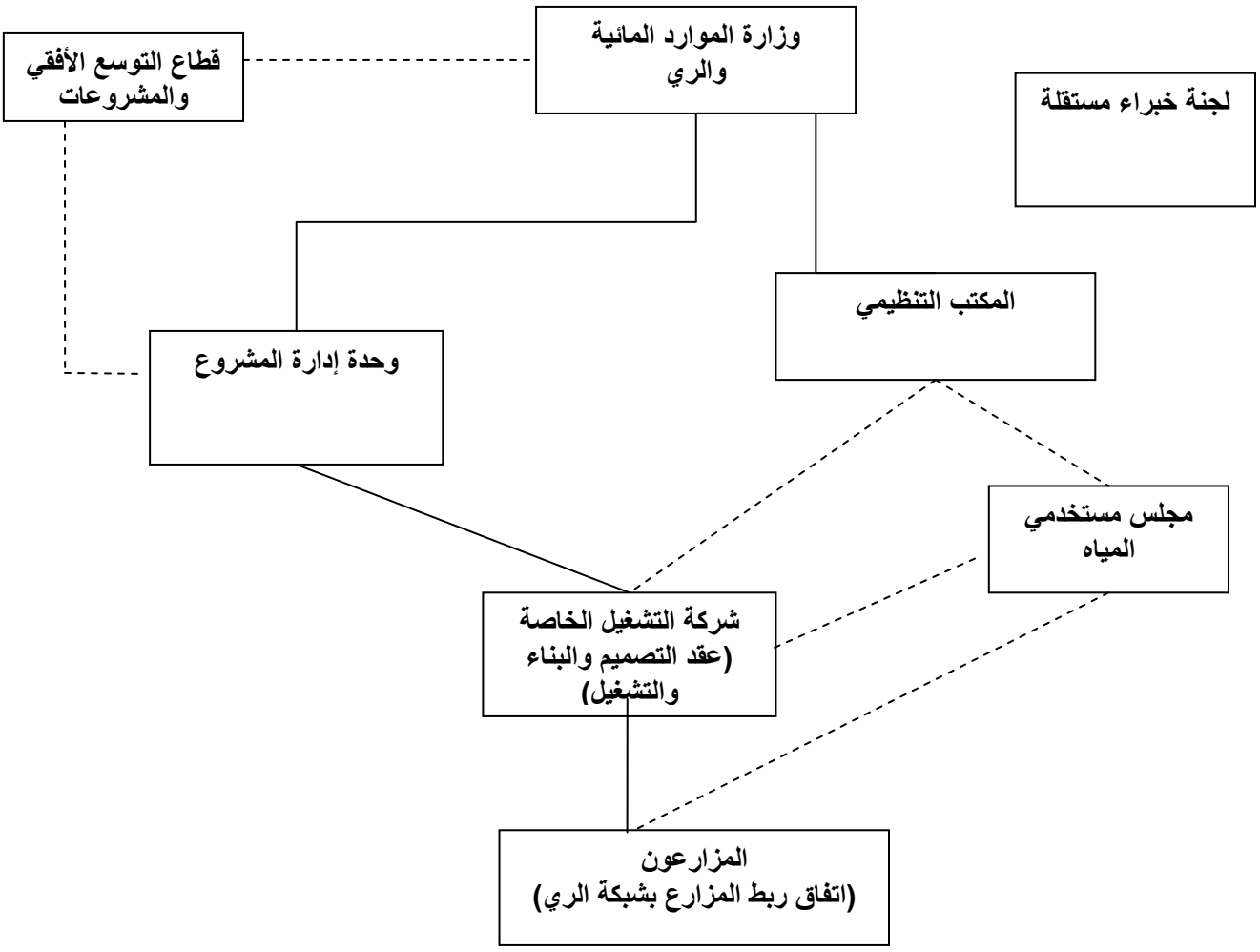

الشكل 1: الهيكل التنظيمي لمشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا

وأنشئ أيضا مجلس مستخدمي المياه كمنظمة مستقلة للمزارعين لتقوم بدور نشط في إعداد المشروع، وتشرف في نهاية المطاف على جمعيات مستخدمي المياه التي سوف تتكون حينما يتعاقد المنتفعون الفعلين بالمشروع. وخلال تنفيذ المشروع، سيراقب مجلس مستخدمي المياه العلاقات والنزاعات المحتملة بين المزارعين في أمور مثل استحقاقات المياه، واستخداماتها، وتناوب ساعات الري، إلخ. وسيرصد المجلس أيضا ضخ المياه الجوفية في المنطقة إلى جانب البرنامج الرسمي الذي سيقوم بتنفيذه قطاع المياه الجوفية في وزارة الموارد المائية والري. وسيقوم مجلس مستخدمي المياه بالاتصال بشركة التشغيل الخاصة والمكتب التنظيمي للتعبير عن مصالح المزارعين في المسائل المتصلة بتشغيل المشروع وإدارته. وسيتعاون مجلس مستخدمي المياه أيضا مع وحدة إدارة المشروع حسب مقتضى الحال.

وسوف يضطلع المكتب التنظيمي بالوظائف التنظيمية التقليدية للمسائل الاقتصادية من أجل تعديل الأسعار وإعادة تحديد أسس الرسوم وسيشرف على الالتزامات التعاقدية لشركة التشغيل فيما يتصل بالمعايير المحددة للخدمات. وكما هو موضح آنفا، سيتم تعيين متخصصين إذا اقتضت الحاجة للعمل ضمن لجنة الخبراء المستقلة لتسوية نزاعات معينة قبل إحالتها إلى التحكيم الرسمي إذا ما ثارت نزاعات بين شركة التشغيل الخاصة والمزارعين أو بين الشركة والحكومة.

مسؤوليات وحدة إدارة المشروع ستتولى وحدة إدارة المشروع مسؤولية الإدارة العامة لمكونات المشروع، ومهام إدارة عقد التصميم والبناء والتشغيل فيما يتعلق بتنفيذ المكون الأول (التصميم والبناء). وسوف تتولي وحدة إدارة المشروع أيضا مهام

إدارة المكون الثاني (تقديم المساندة إلى صغار المزارعين) والمكون الثالث (مساندة بناء القدرات للوحدة والمكتب التنظيمي ومجلس مستخدمي المياه)، كما هو موضح في المرفق 4.

تتحمل وحدة إدارة المشروع المسؤولية عن: (1) متابعة ورصد أنشطة المشروع والتأكد من أنه يجري تنفيذها وفق التصميم الموضوع لها، (2) ضمان الامتثال لبنود العقد تجاه الحكومة المصرية من جانب شركة التشغيل الخاصة، (3) ضمان التنفيذ الملائم لمكونات المساعدة الفنية من أجل تدعيم إدارة شؤون العقد، والمكتب التنظيمي، ومجلس مستخدمي المياه وكذلك المبادرات الموجهة إلى مساعدة صغار المزارعين، (4) التنسيق والإشراف والمتابعة لإطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

وسوف تقوم وحدة إدارة المشروع بمتابعة سير العمل في المشروع وتقديم تقارير نصف سنوية في هذا الشأن إلى الوزير. وسيرأس الوحدة مدير للمشروع تعينه وزارة الموارد المائية والري وتتضمن مهامه ومسؤولياته ما يلي: (1) إدارة شؤون موظفي وحدة إدارة المشروع وعملياتها، (2) تسهيل الحوار بين شركة التشغيل الخاصة ووحدة المساعدة الفنية والمؤسسات التي يجري تدعيمها، (3) القيام بدور أمانة اللجنة التوجيهية للمشروع وضمان تنفيذ قراراتها.

يساند مدير المشروع لوحدة إدارة المشروع: (1) متخصص في الإدارة المالية والمشتريات، (2) متخصصين في الهندسة الفنية والإنشاءات، (3) متخصص في الشؤون المؤسسية، (4) خبير متابعة وتقييم، (5) خبير بشؤون البيئة، (6) منسق للشؤون الإدارية. وبالإضافة إلى هذا، سيكون لوحدة إدارة المشروع بند في الميزانية مخصص للمستشارين على الأجل القصير لتقديم المساعدة الفنية الخاصة أو خدمات أخرى. وسوف تقوم وزارة الموارد المائية والري بتزويد وحدة إدارة المشروع بمكتب متخصص ووسائل اتصالات. ومن خلال مكون التدعيم المؤسسي وبناء القدرات، سيقوم المشروع المقترح بتمويل ما هو مطلوب من المعدات والأثاث والمركبات والتكاليف الجارية حتى تصبح شبكة الري في وضع التشغيل الكامل. وبعد ذلك، تساعد نسبة من الرسوم التي يدفعها المستخدمون في تغطية تكاليف تشغيل إدارة المشروع وترتيباته التنظيمية.

الإدارة على مستوى المكونات: المكون الأول للمشروع ستتولى شؤون إدارته وحدة إدارة المشروع التي سيكون لها هيكل دائم في وزارة الموارد المائية والري، وقد أنشئت للإشراف على عقد التصميم والبناء والتشغيل فيما يتعلق بمسؤوليات شركة التشغيل تجاه الحكومة المصرية. وخلال تنفيذ المشروع، ستكون وحدة إدارة المشروع مسئولة عن مهام الإدارة العامة والإدارة المالية لعقد التصميم والبناء والتشغيل. ولهذا الغرض، ستقوم شركة التشغيل الخاصة بتعيين مدير عام لمشروع البناء سيكون مسئولا أمام وحدة إدارة المشروع ومجلس إدارتها. وشركة التشغيل الخاصة مسئولة في إطار ما ينص عليه عقدها عن تنفيذ خطط العمل المكلفة بها لتخفيف المخاطر والمعنية بالضمانات البيئة والاجتماعية. وبعد الإنشاء، ستستمر وحدة إدارة المشروع في متابعة الالتزامات التعاقدية لشركة التشغيل الخاصة نحو الحكومة المصرية وستكون المنسق الرئيسي لمعالجة القضايا التي قد تثور خلال عمر المشروع. أما القضايا المتصلة بالتنظيم الاقتصادي والمنازعات التي قد تنشب بين شركة التشغيل والمزارعين فسوف تكون من مسؤولية المكتب التنظيمي، وفي حالات خاصة، لجنة الخبراء المستقلة.

تُعين وحدة إدارة المشروع منسقاً لجهود المساعدة الفنية فيما يتعلق بالمكونين 2 و3. وسيضطلع المنسق بمسؤولية إعداد خطط عمل الوحدة وميزانياتها وفق الأهداف الواردة في وصف المكونات ومتابعة تنفيذها. ويتضمن قسم موازنة المشروع الخاص بوحدة إدارة المشروع بنود موظفي الدعم، وبنود الاستشارات قصيرة الأجل، والأموال اللازمة لتنفيذ الأنشطة من أجل مساندة تشغيل الوحدة تشغيلاً يتسم بالسلاسة والكفاءة.

3. رصد وتقييم النواتج/النتائج

تقوم وحدة إدارة المشروع بإنشاء نظام لرصد وتقييم النواتج المتوقعة، والنتائج المرحلية، ومخرجات المشروع. ويبين المرفق 3 مؤشرات الرصد المقترحة، وتعمل الجهات التالية على توليد بيانات متابعة المؤشرات: (1) وحدة إدارة المشروع (2) المكتب التنظيمي (3) مجلس مستخدمي المياه الذي تأسس للإشراف على الأمور فيما بين المزارعين (4) شركة التشغيل الخاصة. وتحلل وحدة إدارة المشروع نتائج عملية الرصد والتقييم وتدمجها في تقارير دورية عن التقدم المحرز ترفعها إلى البنك الدولي والجهات المانحة وأصحاب المصلحة المباشرة. وعليه، تُستخدم النتائج التي تتأتى عن عملية الرصد والتقييم في تحسين الجهود المبذولة في تنفيذ المشروع.

4. تحقيق الاستدامة

سيعالج مشروع الحفاظ على المياه وتطوير الري في غرب الدلتا مسألتين هامتين تتصلان بالاستدامة وهما: (1) استرداد التكاليف، (2) استمرار تدهور المياه الجوفية وتحسين كفاءة الري. وسوف تراعى المسألتان في إعداد المشروع باستخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع وجود مسؤوليات تعاقدية واضحة بين وزارة الموارد المائية والري وشركة التشغيل الخاصة وبين هذه الشركة والمزارعين المنتفعين. وفي هذا السياق، ستقدم وزارة الموارد المائية التمويل المتاح للمشروع من خلال القرض المقترح من البنك الدولي. وستدفع شركة التشغيل الخاصة رسم امتياز لوزارة الموارد المائية يعادل التزام الحكومة بخدمة أعباء الدين للبنك والمانحين الآخرين أو يزيد عليه. ويدفع المزارعون من جانبهم رسوم خدمة الري لشركة التشغيل الخاصة من أجل تشغيل شبكة الري السطحي وصيانتها واسترداد الاستثمارات الرأسمالية التي قامت بها شركة التشغيل الخاصة والحكومة. ومن المتوقع أن يشارك مجتمع المزارعين خلال مرحلة التشغيل والصيانة من خلال مجلس مستخدمي المياه.

ومن المتوقع، كما هو موضح، أن تلبي شبكة المياه السطحية احتياجات المجتمع الزراعي لموارد المياه، ومن خلال هيكل رسوم الخدمة المقترح الذي يقوم على حد أدنى لرسم موحد، لا تكاد توجد حوافز لزيادة استهلاك المياه الجوفية بين المزارع المشاركة في المشروع. ومن المتوقع أن ينحسر تدهور المياه الجوفية بدرجة كبيرة في منطقة المشروع. وسوف يتيح نظام تحديد التكلفة على أساس الكمية المقدمة حوافز إضافية للمزارعين لاستخدام موارد المياه بكفاءة،لأنه يؤثر عل قدرة المحاصيل النهائية على المنافسة من حيث التكاليف.

5. المخاطر البالغة الأهمية والجوانب المحتملة المثيرة للجدل

المخاطر	معدل المخاطر	التخفيف
ردود أفعال بلدان حوض النيل الأخرى التي قد تعتبر المشروع توسعا أفقيا في أراض جديدة.	متوسطة	المشروع المقترح واحد من سلسلة مشروعات في إطار مبادرة حوض النيل التي يساندها مجلس وزراء حوض النيل من أجل إعداد المشروع تحت مظلة مبادرة حوض النيل. وضعت الحكومة المصرية موجزا للملامح العامة لمشروع الحفاظ على المياه وتطوير الري في غرب الدلتا يتضمن المكونات الرئيسية ويحدد الآثار المحتملة المتصلة بالمياه. وقد تم إبلاغ بلدان حوض النيل بذلك حسب الإجراءات المتفق عليها.
يعتمد **توفر المياه** على مبادرات الحفاظ على المياه خارج نطاق المشروع.	منخفضة-	عقد بين وزارة الموارد المائية والري وشركة التشغيل الخاصة يعطي الشركة حق سحب كمية محددة من المياه سنويا من نهر النيل (الرياح الناصري و/أو الرياح البحيري) لتقديمها إلى المزارعين في منطقة المشروع.
عدد المتنافسين المحتملين للفوز بالعقد قد يكون صغيرا جدا، بسبب المخاطر المتصورة العالية في الاستثمار الطويل الأجل.	عالية	(1) النهج التشاركي الذي يتضمن مشاركة المزارعين والمستثمرين في تصميم نموذج المعاملات وتوزيع المخاطر. (2) ترويج الاستثمار الذي يؤدي إلى مرحلة تقديم العطاءات لاجتذاب مقدمي العطاءات المحتملين. ولقي هذا استجابة واسعة من أجل المشاركة. (3) مؤتمر قبل تقديم العطاءات لاجتذاب الاهتمام بشأن الترتيبات المقترحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص. (4) وضع الاستعداد القوي بربط الاتفاقات بالحد من المخاطر المتصلة بالطلب موضع التنفيذ.
المزارعون لا يستهلكون الكميات المتعاقد عليها، الأمر الذي يضعف من السلامة التجارية للمشروع.	منخفضة-	اشتراك المزارعين المنتفعين قبل مرحلة التصميم والبناء ، على أن يكون الحد الأدنى لربط المزارع بالشبكة 25.2 ألف هكتار. (2) التزام المزارعين يدعمه اتفاقات قانونية وإيداع مبالغ تأمين. (3) تطبيق سياسات الإدارة التجارية مع الحق في قطع الخدمة في حالة عدم الدفع. (4) عقد التصميم والبناء والتشغيل سيسمح لشركة التشغيل بربط مزارعين آخرين يطلبون الخدمة داخل منطقة امتياز أكبر. (5)حصة المياه يجري نقلها وفق عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسمح لشركة التشغيل الخاصة بإيجاد سبل لاستغلال الموارد استغلالا كاملا وفق الهدف التنموي الموضوع.
القائم على التنظيم في وزارة الموارد المائية والري يتعرض للتعنت.	منخفضة-	تقسيم ثلاث وظائف رئيسية هي التنظيم وإدارة العقود والعلاقات بين المزارعين بين هيئات مختلفة.

المخاطر	معدل المخاطر	التخفيف
		(2) المساعدة الفنية لتدعيم القدرات والمؤسسات للمهام التنظيمية بما في ذلك أدوار منظمات مستخدمي المياه من أجل توفير قدر كاف من الإدارة العامة الرشيدة وتمثيل المزارعين. (3) يتضمن الإطار التنظيمي دور لجنة الخبراء المستقلة في حل المنازعات.

6. شروط واتفاق القرض

لا شروط مطلوبة لتمثيل مجلس الإدارة. وبدأت بالفعل عملية تقديم العطاءات بعرض طلبات الخبرة السابقة.

ولسريان القرض، فإن هناك إجراء يجب إنجازه وهو إنشاء وحدة إدارة المشروع، وما لها من هيكل تنظيمي وموظفين وإطار مرجعي مقبول للبنك.

وتتضمن الاتفاقيات المطبقة على تنفيذ المشروع ما يلي: (1) إنشاء المكتب التنظيمي بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2008.

دال. موجز التقييم المُسبق

1. التحليل الاقتصادي والمالي

التحليل الاقتصادي. ستأتي المنافع الرئيسية للمشروع من زيادة الإنتاج الزراعي التي تنشأ عن زيادة كميات المياه المتاحة للري. وسوف يساعد المشروع المقترح على زراعة مساحة 49 في المائة إضافية من منطقة المشروع ينتج عنها معدل عائد اقتصادي قدره 20 في المائة (وهو ما يعني أن الاقتصاد المصري سيحقق معدل عائد قدره 20 في المائة من تنفيذ المشروع وهو ما يفوق تكلفة الفرصة الضائعة لرأس المال والتي تقدر بنحو 10 في المائة). ولإظهار تأثير المشروع، جرى حساب ثلاثة معدلات منفصلة للعائد الاقتصادي أحدها لزيادة توفير المياه وآخر لتنمية منطقة الزمام، وثالث لمشروع إجمالي مجمع. وكان معدل العائد الاقتصادي عن زيادة كميات المياه المتاحة وحدها 22 في المائة، وعن إجراء تحسينات على مستوى الزمام 16 في المائة، وعن المشروع بكامله 20 في المائة. ومن الواضح أن عائدات تحسين توفير المياه تزيد عن عائدات تحسين منطقة الزمام، وهو ما يمكن أن يعزى إلى أن المزارعين يستخدمون بالفعل أساليب ري شديدة الفاعلية. وعلى أي حال، فإن معدل العائد الاقتصادي في الحالتين لا يمكن تحقيقه إلا بعد تنفيذ شبكة المياه السطحية من أجل تحسين كميات المياه المتاحة للري.

التحليل المالي. تم احتساب معدل العائد المالي الداخلي إلى مجمل رأس المال المستثمر بنسبة 9.26 في المائة على أساس افتراض أن رسم الاستهلاك 394 جنيها مصريا لكل متر مكعب. غير أن الرسوم والتكاليف الفعلية قد تتغير، لأنها تحسب على أساس مناقصة تنافسية بين شركات التشغيل الخاصة. وسوف يستطيع المشروع بالرسوم المقدرة استرداد كامل التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل والصيانة. وفضلا عن ذلك، فإن المسوح الاستطلاعية للقدرة على الدفع تظهر أن مثل هذه الرسوم ميسورة الدفع وتشجع على درجة عالية من الانتفاع بالخدمة فيما بين المزارعين. وأظهرت التقديرات أن عائد مساهمات المزارعين وشركة التشغيل الخاصة (في شكل حصة ملكية أو إيداعات ضمان) بلغ 20 في المائة، الأمر الذي يجعل المشروع جاذباً للمستثمرين المحتملين. وحيث أن المشروع المقترح سيجري تنفيذه على أساس استرداد كامل التكاليف، فإن الأثر على الموازنة المالية للحكومة المصرية سيكون ضئيلا.

وقد تركز التحليل المالي على ما يلي: (1) تحديد متوسط مستوى الرسوم وهيكل الرسوم المناسب الذي سيحقق استرداد كامل التكاليف خلال عمر المشروع وضمان تدفقات نقدية مستدامة للتشغيل، (2) تحديد هيكل مناسب لرأس المال وخطة تمويل تجمع إلى أقصى حد ممكن بين التمويل من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك مساهمات المزارعين، (3) وضع توقعات مالية طويلة الأجل من أجل تقييم الاستدامة المالية للمشروع في مختلف الفرضيات المالية والإدارية. وسيكون النموذج متاحا للمتنافسين المحتملين من القطاع الخاص عند اتخاذهم إجراءات العناية الواجبة للمخاطر المتوقعة وعوائد العقد المقترح بنظام التصميم والبناء والتشغيل.

2. الجوانب الفنية

سيعهد بالتصميم الفني النهائي في هذا المشروع إلى شركة تشغيل خاصة يتم اختيارها من خلال مناقصة تنافسية دولية. وبموجب شروط العقد، فإن شركة التشغيل الخاصة ستكمل التصميم النهائي وتحدد حجم شبكة المشروع في بدايته حسب العدد النهائي للمزارعين المتعاقدين للاستفادة من خدمات المياه السطحية ومجموعة من معايير الخدمة. وفي ذلك الوقت، ستقوم شركة التشغيل الخاصة بتحصيل إيداعات الضمان إلى جانب تنفيذ اتفاق ملزم قانونا ينص على مسؤوليات كل من المنتفع وشركة التشغيل الخاصة تجاه الآخر. وبعد ذلك، يجري إعداد تصميم مفصل لشبكة الري وإنشاؤها على أساس هذا التحديد النهائي. والمزارعون الذين يتعاقدون في وقت متأخر بعد التعاقدات الأولية سيخضعون لرسم تأخير تعويضا عن أثر التضخم.

وسوف تتاح لشركة التشغيل الخاصة فرصة تقديم الخدمة إلى بقية منطقة الامتياز التي ستكون مسئولة عنها وذلك من أجل توفير التكاليف الاستثمارية. ويجوز لشركة التشغيل أن تقدم الخدمة خارج منطقة الامتياز خلال فترة العقد، إذا لم يتم استغلال موارد المياه المتاحة المخصصة للمشروع استغلالا كاملا. وأجرت الحكومة المصرية عددا من الدراسات الفنية بشأن جدوى المشروع المقترح. وأجريت بحوث فنية إضافية من خلال منح قدمها المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية وحكومة هولندا. ويعرض المرفق 12 قائمة للدراسات الفنية والمسوح الاستقصائية ذات الصلة التي أجريت خلال إعداد المشروع ووضعت في ملف المشروع.

وسوف يتفق التصميم الفني مع المعايير الدولية بموجب البنود الواردة في العقد الذي سيتم توقيعه بين الحكومة المصرية وشركة تشغيل خاصة ذات سمعة طيبة. ومن المتوقع أن تكون شركة التشغيل الخاصة (أو اتحاد الشركات) ذات خبرة جيدة في إنشاء شبكات الري بالمياه السطحية وتشغيلها وإدارتها وعلى دراية بظروف أنشطة الأعمال المحلية. ومن المتوقع أن يعزز التصميم الفني التقنيات ذات الكفاءة في استخدام المياه في الري. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التصميم إجراءات تخفيف المخاطر البيئية والاجتماعية التي تحددت من خلال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

وهذا النهج للتصميم الفني مناسب لاحتياجات مصر، لأن هذا البلد يواجه قيودا على توفر المياه، بالنظر إلى أن نهر النيل هو موردها الوحيد. وسوف يسير التصميم الفني وتنفيذ المشروع المقترح جنبا إلى جنب تنفيذ المشروعات الأخرى في مصر والتي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام المياه، بما في ذلك مشروع الإدارة المتكاملة وتحسين الري.

3. الجوانب الائتمانية

المشتريات وعمليات الصرف. حدد تقرير تقييم التوريدات القطرية بتاريخ ديسمبر/كانون الأول 2003 مواطن الضعف في النظام المصري للمشتريات العامة، مثل الإطار القانوني، وإجراءات التوريدات، ومهارات موظفي الخدمة المدنية المكلفين بالاضطلاع بأعمال المشتريات. وفي الفترة من مارس/آذار إلى أبريل/نيسان عام 2007، أجري تقييم لقدرات وحدة إدارة المشروع وفريق المشروع لتنفيذ إجراءات التوريد الخاصة بالمشروع المقترح، لتحديد ما إذا كانت ترتيبات التوريد كافية ومقبولة للبنك.

ويخفف كثيرا من المخاطر التي ينطوي عليها المشروع، حقيقة أن المشروع يتضمن بصفة أساسية تخصيص عقد واحد كبير -وهو عقد بنظام التصميم والبناء والتشغيل- لتنفيذ كل الأنشطة الواردة في المكون الأول (وهي مشتريات السلع، والخدمات الهندسية والأعمال اللازمة لبناء الشبكة وبرنامج ربط ما يقدر بنحو 90 ألف فدان بالشبكة)، وحقيقة أن فريقا قويا ومحنكا من

مهندسي وزارة الموارد المائية والري مكلف بالإشراف على المشروع ويلقى مساندة من مستشاري المعاملات واستشاريين دوليين حتى مرحلة توقيع العقد.

وكان من النتائج الأخرى للتقييم الذي أجري في الآونة الأخيرة لعملية المشتريات أن الوضوح مطلوب فيما يتصل بالعلاقات مع وحدة إدارة المشروع وهيئات داعمة أخرى، فيما يتعلق بالمشتريات وإدارة العقود. ومع أنه يوجد مرسوم وزاري يحدد من يضطلع بوظيفة إدارة المشتريات خلال تقديم مؤهلات سابق الخبرة والمرحلة الأولية لإعداد وثائق المناقصة للمشروع، وهو وحدة إدارة العقود في وزارة الموارد المائية والري، فإن المرسوم الوزاري الجديد فيما يتعلق بإنشاء وحدة إدارة المشروع يجب أن يوضح أدوار الهيئات الأخرى في المستقبل. وفيما يتعلق بتشكيل لجان تقييم العطاء، فمن المتوقع أن يتم ذلك بموجب مرسوم وزاري نظرا لأهمية المشروع الكبيرة وحجمه الضخم. ويرى التقييم أيضا أن عقد التصميم والبناء والتشغيل يتضمن عناصر جديدة على الجهة المنفذة، مثل الإنشاءات التي تستند إلى الأداء، وتشغيل القطاع الخاص مشروعا واسع النطاق للري، ويتطلب بعض الإجراءات لبناء القدرات وهي: (i) تقديم استشارات قصيرة الأجل لمساعدة وحدة إدارة المشروع في مراحل التصميم، والبناء، والتشغيل، و(ii) تدريب وحدة إدارة المشروع على إدارة العقد خلال مرحلة التشغيل. والمساندة التي يقدمها مستشارو الصفقة والمستشارون الدوليون لعملية المشتريات حتى يتم توقيع العقد تخفف كثيرا من حدة المخاطر خلال هذه المرحلة.

والمخاطر العامة للمشروع فيما يتصل بالمشتريات محدودة. وخلص التقييم إلى أن ترتيبات المشتريات بموجب المشروع المقترح تفي بمتطلبات البنك، بشرط الإبقاء على المستوى الحالي لمساندة الجهات الاستشارية لفريق المشروع وتبني الإجراءات المذكورة أعلاه.

وتحكم عملية دفع الأموال لغرض تنفيذ عقد التصميم والبناء والتشغيل إنجاز واعتماد النواتج/المعالم المحددة مسبقاً وذلك أثناء مرحلة التصميم النهائي وإنشاء المشروع. وتشرف وحدة إدارة المشروع على الالتزام بالمعايير الفنية، والشؤون البيئية، والشروط والأحكام الأخرى الواردة بعقد التصميم والبناء والتشغيل حتى يمكن اعتماد الصرف المباشر لمستحقات شركة التشغيل الخاصة.

إدارة الشؤون المالية أُجري تقييمٌ للإدارة المالية يهدف إلى تقييم كفاية ترتيبات الإدارة المالية للمشروعات. واستند التقييم في هذا السياق إلى المناقشات التي دارت مع منسق المشروع الذي عينته وزارة الموارد المائية والري ومع فريقها المعني بالمشروع الذي شمل وحدة إدارة العقود بالوزارة، كما استند كذلك إلى مسودة عقد التصميم والبناء والتشغيل ومسودة عقد ربط المزارعين بالشبكة.

يتألف المشروع من 3 مكونات مختلفة كما يلي: 1) تصميم وإنشاء وبدء تشغيل شبكة مياه سطحية وبرنامج ربط المزارعين المشاركين بالشبكة (205 ملايين دولار أمريكي)؛ 2) تقديم مساعدة فنية مدفوعة باعتبارات السوق إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة (مليوني دولار أمريكي)؛ 3) مساندة التطوير المؤسسي وبناء القدرات لوحدة إدارة المشروع، والمكتب التنظيمي، ومجلس مستخدمي المياه (6 ملايين دولار أمريكي).

في ضوء خبرة البنك الدولي في إنشاء وحدات إدارة المشاريع وهيكلتها وتنفيذها، إذا ما اكتنف مسؤوليات وحدة إدارة المشروع وخطوط التبعية الغموض قد يعوق ذلك التنفيذَ السلسَ للمشروع. واستنادا إلى أنشطة سابقة لمشروعات تضمنت أساسا أنشطة تقديم مؤهلات سابق الخبرة وإعداد العقود، فإن وحدة إدارة العقود الموجودة حاليا في وزارة الموارد المائية والري، تم بالفعل تكليفها بموجب مرسوم وزاري بالاضطلاع بالمسؤولية خلال هذه المرحلة المبكرة إلى جانب قطاع التوسع الأفقي. وعند تشكيل وحدة إدارة المشروع سوف تتولى كامل المسؤولية مع احتمال بعض المشاركة من موظفي وحدة إدارة العقود في أنشطة المشروع على أساس التفرغ الكامل أو الجزئي. وسوف تستمر وحدة إدارة المشروع في تلقي المساندة والدعم من قطاع التوسع الأفقي، الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث اختناقات. غير أنه يجب أن تحدد وزارة الموارد المائية بوضوح تشكيل وحدة إدارة المشروع وعلاقتها بوحدة إدارة العقود وقطاع التوسع الأفقي وخطوط الإبلاغ والمسؤولية لتفادي أي تداخل محتمل. وفضلاً عن ذلك، تنص اتفاقية القرض على إنشاء وحدة إدارة مشروع كشرط نفاذ.

إن طبيعة المشروع تستلزم المخاطرة بتحديد قيمة المدفوعات وفقاً لمعالم محددة لا تتماشى مع المستوى الصحيح للتقدم المادي المحرز. وحيث أن وحدة إدارة العقود تأسست منذ فترة وجيزة نسبياً يعمل "مستشارو المعاملات" بمن فيهم استشاريو الشؤون

الهندسية والقانونية على مساعدة هذه الوحدة وفريق المشروع في تحديد المعالم وتقييمها وتجسيدها في عقد التصميم والبناء والتشغيل، وقد أُعدت فعلياً مسودة الجدول الزمني لمدفوعات إنجاز المعالم.

يمثل استعراض المعالم واعتمادها للدفع وظيفة أخرى بالغة الأهمية. وتعزز عملية التمويل التي تجري وفقاً للمكون 3 (المساندة المؤسسية) أيضاً من قدرة وحدة إدارة المشروع على رصد تنفيذ المشروع. فبالإضافة إلى ما سبق، لابد من إعداد نظام معلومات الإدارة لرصد التقدم المادي المحرز وربطه بالجدول الزمني للمعالم والمدفوعات المتعلقة بها. وأخيراً، من المتوقع أن تتم الاستشارات الإشرافية الخاصة بالشؤون الهندسية والمراجعات الفنية الدورية مع التمويل المتأتي من مكون المساعدة الفنية المقدمة من حكومة هولندا.

يمثل عقد شركة التشغيل الخاصة حوالي 95 في المائة من قيمة المشروع، ولذا فإن عدم القدرة على الاطلاع على القوائم المالية المدققة لشركة التشغيل الخاصة قد تؤثر على عملية تقييم ملاءتها وسلامتها المالية العامة. وتضمن محاضر المفاوضات الخاصة باتفاقية القرض مسؤولية وزارة الموارد المائية والري عن تقديم هذه القوائم إلى البنك الدولي. وسوف يطالب عقد التصميم والبناء والتشغيل بمراجعة قوائم شركة التشغيل الخاصة وفقاً "لمعايير المراجعة الدولية"، كما سيضمن أيضاً تمكين ممثلي الوزارة المذكورة من الاطلاع على هذه القوائم المالية، بمن فيهم مراجع المشروع.

يشمل المكونان 2 و3 أنشطة مساعدة فنية معينة تديرها وحدة إدارة المشروع. ويتم الإعداد النهائي لتقديرات التكلفة المفصلة للمساندة المؤسسية والأنشطة الكاملة بموجب هذا المكون حال إتمام التقييمين المسبقين لكل من الوكالة الفرنسية للتنمية والحكومة الهولندية. ويجب أن تتحدد تحديداً واضحاً معايير تخصيص الموارد التمويلية بين المستفيدين كما يقتضيه المكون 2 وذلك لضمان تحقيق العدالة بينهم وتحقيق الشفافية على مستوى مجتمع المزارعين.

ويضطلع الهولنديون والوكالة الفرنسية للتنمية بفعالية في التقييم المسبق للمشروع، وقد أعرب الطرفان عن التزامهما بذلك. ولكن تبقى إتاحة هذه الموارد التمويلية أمرا بالغ الأهمية لنجاح المشروع. ولذلك، يعتمد عقد التصميم والبناء والتشغيل على نجاح تنفيذ اتفاقيتي التمويل المشترك.

4. الجوانب الاجتماعية

مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين. من أجل تفادي احتمال تهميش أصحاب المصلحة الفقراء، ولضمان استدامة المشروع، تم خلال إعداد المشروع استخدام نهج تشاركي في تصميم شبكة الري وتخطيطها. وخلال العامين الماضيين، أجريت عدة دراسات مرجعية. وفي إطار دراسة المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في ميدان البنية التحتية، أجرت الشراكة المائية المصرية (EWP) حملة توعية ومسحا استقصائيا لتحديد احتياجات المزارعين التي يجب أن تعبر عنها أنشطة التصميم الأولية. وتكون أيضا المجلس الاستشاري الخاص للمزارعين لإعطاء ملاحظات تقييمية مفيدة بشأن الخيارات الفنية للمشروع المقترح. وتلقت الحكومة المصرية مساندة مالية من برنامج الشراكة بين البنك وهولندا بشأن المياه لتنفيذ تقييم للآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية باستخدام نهج "الإطار المتكامل لتقييم الصرف"، وهو أسلوب للتخطيط يستند إلى المشاركة الكاملة. وأجريت مشاورات مع أصحاب المصلحة داخل منطقة المشروع وخارجها. وكان هذا التقييم الشامل هو دراسة تحديد النطاق لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وقد أجرى البنك دراسة للآثار الاجتماعية لتقييم الآثار الاجتماعية المتوقعة لتطبيق الري بالمياه السطحية في منطقة غرب الدلتا على إنشاء قرى جديدة و/أو توسيع القرى الحالية. وتضمن هذا تحليلا لأوضاع العمال الدائمين وغير المقيمين من العمال في منطقة المشروع والبيئة المحيطة بشأن الأثر المحتمل للمشروع على أحوالهم. وأخيرا، فإن شركة التشغيل الخاصة سوف تستمر في تطبيق النهج التشاركي في تصميم شبكة الري وتخطيطها لضمان أن تستفيد كل فئات المزارعين استفادة كاملة من خدمات المياه السطحية للري.

تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية أرست دراسة "الإطار المتكامل لتقييم الصرف" الأساس لتبني مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في منطقة المشروع المقترحة. ويتضمن هذا طرق وسبل معالجة المياه بوصفها موردا شاملا، من أجل إدارة المياه عند أدنى مستوى مناسب (مبدأ تفريع السلطة) باستخدام الأدوات المناسبة للقطاعين العام والخاص، وضمان مشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك اشتراك النساء في التخطيط والتنفيذ.

قضايا رئيسية وإستراتيجية المشروع للتصدي لها لا يشكل المزارعون في منطقة المشروع والمناطق المجاورة مجموعة متجانسة، ومن ثم فمن غير المحتمل أن تكون لهم مصالح واحتياجات متشابهة. وقد تم توثيق هذا الاختلاف في المفاهيم فيما

يتعلق بمشكلات المياه الجوفية (مثل زيادة الملوحة، وانخفاض منسوب المياه). ومشكلات المياه الجوفية تعتبر أشد خطورة بين المزارعين في المنطقة الوسطى التي سينفذ فيها المشروع المقترح. وفضلا عن ذلك، فإن المعونة الفنية المقدمة في إطار المكون الثاني للمشروع ستلبي احتياجات معينة لصغار المزارعين. وستعزز تلك الأنشطة ترتيبات التعاون بين صغار المزارعين لتحقيق وفورات الحجم، والاستفادة من التوصيلات المشتركة لإمدادات المياه، لاكتساب الخبرات الفنية ذات الصلة والحصول على خدمات الري. وسيكون صغار المزارعين ممثلين من خلال مجلس مستخدمي المياه وجمعيات المستخدمين لكل منهم.

رصد الآثار الاجتماعية سيجري إنشاء آليات مناسبة لرصد الآثار الاجتماعية والبيئية للمشروع المقترح. ويتضمن إطار تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تقييمات خط الأساس، ومنتصف مدة المشروع، ونهايته.

5. البيئة

يصنف مشروع غرب الدلتا على أنه مشروع يندرج تحت الفئة (أ) وفقا لمنشور سياسة التقييم البيئي (OP4.01) للبنك الدولي بسبب حجم الآثار المحتملة للمشروع من حيث كمية المياه ونوعيتها وقضايا الحصول على المياه والمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك بسبب تحويل المياه من النيل. وأجرى فريق المشروع دراسة "الإطار المتكامل لتقييم الصرف" التي كانت دراسة متكاملة للري (بما في ذلك تحليل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع). وحققت الدراسة أداء ممتازا في تحديد نطاق القضايا البيئية والاجتماعية الرئيسية، وقدمت مدخلات هامة لتقييم الأثر البيئي و الاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية التي تتضمن البدائل المناسبة وإجراءات تخفيف الآثار من أجل الالتزام الكامل بالمعايير الإرشادية التي حددها البنك الدولي لمشروعات الفئة (أ).

وتضمنت القضايا التي أثيرت ونوقشت في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية ما يلي: (1) سحب المياه من شبكة مياه النيل على حساب الاستخدامات خارج منطقة المشروع المقترح، (2) استمرار استخدام المياه الجوفية إلى جانب المياه السطحية، (3) التنمية الإقليمية المستحثة نتيجة تكثيف الزراعة. وتم تقييم الآثار الناتجة عن هذه القضايا، وطرحت تدابير للتخفيف من حدتها لضمان فاعلية تقليل الآثار السلبية. وفي الواقع، فإنه من المنتظر أن يجلب المشروع منافع بيئية جيدة من حيث إعادة تغذية المياه الجوفية وإدارة أكثر فعالية للمياه من خلال تحقيق وفورات فعالة في التكاليف في استخدام المياه.

6. سياسة الإجراءات الوقائية

المشروع، كما هو موضح أعلاه، مصنف على أنه يندرج تحت الفئة (أ)، وعلى أساس معايير الفحص لسياسات البنك الدولي المتصلة بالإجراءات الوقائية، تم تفعيل السياسات التالية: سياسة التقييم البيئي (OP/BP/GP 4.01)، وسياسة إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)، وسياسة الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)، وسياسة الممرات المائية الدولية (OP/BP/GP 7.50)، وسياسة إدارة الحشرات (OP4.09). وفيما يلي موجز لقضايا الإجراءات الوقائية والآثار وتدابير التخفيف المقترحة لكل سياسة خلال المشروع:

	نعم	لا
التقييم البيئي (OP/BP/GP 4.01)	[X]	[ ]
الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)	[ ]	[X]
إدارة الآفات (OP 4.09)	[X]	[ ]
الموارد الحضارية المادية (OP 4.11)	[X]	[ ]
إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)	[X]	[ ]
الشعوب الأصلية (OD 4.20)	[ ]	[X]
الغابات (OP/BP 4.36)	[ ]	[X]
سلامة السدود (OP/BP 4.37)	[ ]	[X]
مشروعات في مناطق متنازع عليها (OP/BP/GP 7.60) ** لا	[ ]	[X]

يريد البنك بمساندته المشروع المقترح التأثير على الحل النهائي لمطالب المتخاصمين في الأراضي المتنازع عليها.		
مشروعات في ممرات مائية دولية (OP/BP/GP 7.50)	[X]	[ ]

أ) تم تفعيل سياسة **التقييم البيئي (OP/BP/GP 4.01)** بسبب النطاق المحتمل للآثار من حيث كمية المياه ونوعيتها وقضايا الحصول عليها. وتم تقييم الآثار الناجمة عن هذه القضايا وتحددت إجراءات تخفيف الآثار التي تتضمن ما يلي: البناء على تدابير معينة لتوفير المياه، والتوافق مع الخطة القومية للموارد المائية، وتوسيع نطاق جهود الاقتصاد في استخدام المياه في الأراضي القديمة على أساس نتائج مشروع الإدارة المتكاملة وتحسين الري، ورصد نوعية المياه (بما فيها المياه الجوفية)، وترتيب أولويات الإجراءات المتصلة بنوعية المياه، ووضع خطة متكاملة ومستدامة لإدارة المياه الجوفية

ب) **إدارة الحشرات (OP 4.09)** يجري تفعيلها إلى القدر الذي يؤدي فيه المشروع إلى زيادة رقعة الأرض الزراعية، ومن ثم زيادة استخدام مبيدات الآفات، والمبيدات الحشرية، ومبيدات الأعشاب بالأرقام المطلقة، وسينمو بالمثل استخدام الأسمدة. إن أنشطة المزارعين في المنطقة موجهة للتصدير وتخضع منتجاتهم لإطار بروتوكول شبكة الممارسات الزراعية الجيدة (EURO-GAP). *وتشجع هذه المؤسسة الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات وتراقب الإجراءات التي صدقت عليها.*

ج) سياسة **الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)** يجري تفعيلها على سبيل الاحتياط. بالنظر إلى حجم الأعمال المتصورة في المشروع، فإن القانون المصري ينص على عدد من التدابير التي يجب إتباعها قبل الإنشاء وخلاله من أجل الحصول على إذن البدء في هذا النشاط والاستمرار فيه. والمجلس الأعلى للآثار هو المسئول عن حماية الممتلكات الحضارية والحفاظ عليها، وسيتضمن عقد التصميم والبناء والتشغيل بنودا ضرورية لتغطية عمليات المسح الأثرية والإجراءات المناسبة المعنية "بالاكتشافات الأثرية التي يعثر عليها مصادفة".

د) إعادة **التوطين القسري (OP 4.12)** الهدف من إطار سياسة إعادة التوطين هو عرض المبادئ العامة لإعادة التوطين، والترتيبات التنظيمية وآليات التمويل لأي عملية قد تكون ضرورية لإعادة التوطين أو مصادرة الأراضي خلال تنفيذ المشروع. وحالما تتاح معلومات أكثر تفصيلا عن المشروع، سيتم إعداد خطط إعادة التوطين في مواقع معينة حسبما تقتضي الضرورة.

ويتم تفعيل منشور سياسة العمليات OP 4.12 وتتضمن الآثار المحتملة ما يلي: (1) التغيرات في الأوضاع الهيدرولوجية لفرع رشيد قد يكون لها آثار سلبية على القرى على ضفاف الفرع، (2) إنشاء وصيانة مواسير مدفونة والأعمال المرتبطة بها (مثل محطات الضخ والطرق التي تخدم المشروع). وقد يتضرر بعض الناس الذين يعيشون بمحاذاة فرع رشيد من المشروع المقترح بسبب ارتفاع منسوب المياه، لكن لم يتبين بعد إلى أي مدى سيكون ذلك. وسوف يكون من الضروري اتخاذ إجراءات مؤقتة أو دائمة لنزع الملكية من أجل إنشاء شبكة المواسير المدفونة وصيانتها في منطقة المشروع نفسه.

وفيما يلي المسؤوليات عن تنفيذ إطار سياسة إعادة التوطين وما يتبعه من خطة إعادة التوطين:

(i) ستلحق وزارة الموارد المائية والري بوثيقة العطاءات نسخة من إطار سياسة إعادة التوطين، والخرائط المتاحة للمناطق التي تظهر حدود الملكيات في الأراضي الخاصة والعامة، ومعلومات عن السعر السائد في السوق الذي يحدده مثمنون مستقلون مقبولون للبنك، وأسعار السوق للأراضي المستصلحة الجديدة والأراضي القديمة في الدلتا وعلى امتداد فرع رشيد. ستلزم وثيقة العطاءات أيضا المشاركين في المناقصة بدفع سعر السوق المتفق عليه في حالة الاضطرار إلى نزع الملكية الكامل للأرض و/أو الاستيلاء بصورة مؤقتة أو جزئية على الأرض.

(ii) سيصف كل من المتنافسين في عروضهم الفنية والمالية المساحات المطلوب نزع ملكيتها أو الاستحواذ عليها بصورة مؤقتة بما يتمشى مع إطار سياسة إعادة التوطين ويتحمل تكلفة نزع الملكية.

(iii) لن يبدي البنك أي اعتراض على المتنافس الذي يرسو عليه العطاء شريطة أن يلتزم التزاما كاملا بإطار سياسة إعادة التوطين ومسودة خطط إعادة التوطين التي أعدها هذا المتنافس. ويجب أن ينص العقد على أنه لا يمكن بدء الأشغال المدنية قبل تعويض المتضررين من المشروع تعويضا كاملا بأسعار السوق.

(iv) بعد توقيع العقد، سيقدم مقاول عقد التصميم والبناء والتشغيل رسميا إلى وزارة الموارد المائية والري الوثائق المطلوبة لمراجعتها واعتمادها.

(v) ستتولى الوزارة المسئولية عن بدء واستكمال عملية نزع الملكية بما يتسق مع إطار سياسة إعادة التوطين ومع سياسات إعادة التوطين.

(vi) حالما تكتمل عملية نزع الملكية أو الاستيلاء على الأرض رسميا، فإن الوزارة ستلزم المتعاقد بنظام التصميم والبناء والتشغيل بمنح المتضررين التعويض الكامل قبل إصدار أوامر بدء الإنشاءات.

(vii) ستقدم وزارة الموارد المائية والري إلى البنك تقريرها نصف السنوي عن سير العمل، ووضع نزع الملكية/حيازة الأراضي والتعويضات.

ويجري **تفعيل سياسة الممرات المائية الدولية (OP/BP/GP 7.50)** بقدر ما يسجله مشروع الحفاظ على المياه وتطوير الري في غرب الدلتا من معدل السحب السنوي للمياه من نهر النيل الذي تتقاسم مياهه عشرة بلدان. وبحلول عام 2010 (حين يتم تشغيل المشروع بكامل طاقته)، من المتوقع أن يتراوح حجم السحب من النيل بين 300 مليون متر مكعب سنويا (لخدمة 25200 هكتار) و450 مليون متر مكعب سنويا (لخدمة 37800 هكتار). وسيتم التعويض عن كميات المياه المسحوبة من النيل لخدمة المزارع من خلال النقصان في استخدام المياه الناشئ عن تحوّل الأراضي الريفية إلى أراض حضرية وكميات المياه التي يتم توفيرها من مبادرات الحكومة المصرية لتحسين الري. وتم إرسال إخطار بذلك إلى بلدان حوض النيل في 21 فبراير/شباط عام 2007.

7. استثناءات السياسات

المعايير	الوضع التنفيذي
الجوانب الائتمانية	أدت تقييمات المشتريات والإدارة المالية إلى خطط عمل محددة
العاملون والاستشاريون	تم تحديد فريق المشروع الذي يعكف على إعداد المشروع ويقوم اختصاصي أول بتنسيق عمل الفريق الذي سيلقى مساندة من اتحاداستشاري يتألف من شركة محاماة وبنك استثماري وشركة استشارات إدارية وهندسية. يجري إنشاء وحدة إدارة المشروع.
الأموال المقابلة	سيسهم كل من شركة التشغيل الخاصة والمزارعين المنتفعين بتمويل رأس المال في استثمارات الري.
وثائق المناقصة	وثائق المناقصة يجري إعدادها حاليا
شروط الإفصاح عن المعلومات	تم الكشف عن تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية في مصر في 30 أبريل/نيسان 2007 ودار معلومات البنك الدولي في أول مايو/آيار 2007.
الرصد والتقييم	تم إعداد مؤشرات الرصد والتقييم وأضيفت إلى تصميم المشروع وترتيبات التنفيذ بدأ تحصيل بيانات خط الأساس خلال إعداد المشروع
تمويل مواز	سيتم توقيع اتفاقيات مع الحكومة الهولندية والصندوق الفرنسي للتنمية قبل توقيع الاتفاق مع البنك.

المرفق 1: معلومات مرجعية عن البلد والقطاع أو البرنامج

أولاً. معلومات أساسية حول البلد والقطاع

معلومات أساسية حول البلد – قبل 25 قرناً من الزمان كانت للمؤرخ اليوناني هيرودوت مقولته الشهيرة "مصر هبة النيل". إذ أن اعتماد مصر على نهر النيل يتجسد في حقيقة أن 90 في المائة من الشعب المصري يعيش على 5 في المائة من مساحة الأرض بحذاء ضفاف النيل وفي منطقة الدلتا. فإذا نظرنا إلى شمال القاهرة مباشرة، فسنجد أن النيل يتفرع ليغطي منطقة كانت في يوم ما بمثابة مصب نهر شاسع تملؤه رواسب نهرية شكلت دلتا النيل الخصيبة الممتدة عرضاً 250 كيلومتراً تقريباً (150 ميلاً) عند قاعدتها على ساحل البحر، وطولا حوالي 160 كيلومتراً (96 ميلاً) من الجنوب إلى الشمال. والآن، نجد أن ثلث القوة العاملة في مصر تقريباً يعمل مباشرة في أعمال الزراعة وغيرها من الأعمال المتعددة المرتبطة بتصنيع المنتجات الزراعية أو المتاجرة فيها. ومعظم النشاط الزراعي في مصر يجري على مساحة تقدر بحوالي 25 ألف كيلومتر مربع (6 ملايين فدان، أو حوالي 2.5 في المائة من مساحة مصر الإجمالية) من التربة الخصبة في وادي النيل ومنطقة الدلتا. وتشكل منطقة الدلتا وحدها 80 في المائة من إجمالي أراضي مصر القديمة الصالحة للزراعة.

هيئات قطاع الري الرئيسية ذات الصلة – تضطلع وزارة الموارد المائية والري بالجزء الأكبر من جهود الحكومة المصرية لإدارة الموارد المائية المحدودة بالشكل الأمثل، وذلك باستخدام أفضل ممارسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ويمثل المزارعون أصحابَ المصلحة الرئيسيين بوصفهم مستخدمي المياه في الأنشطة الزراعية، بينما تُعَدُّ وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المؤسسة المسئولة عن وضع السياسات الحكومية المعنية بتنمية وإدارة الأنشطة الزراعية واستصلاح الأراضي. وتهتم وزارة الدولة لشؤون البيئة ووزارة الموارد المائية والري بصورة مشتركة بحماية البيئة في الوقت الذي تباشر فيه وزارة الداخلية واجبات تنفيذ القانون والمهام الرقابية. ويهتم العديد من الوزارات الأخرى بقضايا إدارة الموارد المائية، وهي: وزارة التنمية المحلية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الكهرباء والطاقة ووزارة النقل ووزارة السياحة. ويقوم العديد من معاهد البحوث التابعة للوزارات من أصحاب المصلحة بتنفيذ ما يرتبط بإدارة الموارد المائية من أنشطة بحثية. كما تسهم الجامعات أيضاً في تلبية العديد من الاحتياجات البحثية الخاصة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية.

ثانيا. القضايا الرئيسية

اتجاهات التوسع الحضري وتراجع مساحة الأراضي الزراعية في دلتا النيل

تشير المقارنة بين الصور التركيبية الرقمية الواردة من القمر الصناعي لاندسات بنظام المجس المتعدد الصور (MSS) والماسح الموضوعي (TM)، والتي تم الحصول عليها فوق دلتا النيل في عام 1972 و1984 و1990، إلى أن المناطق الحضرية كانت تشغل كحد أدنى 3.6 و4.7 و5.7 في المائة على التوالي من إجمالي مساحة الدلتا، بزيادة 58 في المائة خلال 18 سنة. وقد حدثت نصف هذه الزيادة تقريباً بين عامي 1984 و1990. وفي حالة استمرار هذا المنحى حتى عام 2010، فمن المحتمل فقد 12 في المائة (720 ألف فدان أو 302500 هكتار تقريباً) من المساحة الإجمالية لمنطقة الدلتا بفعل التوسع الحضري. وعلى الرغم من النمو يتجلى حول المدن، فإن النمو حول آلاف القرى الصغيرة هو الذي يشكل الخطر الأكبر على الإنتاجية الزراعية لدلتا النيل. إذ بلغ معدل النمو التراكمي للمدن والقرى الكبيرة - بين عامي 1972 و1990 حوالي 37 في المائة، في حين بلغ معدل النمو التراكمي للقرى الصغيرة 77 في المائة في الفترة نفسها.[2]

سياسة استصلاح الأراضي الصحراوية

لتعويض فقدان الأراضي الزراعية في الدلتا، دأب المزارعون التجاريون على استصلاح الأراضي الصحراوية منذ أواخر الستينات وذلك بمساندة من الحكومة المصرية. وفي هذا السياق، شهدت منطقة مساحتها 255 ألف فدان وتبعد 60 كيلومتراً تقريباً شمالي القاهرة في جنوب غرب الدلتا نمواً ملحوظاً منذ أواخر التسعينات، عندما خصصت الحكومة المصرية أراضي

[2] Becker, Richard, et al, 1999, Satellite-based monitoring of urbanization in the Nile Delta, Egypt. وقد تم الحصول عليه من موقع الويب الخاص بجامعة غرب ميشغان، قسم علوم الأرض، http://www.esrs.wmich.edu.

للمزارعين وسمحت لهم بري هذه الأراضي من مصادر المياه الجوفية. وقد أصبحت المنطقة تمثل اقتصادا زراعيا مزدهرا يتراوح حجمه من 300 مليون دولار أمريكي إلى 500 مليون دولار سنوياً، ويخدم كلاً من الأسواق المحلية وأسواق التصدير في الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، توفر المنطقة حوالي 250 ألف فرصة عمل في القطاع الزراعي وحده مما يعوض ما بين 15 في المائة و20 في المائة من الأراضي الزراعية والأنشطة ذات الصلة التي تضيع بسبب الزحف العمراني في منطقة الدلتا الكبرى.

الأراضي المزروعة في منطقة المشروع

وفقاً للصور الأرضية التي التقطتها الأقمار الصناعية في شهر يناير/كانون الثاني 2002، فإن أكثر من 47 في المائة من إجمالي مساحة المنطقة التي تقدر بحوالي 291 ألف فدان هي أراض مزروعة في الوقت الراهن. وسوف يبلغ صافي المساحة القابلة للزراعة عند تنمية هذه المنطقة بشكل كامل 255 ألف فدان. ويوضح الجدول الوارد أسفل الشكل A1.1 المساحات المزروعة وغير المزروعة باللون الأخضر والأصفر على التوالي. وقد قسمت المنطقة فرعياً إلى ثلاثة قطاعات. ويعتبر القطاع الجنوبي هو أقل القطاعات تنمية حيث تبلغ المساحة غير المزروعة به 61 في المائة من إجمالي مساحة المنطقة. وتتركز المساحات غير المزروعة في أقصى جنوب القطاع وغرب طريق القاهرة - الإسكندرية. وتبلغ نسبة المساحة غير المزروعة في القطاع الأوسط 58 في المائة، يقع معظمها على الجانب الغربي من طريق القاهرة - الإسكندرية. ويعتبر القطاع الشمالي هو أكثر القطاعات الثلاثة استغلالاً، حيث لا تتجاوز نسبة المساحة غير المزروعة به 30 في المائة.

الشكل 1: تصنيف صور القمر الصناعي لاندسات بنظام المجس المتعدد الصور LANDSAT MSS

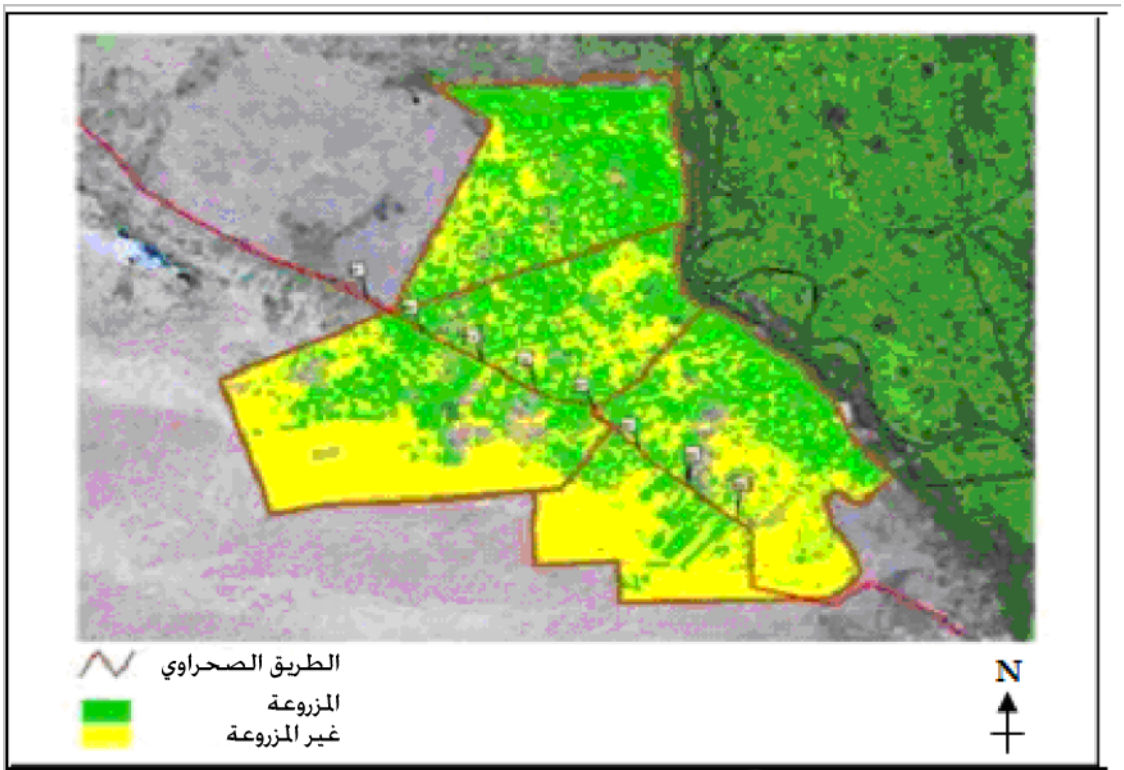

القطاع	إجمالي المساحة	المزروعة	%	غير المزروعة	%
الجنوبي	105	41	% 39	61	% 61
الأوسط	123	51	% 42	72	% 58
الشمالي	63	45	% 70	18	% 30
الإجمالي	291	137	% 47	154	% 53

حيازة الأراضي والتركيب المحصولي

حيازة الأراضي: وفقاً لعدد من الدراسات الحديثة،[3] فإن المساحة الإجمالية تتكون في الوقت الراهن من 961 قطعة أرض. وبرغم ذلك، يعتبر العدد الفعلي للمزارعين أكبر بكثير، ويُعزى ذلك إلى أنه قد تم تقسيم العديد من قطع الأراضي إلى حيازات أصغر غير مسجلة رسميا. ووفقاً لقائمة ملاك الأراضي الأكثر مصداقية في الوقت الراهن والتي تقدمها الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، فإن 760 قطعة أرض (أو 80 في المائة) فقط هي التي يوجد لها مستندات ملكية رسمية بما في ذلك الأراضي الخاصة بكبار المزارعين. وتتوزع معظم الحيازات الكبيرة في القطاعين الأوسط والجنوبي، في حين تقع الحيازات الصغيرة في القطاع الشمالي. ويلخص الشكل 2 خصائص المزارع في المنطقة فيما يتعلق بعدد القطع ومساحات المَزارع والملكية والتركيب المحصولي. وكما يتضح من الشكل 2، فإن معظم المنطقة تغطيها مزارع أكبر، ويؤكد ذلك ما يلي: (1) يتكون 74 في المائة من المنطقة من مزارع مساحتها 250 فداناً أو أكثر، حيث تمثل 192 قطعة أرض؛ و(2) تمثل المزارع التي تتراوح مساحتها بين 50 و250 فداناً وعددها 366 قطعة نسبة 22 في المائة من المنطقة؛ و(3) لا

[3] تقرير الشراكة المصرية للمياه - تقرير عن المعلومات الأساسية لتقرير المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية (PPIAF):

تمثل المزارع التي تقل مساحتها عن 50 فدانا إلا 4 في المائة من إجمالي المساحة وتشمل 403 قطع. ويعمل معظم أصحاب الحيازات الصغيرة في ظل جمعيات لري قطع الأراضي الخاصة بهم.

الشكل 2: حيازة الأراضي والتركيب المحصولي في المنطقة

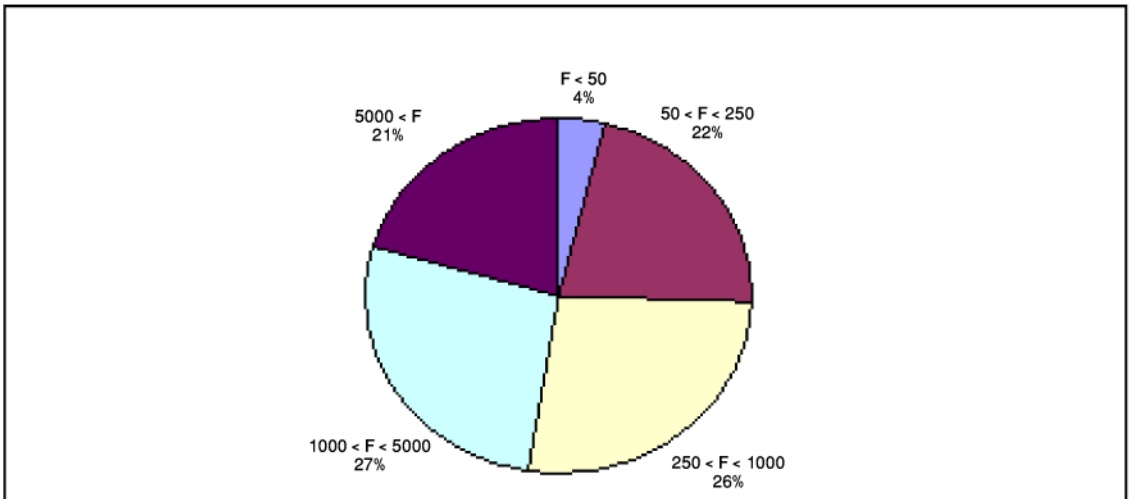

حجم المزرعة	F < 50	50 < F < 250	250 < F < 1000	1000 < F < 5000	5000 < F
عدد المزارعين	403	366	162	23	7
الفواكه	74%	69%	65%	69%	72%
الخضروات	16%	10%	15%	15%	15%
المحاصيل الحقلية	0%	6%	10%	6%	3%

التركيب المحصولي: يوضح الشكل 2 كذلك أن المحاصيل السائدة لجميع الحيازات هي الفاكهة والخضروات عالية القيمة. ويتيح المناخ الدفيء والمياه الموجودة حسب الطلب والتي يتم توفيرها للمحاصيل منتجات عالية الجودة تتوجه بصورة رئيسية للتصدير إلى الأسواق الأوروبية.

الاستثمارات في الزراعة التجارية وخلق فرص العمل

تذهب التقديرات إلى أن استثمارات المزارعين في البنية التحتية الإنتاجية للزراعة التجارية لزراعة محاصيل البستنة والفواكه في المنطقة تصل إلى حوالي 0.5 مليار دولار أمريكي تقريباً، وهو التقدير الذي يعتمد على تطبيق التكنولوجيات الحديثة الموفرة للمياه. وقد أتاح تشغيل المزارع التجارية بدوره فرصَ عمل مباشرة لنحو 250 ألف شخص، بما يعادل 4 أشخاص تقريباً لكل هكتار مخصص لإنتاج محاصيل البستنة والفواكه عالية القيمة.[4] ويتعين علينا، إلى جانب التوظيف المباشر في هذه المزارع، إضافة 250 ألف فرصة عمل تقريباً تتوفر في الأنشطة المرتبطة باللوجستيات الزراعية والأنشطة المتعلقة بتوفير مختلف المستلزمات الزراعية (الأسمدة والمبيدات الحشرية وقطع الغيار والدعم التكنولوجي) وخدمات ما بعد الحصاد.

[4] تبلغ مساحة الأراضي المزروعة في الوقت الراهن 137 ألف فدان، بما يعادل 62 ألف هكتار، ما يؤدي إلى توظيف 4 أشخاص في المتوسط لكل هكتار، ويشمل هذا العمالة الموسمية وغير الموسمية.

وتعتبر منطقة المشروع المقترحة منطقة عالية الإنتاجية، حيث تسهم في الوقت الراهن بدخل يقدر بما يتراوح من 300 إلى 500 مليون دولار أمريكي سنويا. ويمكن للمنطقة جذب المزيد من الأفراد للعمل في الأنشطة الزراعية، بعيداً عن المناطق المكتظة بالسكان في دلتا النيل، حيث أن ما يقرب من 50 في المائة من منطقة المشروع مازالت أراض غير مزروعة حتى الآن. ومع ذلك، قد لا تحدث تنمية إضافية في حال استمرار اتجاهات استنزاف المياه في منطقة المشروع. كما يمكن حدوث تطور عكسي في حال استمرت اتجاهات تدني جودة المياه حسب الشواهد المبينة أدناه.

استنزاف مصادر المياه الجوفية

مع التزايد السريع في معدل التنمية الزراعية على مدار السنوات القليلة الماضية، حدث استغلال مفرط في احتياطيات المياه الجوفية. فرغم أن نحو 47 في المائة من صافي المساحة البالغ إجماليها 255 ألف فدان يجري زراعتها، بلغ حجم استخراج المياه بحلول عام 2000 حوالي 870 مليون متر مكعب سنوياً، بزيادة 36.2 في المائة خلال ما يزيد قليلاً على عشر سنوات. ويجري استنزاف سريع للاحتياطيات الآن، ومع الضخ من أعماق أبعد تتناقص أيضاً جودة المياه. ويشكل كل هذا تهديداً خطيراً للاقتصاد الزراعي وأسباب العيش للأسر التي تقيم في المنطقة وتعمل فيها. ووفقاً لنتائج الدراسة الاستقصائية للشراكة المائية المصرية ، فإن كبار المستثمرين يخشون في المقام الأول تأثير القيود المتعلقة بالمياه الجوفية على استدامة الزراعة التجارية، حيث تم قياس ذلك بتصورهم لمشاكل زيادة ملوحة المياه وانخفاض منسوب المياه الجوفية بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الضخ. ومع أخذ جميع فئات المزارعين بعين الاعتبار، فإن المشاكل الأساسية التي تواجه المزارعين فيما يتعلق بمصادر المياه الجوفية هي زيادة ملوحة المياه (77 في المائة) وانخفاض مستوى المياه (59 في المائة) وزيادة تكاليف استخراج المياه الجوفية (52 في المائة)، انظر الجدول 1 أدناه.

الجدول 1: تصور المستثمرين لمشاكل المياه الجوفية

التخوفات المرتبطة بالمياه الجوفية	<50	>50 F<250	>250 F<1000	>1000 F<5000	>5000	المعدل المرجح
زيادة ملوحة المياه	72%	50%	67%	92%	100%	77%
انخفاض مستوى المياه	27%	28%	42%	100%	67%	59%
زيادة تكلفة المياه	41%	47%	33%	92%	33%	52%

المصدر: تقرير المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية (PPIAF)- أطر العمل النظرية ونموذج التعامل الخاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في ري منطقة غرب الدلتا، مصر؛ مارس/آذار 2005.

ووفقاً لإحدى دراسات المياه الجوفية[5] التي أجريت في إطار دراسات تحضيرية، فإن خزانات المياه الجوفية في منطقة المشروع قابلة لإعادة التغذية، ولكن معدلات الاستخراج تتجاوز بشكل كبير معدلات التغذية مما يؤدي إلى انخفاض مستويات المياه الجوفية وهو ما يفرض تكاليف أعلى لضخ المياه، كما سيؤدي بدوره في نهاية المطاف إلى نضوب موارد المياه الجوفية. وتتفاقم مشكلة انخفاض مستويات المياه الجوفية بتزايد مستويات الملوحة الناتجة عن الإفراط في استخراج المياه، وهو ما حدث على نحو خاص في المناطق الموجودة شرق وغرب طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي كما في جنوب الخطاطبة وطريق الخطاطبة ووادي الفارغ ووادي النطرون. وقد تضاعفت نسبة ملوحة المياه الجوفية عدة مرات بسبب عملية التدفق الراجع.

التأثير البيئي والاجتماعي والاقتصادي المحتمل في منطقة المشروع

مما لا شك فيه أن جهود استصلاح الأراضي الصحراوية الماضية في منطقة غرب الدلتا والمناطق الأخرى قد حققت نجاحاً كبيراً. فقد خلقت مجتمعات للزراعة التجارية نشطة وفعالة يديرها القطاع الخاص وموجهة للتصدير وأتاحت فرص عمل كبيرة وساهمت بشكل عام في النمو الاقتصادي ورفاه البلد. وقد أصبحت الزراعة التجارية هذه محركاً للنمو الاقتصادي في مصر على نحو جلي. ومع ذلك، فقد بدأت الزراعة التجارية في منطقة المشروع المقترحة في مواجهة مشاكل خطيرة مرتبطة

[5] تقرير المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية (PPIAF) وتقرير الاستشاريين والمتعلقين بأطر العمل التصورية ونموذج التعامل الخاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في ري منطقة غرب الدلتا، مصر؛ مارس/آذار 2005.

بالمياه، بما في ذلك استنزاف خزانات المياه الجوفية وتدني جودة المياه. وقد بطؤت وتيرة نمو الأراضي المزروعة إلى حد كبير إن لم تكن قد توقفت بالكامل نتيجة للاستغلال الجائر للمياه. وفي نهاية المطاف، ونظراً لنضوب خزانات المياه الجوفية، تتدنى كذلك جودة المياه، ما يفرض مضاعفات خطيرة - إن لم تكن كارثية - على المجتمع الزراعي مع تأثيرات عرضية مماثلة على القطاعات الإنتاجية الأخرى. وعلاوة على ذلك، قد ينطوي نضوب موارد المياه الجوفية المتبقية في المنطقة على تدهور بيئي دائم وملموس. وفي الوقت الذي يمكن فيه إعادة تغذية خزانات المياه الجوفية بمرور الوقت، يقل معدل التغذية إلى حد كبير عن معدلات استخراج المياه الحالية.

ثالثا. إستراتيجية الحكومة

لحل هذه المشكلة، تقوم الحكومة المصرية بمراجعة الخيارات ليحل الري بالمياه السطحية محل الري بالمياه الجوفية. والهدف الذي تنشده الحكومة هو الحد من استنزاف موارد المياه الجوفية إن لم يكن إيقافه بشكل كامل. ومع ذلك، فهناك عدد من التعقيدات التي تحول دون تحقيق ذلك، حيث يتعذر إجبار المزارعين عمليا على الارتباط بشبكة مياه سطحية جديدة، لا سيما إذا كان من المتوقع أن يتحملوا تكلفة هذه الخدمة. وتمشياً مع السياسات المعتمدة في الآونة الأخيرة، تنوي الحكومة المصرية استرداد تكلفة الشبكة بالكامل وتطبيق رسوم على أساس الكمية المستخدمة لضمان توفر حوافز صحيحة للحفاظ على المياه واستغلالها بشكل أكثر كفاءة. وعلاوة على ذلك، وبخلاف هدفها المتعلق بتحقيق الاسترداد الكامل للتكلفة، ترغب الحكومة المصرية كذلك في تحديد الطرق العملية الكفيلة بإشراك القطاع الخاص في تصميم شبكة المياه السطحية وتشغيلها بل وتمويلها. وفي الوقت الذي تؤيد فيه الحكومة المصرية المشروع تماماً، فإنها تحرص أيضاً على نقل أكبر قدر من المخاطر ذات الصلة ونقل أكبر قدر من مسؤوليات التشغيل والصيانة واستهلاك القروض إلى شركة تشغيل خاصة.

خطة الإدارة المتكاملة للموارد المائية وحل معوقات المياه في منطقة غرب الدلتا

تتوافق المبادرات الواردة أعلاه لحل مشاكل معوقات المياه بمنطقة غرب الدلتا مع خطة الإدارة المتكاملة للموارد المائية[6] التي صاغت مسودتها حديثاً والتي تشمل اتخاذ إجراءات لإرساء مبادئ شاملة[7] تدريجياً بغرض تحقيق إدارة مستدامة للموارد المائية.[8] وتشتمل خطة الإدارة المتكاملة للموارد المائية على تطبيق مبدأ استرداد التكلفة بناء على أسس اقتصادية؛ ومن الإجراءات المطروح تطبيقها، على نحو خاص، استرداد تكلفة التشغيل والصيانة في الأراضي القديمة والاسترداد الكامل للتكلفة في الأراضي الجديدة. وعلى نفس القدر من الأهمية الإجراءات المقترحة في خطة الإدارة المتكاملة للموارد المائية والمرتبطة باستخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز كفاءة واستدامة الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وقد تم تحديد مرجع خاص للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا بوصفه الإجراء 28 حيث من المتوقع اشتراك القطاع الخاص في تصميم وتخطيط شبكة المياه السطحية وبنائها وتشغيلها وصيانتها.

الخيارات المطروحة لحل مشاكل معوقات المياه في منطقة غرب الدلتا

(أ) *تطبيق رؤية وزارة الموارد المائية والري.* ترى وزارة الموارد المائية والري - تمشياً مع إطار سياسات البنك للإدارة المتكاملة للموارد المائية - أن المشروع المقترح ينبغي أن: (1) يحقق الاسترداد الكامل لتكلفة استثمارات المشروع من المستخدمين و(2) ييسر تقديم خدمات فعالة من جانب القطاع الخاص والذي يمكن أن يعمل كنموذج يحتذي به في المناطق الأخرى في مصر.

(ب) *الاستفادة من التجارب العالمية.* تعتمد مساندة البنك الدولي على التجارب العالمية في تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في شئون المياه، وتشمل النماذج التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عقد التصميم والبناء والتشغيل، والمشروع المشترك، والمعونات المستندة إلى النواتج، والبناء والتشغيل ونقل الملكية .

---

[6] جمهورية مصر العربية - خطة الإدارة المتكاملة للموارد المائية، نسخة تمهيدية، أبريل/نيسان 2005.

[7] النهج الشامل: حماية البيئة؛ القيام بالإدارة المتكاملة للموارد المائية عند أدنى المستويات المناسبة مع مشاركة جميع أصحاب المصلحة والتعامل مع المياه باعتبارها سلعة اقتصادية لتحسين توزيعها وتعزيز/المحافظة على جودتها.

[8] تكمّل خطة الإدارة هذه الخطط القومية للموارد المائية، والتي تُعَدّ وثيقة إستراتيجية للإدارة المتكاملة للموارد المائية بناء على أسسها الشاملة.

(ج) *الاعتماد على الإصلاحات المؤسسية في وزارة الموارد المائية والري.* أنشأت وزارة الموارد المائية والري وحدة للإصلاح المؤسسيّ ودرست إنشاء شركة قابضة، واقترحت في البداية تحويل حصيلة القروض لأغراض استثمار رأس المال من خلال هذه الشركة. وعن طريق مشاركة القطاع الخاص في إدارة الشبكة، فإن وزارة الموارد المائية والري تقدم نموذجاً جديداً للإصلاح المؤسسي في هذا القطاع.

وقد وافق البنك والحكومة المصرية على دراسة الوضع في منطقة غرب الدلتا وإعداد إطار عمل نظري ونموذج للمعاملات بغية تنفيذ شبكة الري بالمياه السطحية بناء على الاسترداد الكامل للتكلفة ومع مشاركة القطاع الخاص.

وقد حصل البنك على منحة من المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية (PPIAF) لقيادة الجهود في هذه الدراسة التي تتألف من المهام الرئيسية التالي ذكرها، وتؤدي إلى وضع نموذج معاملات للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أ) وضع عدد من الخيارات الفنية لجلب المياه السطحية للاستخدام في الري إلى منطقة الدراسة مع تقديم تقديرات التكلفة الأولية للمزارعين وصناع السياسات لاتخاذ القرار بشأنها.

ب) إجراء مشاورات مع المزارعين وتحديد الحل الفني الأكثر ملائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار رغبة المزارعين في الارتباط بالشبكة مقابل رسوم محددة ومجموعة متفق عليها من الإرشادات والمبادئ الأساسية.

ج) إعداد إطار لعملية تحديد الرسوم بناء على معدل الكميات المقدمة وأهداف السياسات الأخرى التي قد تؤدي إلى إقرار رسوم متباينة لكبار وصغار الملاك على أساس أن بعض المزارعين الذين قد يستمرون في استغلال مصادر المياه الجوفية الحالية.

د) وضع خيارات إدارية ومالية للاستفادة من مصادر التمويل القابلة للاستمرار، سواء من القطاع العام أو الخاص، ولضمان الإدارة والصيانة الفعالة للاستثمارات الجديدة.

ه) وضع نموذج شراكة بين القطاعين العام والخاص قابل للتطبيق ويتيح التوافق بين الحوافز المالية وتوزيع المخاطر بإنصاف بين الأطراف المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص/شركة التشغيل الخاصة والحكومة المصرية ومجتمع المزارعين.

وقد أتاحت المهام الواردة أعلاه للحكومة المصرية ما يلي: (1) معلومات حول كيفية التطبيق النهائي لمشروع محتمل من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص و(2) زيادة الفهم لأدوارها ومسؤولياتها من خلال التطبيق وكذلك أدوار و مسئوليات الهيئات العامة الأخرى والأطراف من القطاع الخاص و(3) فهم المتطلبات المالية للمشروع المقترح، بما في ذلك الالتزامات المالية الخاصة به والمطلوبة لضمان الاستدامة و(4) وضع إطار يحتمل أن يكون قابلاً للاستمرارية لمشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للري والذي يمكن الاستفادة منه لاحقاً في المناطق الأخرى التي تحتاج لاستصلاح الأراضي.

خيار الشراكة بين القطاعين العام والخاص المعتمد لمنطقة غرب الدلتا

تفرض عملية إشراك القطاع الخاص في منطقة غرب الدلتا تحدياً كبيراً. فقد تراجعت مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية التقليدية في الطاقة والاتصالات والنقل ومياه الشرب تراجعا شديدا خلال العقود المنصرمة، وحتى عام 2005 كان هذا التراجع مازال مستمرا. وتلعب شركات التشغيل العالمية الكبيرة المسيطرة دوراً أقل كثيرا في عمليات التوظيف المباشر للأموال. ويتركز خيارها المفضل من بين خيارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تلك التي تنقل التمويل ومخاطر الطلب إلى الشريك من القطاع العام (كما هو الحال في عقود الإدارة والإيجار) ومن غير المؤكد ما إذا كان يمكن إعادة هؤلاء المستثمرين لتحمل أعباء المخاطر التمويلية، بغض النظر عن كيفية توزيع هذه المخاطر.

وفي قطاع الري، تزيد مشاركة القطاع الخاص من هذا التحدي بالنظر إلى عدم وجود تجربة ناجحة للتعامل في هذا القطاع، بالإضافة إلى العقبات المتوقعة في إدارة نظام ري من جانب القطاع الخاص على أساس تجاري وبنظام استرداد التكاليف.

وإلى يومنا هذا، ثمة نماذج قليلة للغاية من مشاريع الري هي التي تكللت بالنجاح في المناطق الجاري دراستها في منطقة غرب الدلتا والتي تحمل فيها القطاع الخاص نسبة كبيرة من المخاطر ذات الصلة. وفي هذا السياق، قبل البنك التعاون مع الحكومة المصرية لدراسة خيار الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل مشروع الحفاظ على المياه وتطوير الري في غرب الدلتا.

وقد ركز إعداد المشروع المقترح على تحديد عدد من النماذج المختلفة للقطاعين العام والخاص التي لها حالات توزيع مختلفة للمخاطر بين الأطراف العامة والخاصة فيما يتعلق بالتطبيق. ويخضع اختيار نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى حد كبير لعدد من الاعتبارات بما في ذلك: (1) نقل المخاطر المختلفة المرتبطة بالمشروع قدر الإمكان من القطاع العام إلى القطاع الخاص و(2) تحقيق هدف الحكومة المصرية بشأن استرداد التكلفة وأن يوفر المشروع الموارد المالية اللازمة لاستمراره طوال دورة حياته و(3) القدرة على تعبئة تمويل طويل الأجل بهدف تطبيق رسوم ميسورة للجميع و(4) ضمان أقصى حد محتمل لتخفيف مخاطر الطلب من خلال ربط التخطيط ووضع الجداول الزمنية للإنشاء بالتشغيل الفعلي و(5) ضمان تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعائد، وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار أن المستوى المطلق للالتزام بالتمويل قد يقف عائقاً أمام الجهات الراعية والمقرضين من القطاع الخاص. وبناء على هذه الاعتبارات، يعتبر نموذج عقد التصميم والبناء والتشغيل هو نموذج التعامل المفضل لمنطقة غرب الدلتا.

المرفق 2: المشروعات الرئيسية ذات الصلة التي مولها البنك الدولي و/أو الهيئات الأخرى

تعد المشاريع التالية المرتبطة بالري، والتي تمولها هيئات إنمائية أخرى، قيد التنفيذ أو قد اكتملت حديثا.

مشكلة القطاع	المشروع	التقييمات الأحدث للإشراف (نموذج 590) (المشاريع التي يمولها البنك الدولي فقط)	
		سير العمل	الهدف الإنمائي
	المكتمل		
تشبع التربة بالماء وزيادة الملوحة	إعادة تأهيل محطات الضخ المشروع الأول (مَوَّلَهُ البنك الدولي)	مُرْضٍ	مُرْضٍ
	مشاريع الصرف من 1- 5 (مولها البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتنمية)	مُرْضٍ	مُرْضٍ
الافتقار إلى الكفاءة في إدارة المياه في المزارع	مشروع تحسين الري (مولته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)	مُرْضٍ	مُرْضٍ
محطات الضخ معطلة وقديمة	إعادة تأهيل محطات الضخ المشروع الثاني (مَوَّلَهُ البنك الدولي)	مُرْضٍ	مُرْضٍ
	مستمر		
الصرف	مشروع الصرف القومي (يموله البنك الدولي/الوكالة الألمانية للتعمير)	مُرْضٍ للغاية	مُرْضٍ للغاية
الري	إعادة تأهيل محطات الضخ المشروع الثالث (يموله البنك الدولي/الوكالة الألمانية للتعمير)	مُرْضٍ	مُرْضٍ
الري/ الصرف	مشروع الإدارة المتكاملة وتحسين الري (يموله البنك الدولي/الوكالة الألمانية للتعمير)	مُرْضٍ	مُرْضٍ
	مزمع		
الصرف الصحي	مشروع الصرف الصحي في المناطق الريفية	مزمع	مزمع

المرفق 3: إطار النتائج ورصدها

أ- إطار النتائج

الهدف التنموي للمشروع	مؤشرات النتائج	استخدام معلومات النواتج
تحسين سبل كسب العيش وزيادة دخل من يعيشون في منطقة غرب الدلتا من خلال: (1) التخفيف من حدة التدهور البيئي الناجم عن الإفراط في سحب موارد المياه الجوفية؛ و(2) وضع إطار لتحقيق الاستدامة المالية لمرافق البنية الأساسية للري في استخدام موارد المياه.	التشغيل المستدام لشبكة المياه السطحية (التدفقات النقدية الإيجابية للتشغيل). متوسط معدل المياه المستخدمة للهكتار سنوياً. تغيير نمط استخدام المياه من المياه الجوفية إلى المياه السطحية.	تقييم مدى نجاح المشروع تعديل سياسة الحكومة المصرية بشأن الرسوم والمرتبطة بإدارة الطلب على المياه.
النتائج المرحلية	**مؤشرات النتائج لكل مكوِّن**	**استخدام رصد النتائج**
المكون الأول شبكة معدة للتشغيل للمياه السطحية تغطي من 25200 هكتار إلى 37800 هكتار.	التصميم التفصيلي المعتمد للشبكة؛ سير العمل في إنشاء شبكة المياه السطحية (الفعلي مقابل المخطط له). سير العمل في تنفيذ برنامج الربط (الفعلي مقابل المخطط له). تراجع اعتماد المزارعين على المياه الجوفية (النسبة المئوية للمياه الجوفية بالنسبة لإجمالي المياه المستخدمة والآخذة في الانخفاض بمرور الوقت). بدء العمل والتشغيل والصيانة	تقييم سلامة تصميم الشبكة وتخطيطها؛ تقييم سير العمل في تنفيذ الأشغال المادية؛ تقييم أداء المقاولين.
المكون الثاني تحسن إنتاجية المزارع الصغيرة والمتوسطة.	تستخدم المزارع الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا استخدام المياه بكفاءة.	تقييم أثر المساعدة الفنية. تقييم فاعلية التغيير في أنماط استخدام مصادر المياه
المكون الثالث الترتيبات المؤسسية لضمان التنفيذ الناجح للمشروع (بما في ذلك تنظيم وإدارة العقود وتطبيق خطط تخفيف الآثار البيئية، وخطط المكتب التنظيمي ومجلس مستخدمي المياه)	وحدة إدارة المشروع والوظائف التنظيمية تعمل وفقاً للتصميم؛ مجلس مستخدمي المياه يعمل وفقاً للتصميم.	تقييم سلامة قواعد العمل لدى وحدة إدارة المشروع وتصحيحها إذا لزم الأمر. تقييم فاعلية الترتيبات الإقليمية المرتبطة بالمكتب التنظيمي ومجلس مستخدمي المياه.

ترتيبات رصد النتائج

مؤشرات النتائج	خط الأساس	القيم المستهدفة					جمع البيانات وإعداد التقارير		
		2007	2008	2009	2010	2011	التواتر والتقارير	وسائل جمع البيانات	المسؤولية عن جمع البيانات
التشغيل المستدام مالياً لشبكة المياه السطحية. متوسط معدل المياه المستخدمة للهكتار سنوياً.	- يُحدد لاحقاً	 يُحدد لاحقاً	 يُحدد لاحقاً	100 % يُحدد لاحقاً			سنوياً سنوياً	البيانات المالية المدققة لشركة التشغيل الخاصة الدراسة الاستقصائية السنوية	وحدة إدارة المشروع - وزارة الموارد المائية والري وحدة إدارة المشروع - وزارة الموارد المائية والري
مؤشرات النتائج									
المكون 1: التصميم التفصيلي المعتمد للشبكة. سير العمل في إنشاء شبكة المياه السطحية (الفعلي مقابل المخطط له). سير العمل في تنفيذ برنامج الربط (الفعلي مقابل المخطط له). تراجع اعتماد المزارعين على المياه الجوفية (النسبة المئوية للمياه الجوفية بالنسبة لإجمالي المياه المستخدمة والآخذة في الانخفاض بمرور الوقت). بدء العمل والتشغيل والصيانة	غير متاح - - 100% 0%	**-** **0%** **100%** **100%**	**100%** **75%** **0%** **100%** **100%**	 **100 %** **25%** **75%** **25%**	 **75%** **25%** **75%**	 **100 %** **25%** **100 %**	مرة واحدة كل ثلاثة شهور كل ثلاثة شهور كل ستة شهور كل ستة شهور	تقرير عن سير العمل تقرير وحدة إدارة المشروعات تقرير عن سير العمل تقرير وحدة إدارة المشروعات تقرير عن سير العمل تقرير وحدة إدارة المشروع	وحدة إدارة المشروع - وزارة الموارد المائية والري وحدة إدارة المشروع - وزارة الموارد المائية والري وحدة إدارة المشروع - وزارة الموارد المائية والري وحدة إدارة المشروع - وزارة الموارد المائية والري

									والري
المكون 2: المزارع الصغيرة والمتوسطة التي يجري تنظيمها لربطها بشبكة المياه السطحية. تستخدم المزارع الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا استخدام المياه بكفاءة.	0% 0%	0% **0%**	75% 0%	100 % 50%	100 % 100 %		يُحدد لاحقاً يُحدد لاحقاً	تجديد أنظمة معلومات بعثة الإشراف B تجديد أنظمة معلومات بعثة الإشراف B	البنك الدولي وحدة إدارة المشروع البنك الدولي وحدة إدارة المشروع
المكون 3: وحدة إدارة المشروع تعمل وفقاً للتصميم. المكتب التنظيمي يعمل وفقاً للتصميم.	يُحدد لاحقاً يُحدد لاحقاً	يُحدد لاحقاً يُحدد لاحقاً	يُحدد لاحقاً يُحدد لاحقاً	يُحدد لاحقاً يُحدد لاحقاً	يُحدد لاحقاً يُحدد لاحقاً		يُحدد لاحقاً يُحدد لاحقاً	تجديد أنظمة معلومات بعثة الإشراف B تجديد أنظمة معلومات بعثة الإشراف B	البنك الدولي وحدة إدارة المشروع البنك الدولي وحدة إدارة المشروع

المرفق 4: وصف تفصيلي للمشروع

أولاً. أهداف المشروع والنتائج المرحلية

الهدف التنموي للمشروع – تحسين سبل كسب العيش وزيادة دخل السكان في منطقة غرب الدلتا عن طريق: (1) التخفيف من حدة التدهور البيئي الناجم عن الإفراط في سحب موارد المياه الجوفية؛ و(2) وضع إطار لتحقيق الاستدامة المالية لمرافق البنية الأساسية للري في استخدام موارد المياه.

النتائج المرحلية – يتضمن المشروع المقترح معايير الأداء المرحلية التالية أثناء التنفيذ:

(أ) شبكة معدة للتشغيل للمياه السطحية تغطي منطقة المرحلة الأولى، ويتم إنشاؤها وتشغيلها على أساس مستدام من الناحية المالية؛

(ب)مشاركة المجتمع الزراعي في المنطقة المشاركة في تحديد خيارات تصميم الشبكة استناداً إلى الاستعداد والقدرة على دفع تكلفة الخدمة؛

(ج) وضع ترتيبات مؤسسية وتنفيذها بنجاح، ما من شأنه ضمان التنفيذ الناجح للمشروع الذي سيوجه مسار العلاقات بين: (i) الحكومة المصرية وشركة التشغيل الخاصة؛ و(ii) شركة التشغيل الخاصة والمزارعين؛ و(iii) المزارعين؛

(د) الحد بشكل فعال من اتجاه منسوب المياه الجوفية إلى الهبوط داخل منطقة المياه السطحية المرتبطة بالشبكة.

ثانيا. مكونات المشروع

ستتضمن مكونات المشروع، على مدار فترة التنفيذ التي تستغرق 4 سنوات، ما يلي:

تكلفة الاستثمار الإجمالي للمشروع بالنسبة للمكون رقم 1 ستكون 205 ملايين دولار أمريكي، منها 145 مليون دولار عن طريق قرض من البنك الدولي، بينما يتوفر باقي المبلغ من المزارعين وشركة التشغيل الخاصة، وتمويل مشترك من الوكالة الفرنسية للتنمية. علاوة على ذلك، سيتم إتاحة 8 ملايين دولار أمريكي إضافية في صورة منحوقروض فرعية للمزارعين من الجهات المانحة الثنائية (الوكالة الفرنسية للتنمية وهولندا) للمكونين 2 و 3.

المكون 1: تصميم وإنشاء وبدء تشغيل شبكة مياه سطحية وبرنامج لربط المزارع المشاركة (205 ملايين دولار أمريكي).
- يعمل هذا المكون على تمويل أنشطة تؤدي إلى التصميم النهائي وإنشاء شبكة ري بالمياه السطحية لمساحة المشروع التي تتراوح من 25200 إلى 37800 هكتار في غرب الدلتا. وقد تمت أعمال التصميم الأولية أثناء دراسات الإعداد الفنية التي استندت إلى "نهج تخطيطي مدفوع باعتبارات الطلب"، حيث عمل استعداد المزارعين للدفع مقابل الربط بالشبكة على توجيه خيارات التصميم الفنية مع وضع رسوم مكافئة. وإضافة إلى ذلك، اختير العمل بنظام شبكة مواسيركخيار مفضل لما له من مزايا عن العمل بنظام شبكة القنوات المفتوحة، لا سيما ما يتعلق بكفاءة استخدام الموارد المائية وقلة مخاطر الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية. وتتولى إكمالَ التصميم النهائي شركة التشغيل الخاصة التي يتم التعاقد معها لإنشاء الشبكة وتشغيلها على أساس طويل المدى. وتقوم الحكومة المصرية بتخصيص مورد مياه ثابت لمساحة المشروع على أساس متوسط الكمية السنوية المقدرة المطلوبة والبالغة 12376 مترا مكعبا في السنة لكل هكتار. وتحددت قياسات التصميم الأولي للشبكة بما يلبي ذروة الطلب في شهور الصيف. وعلى مدار العام كله، يتقارب الاستخدام الإجمالي مع المتوسط السنوي. وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن تلبي شبكة المياه السطحية معظم احتياجات المياه للمزارع التي سترتبط بها، مما يسمح بإعادة تغذية خزانات المياه الجوفيه وإفادة المزارعين بالمناطق المجاورة.

وتم تضمين خيار خط المواسيرلغرض التقييم المسبق باعتباره التقدير الأساسي لما له من خصائص مفضلة عن نظام شبكة القنوات المفتوحة. وتضم أعمال الشبكة إنشاء برابخ، ومحطة رفع/ ضخ، و خزانات توزيع انتقالية ، وشبكة توزيع رئيسية،

وطرق، ومصادر طاقة، واعمال مدنية أخرى ذات صلة لخدمة مساحة مبدئية مقدارها 90 ألف فدان في الجزء الجنوبي من منطقة غرب الدلتا. واختيرت هذه المنطقة أثناء الأنشطة التحضيرية للمشروع لأن منسوب المياه الجوفية فيها أكثر انخفاضا نسبيا من غيرها وزيادة استعداد المزارعين لتسديد رسوم مقابل خدمة الري من مياه سطحية. وسوف يغدو تنفيذ المشروع المقترح في هذه المنطقة نموذجاً لتطوير المناطق الأخرى في غرب الدلتا وأيضاً الأراضي الزراعية الأخرى في مصر.

المكون 2: المساعدة الفنية المدفوعة باعتبارات السوق للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة (مليونا دولار أمريكي)

يهدف برنامج المساعدة الفنية في المقام الأول إلى تلبية احتياجات أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. وسيعود برنامج المساعدة الفنية بالنفع على مجموعات أخرى من التجار/المصدرين ومصنعي المنتجات الغذائية وذلك عن طريق زيادة حصصهم في السوق من أجل العودة بالنفع المباشر أو غير المباشر على موردیهم من أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة.

صُمِّم البرنامج من أجل تقديم المساعدة الفنية عند الطلب بغرض تحسين: (1) الإنتاج وتقنية ما بعد الحصاد وإدارة المزارع للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل تحسين القدرة على المنافسة وجودة المنتجات؛ و(2) جمع المعلومات عن السوق (للسوق المحلية وسوق التصدير) وكذا اللوجستيات من أجل صغار المزارعين والتجار والمصدرين للبحث عن فرصة جديدة بالسوق و/أو زيادة حصصهم في السوق؛ و(3) تصنيع المنتجات الغذائية وتغليفها وتسويقها بالنسبة لمصنعي المنتجات الغذائية من أجل تحسين القدرة على المنافسة و/أو إيجاد منتجات غذائية جديدة؛ و(4) الترتيبات التنظيمية للمزارعين أو التجار أو مصنعي المنتجات الغذائية أو كلهم جميعا للعمل على نحو متناسق داخل الجهات الرسمية وغير الرسمية بغرض تحقيق وفورات الحجم وتحسين قدرة سلاسل التوريد على المنافسة. وسيساعد البرنامج على تأسيس ومساندة مؤسسة خدمات من شأنها توفير خدمات في مجالي التسويق والمساعدة الفنية إلى الأعضاء (المساهمين) وغير الأعضاء. وسوف يعمل البرنامج على المشاركة في تمويل التكلفة الخاصة بالمساعدة الفنية على أساس متناقص حتى يتم استرداد كامل التكاليف عند انتهاء المشروع.

يتضمن برنامج المساعدة الفنية خمسة مكونات فرعية من أجل: (1) تحسين الممارسات المتعلقة بالزراعة؛ (2) تحسين إنتاج الثروة الحيوانية؛ (3) زيادة حصة السوق من تصدير المنتجات الغذائية الطازجة؛ (4) تحسين تسويق المنتجات الغذائية المُصنَّعة؛ (5) المساندة التنظيمية لربط المزارعين والتجار ومصنعي المنتجات الغذائية بالأسواق. ترتبط هذه المكونات بالمكوِّن الفرعي الخامس المتعلق بإنشاء قنوات وروابط سوقية مستدامة بين المزارعين والمصدرين ومصنعي المنتجات الغذائية. ومن بين النقاط الحاسمة التي يتسم بها هذا المكوِّن الفرعي تأسيس هيئة خدمية مدارة من جهة خاصة من أجل إنشاء الروابط المطلوبة وتوفير المساعدة الفنية بعد انتهاء المشروع.

واعتماداً على الطلب من قِبَل أصحاب المصالح، يمكن أن تشتمل المساعدة الفنية المدفوعة باعتبارات السوق على المكونات الفرعية التالية والتي ستتناول كلاً من محاور التركيز التالية:

المكون الفرعي 2-1: تحسين الممارسات الزراعية:

(أ) تحسين الإنتاج وممارسات ما بعد الحصاد بالإضافة إلى إدارة المزارع من أجل المنتجات وذلك لتحقيق جودة المعايير الدولية؛
(ب) حصول المزارعين على شهادات الترخيص المطلوبة لأسواق التصدير.

المكون الفرعي 2-2: تحسين إنتاج الثروة الحيوانية:

تقديم خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية بالإضافة إلى نشر وتوزيع علف الحيوان لتحسين إنتاج الألبان واللحوم.

المكون الفرعي 2-3: زيادة حصص السوق من صادرات المنتجات الغذائية الطازجة وذلك من خلال:

(أ) وضع إستراتيجية تسويق متوسطة وطويلة المدى من أجل المنتجين والمصدرين؛
(ب)تحسين ممارسات ولوجستيات ما بعد الحصاد؛
(ج) تحديد وتنمية فرص التسويق الجديدة.

المكون الفرعي 2-4: تحسين العملية التسويقية للمنتجات الغذائية المصنعة مع توفير رؤية لزيادة المبيعات في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وذلك من خلال:

(أ) تحديد المنتجات الغذائية الجديدة التي يمكن إنتاجها في المنطقة؛
(ب)وضع الخطط التسويقية المتوسطة والطويلة المدى الخاصة بمصنعي المنتجات الغذائية؛
(ج) تنمية قدرة مصنعي المنتجات الغذائية على تلبية المعايير الفنية ومعايير سلامة الغذاء.

المكون الفرعي 2-5: المساندة التنظيمية لربط المزارعين والتجار ومصنعي المنتجات الغذائية بالأسواق وذلك من خلال:

(أ) تنمية المزارعين وجمعية مستخدمي المياه حتى يتسنى لهم الوصول إلى الاحترافية في التسويق الجماعي وفي تكليف جهات خارجية بمهام المساعدة الفنية؛
(ب)تأسيس هيئة/هيئات خدمية مستدامة من شأنها توفير التسويق والمساعدة الفنية للمزارعين والتجار وأصحاب صناعات المنتجات الغذائية الصغيرة والمتوسطة؛
(ج) ربط المصدرين ومصنعي المنتجات الغذائية بالمزارعين وجمعية مستخدمي المياه من أصحاب خطط التنمية المتوسطة والطويلة المدى.

الأنشطة المرتبطة بالتنفيذ: المساعدة الفنية المقدمة إلى مختلف المجموعات في شكل: (1) التدريب (داخل قاعات المحاضرات وفي مواقع العمل من قبل خبراء محليين وأجانب)؛ (2) الاستشارات (الزيارات الميدانية من قبل الخبراء المحليين والأجانب)؛ (3) الجولات الدراسية كأيام للزيارات الميدانية في المزارع المحلية المتطورة؛ (5) الجولات الدراسية في الخارج.

تقاسم التكاليف: يتم تقديم الخدمات الفنية إلى المستفيدين مع جدول متزايد لتقاسم التكلفة، وإلى المزارع الصغيرة والمتوسطة بمساهمة إضافية في المشروع. ويتمثل الهدف الرئيسي في الحيلولة دون حدوث تشوهات بالسوق من خلال تقديم خدمات مدفوعة الأجر إلى المزارعين أو التجار أو مصنعي المنتجات الغذائية. وعند انتهاء المشروع، يتعين أن يكون لدى المستفيدين القدرة على دفع 90 في المائة من تكلفة الخدمة. ويستقر متوسط نسبة تقاسم التكلفة للمستفيدين في نطاق 30 في المائة من تكاليف الخدمة.

المكون 3: المساندة المقدمة من أجل التنمية المؤسسية وبناء القدرات الخاصة بوحدة إدارة المشروع والمكتب التنظيمي وهيئة مجلس مستخدمي المياه (ستة ملايين دولار أمريكي). سيقدم هذا المكون المساندة لعملية بناء القدرات الخاصة بوزارة الموارد المائية والري من أجل إدارة العقود المعنية بالشراكات بين القطاعين العام والخاص والإشراف التنظيمي وكذا إلى مجلس مستخدمي المياه على مسار السياسات الخاصة بالإصلاحات المؤسسية المقترحة من قبل وزارة الموارد المائية والري وبالتعاون مع حكومة هولندا. كما سيتم تمويل المكون بواسطة المنح المقدمة من حكومة هولندا. بالإضافة إلى ذلك، سيساند الأنشطة الهادفة إلى تعميم التكرار المحتمل لمنهج الشراكات المعتمد بين القطاعين العام والخاص في المناطق الأخرى من مصر وجيرانها من بلدان حوض النيل. تشتمل أنشطة بناء القدرات الرئيسية الممولة بموجب هذا المكون على: (1) تعزيز وحدة إدارة المشروع ومبادرات إدارة العقود والتي من شأنها الإشراف على الأمور التعاقدية التي تتم بين كل من وزارة الموارد المائية والري وشركة التشغيل الخاصة في جميع مناحي التنفيذ، بما فيها الامتثال في مجال البيئة والرصد والتدريب في مجال المياه الجوفية؛ (2) بناء القدرات للمكتب التنظيمي الاقتصادي لضمان الإشراف التنظيمي الفاعل والمعاملة المنصفة فيما يتعلق بالمصالح بين المزارعين وشركة التشغيل الخاصة؛ (3) بناء القدرات لجمعية مستخدمي المياه التي تنشأ من أجل الإشراف على العلاقة بين المزارعين فيما يتعلق بالاستحقاقات واستخدام موارد المياه السطحية والجوفية.

ثالثا. تصميم المشروع والأنشطة والمعالم خلال مرحلة التحضير للمشروع

تصميم المشروع

روعيت الاعتبارات الإستراتيجية التالية عند تصميم المشروع:

(أ) ***تقاسم مخاطر المشروع بين القطاعين العام والخاص:*** ستعمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص على موازنة مختلف المخاطر المتعلقة ببناء الشبكات وتمويلها وتشغيلها فيما بين وزارة الموارد المائية والري والقطاع الخاص. والخيار الذي تم اختياره هو إبرام عقد التصميم والبناء والتشغيل بين وزارة الموارد المائية والري والقطاع الخاص.

(ب)***الجدوى الفنية الخاصة بتنفيذ برنامج استثماري يغطي 255 ألف فدان:*** أخذت خيارات التصميم الفني بعين الاعتبار التنفيذ في المنطقة بكاملها، إلا أنها رأت عدم جدوى ذلك استناداً إلى عدد من العوامل من بينها: (1) القدرة الفنية على تنفيذ مشروع على نطاق أكبر بكثير مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى استكمال عملية الإنشاء في أقصر فترة زمنية حتى تكون الرسوم في متناول الجميع؛ (2) جدوى حصول إحدى شركات التشغيل الخاصة على حق امتياز تشغيل المنطقة بالكامل في مفهوم مشروع يكتنفه العديد من التحديات بالفعل؛ (3) اعتزام بذل جهد تجريبي على نطاق أصغر والذي يمكن تجربته وإدارته بنجاح قبل تكراره في المناطق الأخرى؛ و(5) القيود العملية على قدرة الحكومة المصرية على استيعاب الديون.

(ج)***يقوم التصميم الفني على استعداد المزارعين للربط بالشبكة والدفع نظير الخدمة:*** سيتم تصميم الشبكة النهائية وتحديد حجمها بما يتناسب إلى حد كبير مع الطلب الفعلي الذي أوضحه المزارعون. وسيتطلب ذلك من المزارعين التوقيع على اتفاق يبدون فيه استعدادهم للربط بالشبكة على أساس التعريفة المعلنة.

(د) ***اختيار شركة التشغيل الخاصة:*** سيجري اختيار شركة التشغيل الخاصة من خلال مناقصة تنافسية. وسيكون التعاقد مع هذه الشركة مشروطاً بنجاح الحكومة المصرية في تعبئة التمويل المصرفي اللازم.

(ه) ***استرداد التكلفة وهياكل الرسوم:*** تتم عمليات السداد من قبل المزارعين التجاريين نظير الحصول على خدمات الري على أساس هيكل رسوم مكون من شقين ويشمل: (1) رسماً ثابتاً نظير استخدام المياه السطحية العمومية من أجل البنية التحتية للري وخدمة الديون المتعلقة بتمويلها. ويُدفع هذا الرسم بغض النظر عن الكمية الفعلية للمياه المستخدمة، وسيؤدي إلى تثبيط المزارعين عن الاستمرار في استغلال موارد المياه الجوفية بعد ربطهم بشبكة المياه السطحية؛ و(2) رسوم مرتبطة بالكمية المستخدمة لاسترداد مصروفات التشغيل والصيانة المتعلقة بالاستخدام الفعلي للمياه المستغلة في الري. سيتم تحديد الرسوم النهائية من خلال عطاءات تنافسية.

(و) ***البدائل المتاحة:*** تم إجراء دراسة على أربعة نماذج مؤسسية لتنفيذ هذا المشروع، وتشمل (انظر المرفق 4.1 للشرح الوافي):

(i) تستخدم الحكومة المصرية شركتها المقامة حديثاً وهي "الشركة القابضة لغرب الدلتا" لتكون الوكالة التنفيذية الرئيسية والجهة المقرضة ومالكة الأصول. وتقوم الشركة القابضة لغرب الدلتا بمراقبة الجوانب التعاقدية الخاصة بعقد التصميم والبناء والتشغيل المبرم مع القطاع الخاص؛

(ii) تعهد الحكومة المصرية إلى شركات الإنشاء الخاصة بأعمال إنشاء نظام النقل والتوزيع المقترح وبدء تشغيله، ثم توقيع اتفاقية أخرى مع شركة التشغيل الخاصة لإدارة الشبكة بمقتضى عقد إدارة الأداء المستند إلى رسم ثابت بالإضافة إلى حوافز تشجيعية.

(iii) تبرم الحكومة المصرية عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع المقاول القائم بأعمال التصميم والبناء والتشغيل (ويسمى عقد التصميم والبناء والتشغيل)، حيث يفرض القطاع الخاص رسوما على المزارعين والتي تشتمل على الرسوم التعاقدية بالإضافة إلى رسم إيجاري مستحق الدفع إلى الحكومة المصرية؛

(iv) تبرم الحكومة المصرية مع القطاع الخاص عقد امتياز للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل شبكة الري بالمياه السطحية وبنائها وتشغيلها وصيانتها.

فيما يلي عرض للأنشطة والمراحل الرئيسية التي تتم خلال التحضير للمشروع. وتشمل الأنشطة المنجزة ما يلي: دراسات فنية، وتعيين استشاريين ماليين وقانونيين، وإعداد وثائق التأهيل المسبق، وورش عمل ترويجية، وتعيين مجموعة تنسيق بوزارة الموارد المائية والري والتي سيتم نقل مهامها إلى وحدة إدارة المشروع؛ وتلقي طلبات التأهيل المسبق.

الأنشطة الجارية/المعالم:

- الإفصاح عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي/خطة الإدارة البيئية وإطار سياسة إعادة التوطين21 فبراير/شباط 2007
- استشارة أصحاب المصالح في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية 22 أبريل/نيسان 2007
- اختيار مقدمي العطاءات ممن لهم سابقة خبرة 15 مايو/أيار 2007
- اجتماع اتخاذ القرارات 19 أبريل/نيسان 2007
- التقييم/المفاوضات 8 مايو/أيار 2007
- العرض على المجلس 21 يونيو/حزيران 2007

المرفق 4.1: تحديد أفضل خيارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروع غرب الدلتا

ألف. خيارات القطاعين العام والخاص لرصد المخاطر

برغم نجاح تنفيذ مجموعة واسعة التنوع من نماذج وأنواع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في مشروعات البنية التحتية، نجد أن المفاضلات الأساسية تكون بين الأطراف التي تحتفظ بالتمويل ووظائف الإدارة. وبهذا التحديد، يتم بوجه عام تعيين مختلف المخاطر للطرف الذي يمكنه الحد من آثارها أو السيطرة عليها بشكل أفضل. وملكية الأصول من الاعتبارات ذات الأهمية أيضا إلا أنها عادة ما تخص الطرف الذي يتحمل مخاطر التمويل، لأنه غالبًا ما يتم استغلال الأصول وتكون هناك حاجة إليها كضمان لتعبئة التمويل.

<u>الإطار 1: فهم المخاطر المرتبطة بالمشروع:</u>

تم تحديد مخاطر المشروع على النحو التالي:

- **مخاطر الطلب:** كما أوضحنا، تعد الرغبة في توصيل خدمات المياه السطحية ودفع مقابل ذلك على الأرجح هي أهم المخاطر. وتزداد قدرة الطلب على التحول إلى استهلاك مؤثر في غرب الدلتا من منطلق حقيقة الاستخدام المشترك للمياه الجوفية.
- **تصميم الشبكة وتخطيطها:** سيكون من الضروري وضع خطة للشبكة من أجل الاستجابة للطلب الفعلي وعدم إنشاء طاقة زائدة. وتميل أي شركة تشغيل خاصة غير خاضعة للوائح وتتعامل مع مخاطر الطلب إلى إنشاء شبكة بطاقة أقل من المطلوبة لضمان الاستغلال الكامل، وهو ما يحول دون تقديم الخدمة بفعالية للعديد من العملاء المحتملين. وعلى الجانب الآخر، يؤدي إنشاء المشروع بطاقة زائدة عن الحاجة إلى تعريض التدفق النقدي الإيجابي للخطر.
- **مخاطر التشغيل والمخاطر التجارية:** بالنظر إلى المقاومة الأيديولوجية لدفع تكاليف خدمة توصيل المياه، قد تشكل هذه المنطقة خطورة ملموسة لأي شركة تشغيل خاصة. فقد تتعرض كفاءة تشغيل وإدارة النشاط إلى خسائر تجارية من جراء عدم الدفع وتكرار سرقة المياه.
- **مخاطر العملة وانخفاض قيمتها:** من العوامل التي تحول دون تشغيل مرافق البنية التحتية ازدياد احتمالات تعرض القروض وتكاليف التشغيل لتقلبات العملة. وقد حالت الحماية ضد الآثار الناتجة عن الانخفاض الكبير لقيمة العملة وعدم استقرار الاقتصاد الكلي دون قيام العديد من شركات التشغيل الخاصة بتولي مشروعات البنية التحتية رغم أن العقود تنص على تعديل الأسعار.
- **المخاطر الرقابية:** ضمان كفاءة مستويات الرسوم ومعايير الجودة وضمان العدالة والاستقلال في تفسير الاتفاقات التعاقدية والنزاعات.
- **التمويل:** ضمان تمويل الاستثمار المطلوب بمستوى معقول من التكلفة والعائد. ويتعذر على أسواق رأس المال في مصر في الوقت الراهن تعبئة تمويل داخلي طويل الأجل بهدف تطبيق رسوم في متناول الجميع.
- **مخاطر الإنشاء:** ضمان إتمام أعمال الإنشاء في الوقت المحدد وفقًا لمعايير التصميم. إذ يؤدي التأخير إلى زيادة التكاليف ومستويات الرسوم المرتبطة بها.
- **مخاطر الائتمان:** ضمان خدمة الديون في الوقت المحدد.
- **المخاطر الأخرى:** مثل المخاطر السياسية والإرهاب والظروف القاهرة

الخيارات الأربعة التي تم النظر فيها:

(أ) ***خيار الشركة العامة:*** في حالة خيار القطاع العام وحده، يمكن وضع عدة بدائل مؤسسية بمشاركة كل من وزارة الموارد المائية والري وهيئات حكومية أخرى كشركة قابضة للأصول العامة (شركة قابضة).[9] وقد تم النظر في هذا الخيار على وجه الخصوص فقط بقدر ما ستمثل الشركة القابضة التي أنشئت بموجب قانون شركات قطاع الأعمال العام[10] مركزه القانوني وميزانيته العمومية. ومع ذلك ، فإن الشركة القابضة ما زالت في مراحل تكوينها، وسوف تتطلب قدرًا كبيرًا من الوقت والموارد لتشغيلها، والأهم من ذلك أن تتمتع بالقدرة على الإدارة الفعالة لمشروع بهذا التعقيد. وعلاوة على ذلك، وحيث أنها شركة عامة، لا يوفر هذا الخيار أكثر من مجرد تحمّل الحكومة المصرية جميع المهام والمخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع.

(ب)***خيار امتياز القطاع الخاص/البناء والتشغيل ونقل الملكية*** في تعارض مباشر مع "خيار الشركة العامة"، تنقل خيارات الامتيازات وغيرها من الخطط مثل البناء والتشغيل ونقل الملكية جميع المخاطر إلى القطاع الخاص. وعلى النحو المشار إليه، تبتعد هذه الخيارات أشد البعد عن مصلحة الجهات الراعية والممولين من القطاع الخاص إلى حد كبير بسبب الخسائر الملحوظة التي حدثت في الماضي. واليوم تدرك الجهات الراعية من القطاع الخاص وجود قضايا خطيرة على صعيد حصص رأس المال مرتبطة بهذه الترتيبات ومرتفعة التكلفة على نحو يعوق تنفيذها وذلك تعويضًا عن المخاطر التي سيتعرض لها القطاع الخاص.

(ج)***خيار عقد إدارة الأداء:*** يضع عقد إدارة الأداء المخاطر إلى حد بعيد في جانب الطرف الحكومي باستثناء أن شركة التشغيل الخاصة تشارك في المكاسب التي تتحقق من التحسينات التي تطرأ على أداء التشغيل. وعادةً ما يتم تنفيذ عقود الأداء عبر برامج للحوافز وعادة ما ترتبط بأهداف أداء متفق عليها مثل تحسين كفاءة التشغيل، وتقليل الفاقد من المياه عبر المعايرة أو السيطرة على السرقات، وتحسين عمليات التحصيل أو توسيع التغطية لزيادة الإيرادات. ويختلف هذا النموذج التعاقدي عن عقد الإدارة التقليدي في أنه يضع بعض الضغوط على مدير القطاع الخاص علاوة على أداء المهام وذلك على أساس صريح يتمثل في دفع رسوم مقابل الخدمات. وقد تم رفض هذا الخيار لأن معظم المخاطر تبقى في جانب القطاع العام (راجع الجدول 2) أدناه.

[9] نشير هنا إلى الشركة القابضة لتنمية أراضي جنوب الوادي وغرب الدلتا، والتي أنشئت بالمرسوم الرئاسي رقم 25 لسنة 2002.
[10] القانون رقم 203، لسنة 1991، ولائحته التنفيذية.

الجدول 2: مخاطر يتحملها القطاع الخاص في كل خيار من الخيارات المؤسسية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

	الشركة العامة	عقد الأداء/الإدارة	عقد رأس المال والتصميم والإنشاء والتشغيل	عقد الامتياز/البناء والتشغيل ونقل الملكية
مخاطر الطلب			●	●
مخاطر التخطيط والتصميم			●	●
مخاطر الإنشاء	○	○	●	●
المخاطر التشغيلية والتجارية		○	●	●
مخاطر العملة الأجنبية				●
المخاطر التنظيمية			●	●
مخاطر التمويل				●
مخاطر الائتمان				●

مفتاح العمود: ● المجموع ◒ جزئي ○ محدود

(د) ***خيار التصميم والبناء والتشغيل:*** يُعد خيار التصميم والبناء والتشغيل هو الخيار المفضل للمشروع المقترح لأنه يوازن المخاطر بين الطرفين العام والخاص على نحو أكثر إنصافًا من النماذج الأخرى. إذ يتم بموجبه في الأساس التعاقد مع شركة تشغيل خاصة للتصميم والبناء وتحمل المسؤولية الكاملة لتشغيل الشبكة بما في ذلك مخاطر الطلب والمخاطر التجارية المرتبطة بالمشروع. في حين تصبح ملكية الأصول في يد القطاع العام الذي يتولى المسئوليات المالية والمخاطر المرتبطة بها، بما في ذلك مخاطر العملات التي قد تنشأ نتيجة احتمال انخفاض قيمة الجنيه المصري.

وسوف يطالب الطرف العام بعلاوة على الفائدة لتغطية تعرض العملة وسيتم إدراجها ضمن رسوم الامتياز التي ستدفعها شركة التشغيل الخاصة. وعند اكتمال الإنشاءات، تتولى شركة التشغيل الخاصة التحكم في الأصول بدلا من الحكومة المصرية مع امتياز تشغيل الشبكة للمنطقة التي يدفع عنها رسوم إيجار طوال مدة العقد. وسيُطلب من شركة التشغيل الخاصة أيضا تقديم جزء من رأس المال كتمويل رأسمالي للتكلفة الاستثمارية ولجمع الأموال من خلال إيداع ضمان من المزارعين الذين يرتبطون بالشبكة. وسيتم نقل المساهمات عبر شركة ذات أغراض خاصة حتى لا تختلط أموال الجهات المختلفة.

باء. النموذج المفضل للشراكة بين القطاعين العام والخاص

اختارت الحكومة نموذج التصميم والبناء والتشغيل لتنفيذ المشروع. ويخضع اختيار التصميم والبناء والتشغيل كنموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل كبير للاعتبارات الرئيسية التالية.

(أ) ***توزيع المخاطر على أطراف القطاع الخاص.*** تنقل بقدر الإمكان من القطاع العام إلى القطاع الخاص المخاطر المتنوعة المرتبطة بالمشروع مع الاحتفاظ في الوقت ذاته باحتمال معقول لنجاح التنفيذ. إذ يوجد على سبيل المثال احتمال كبير لنجاح تنفيذ نموذج الشركة العامة الكامل ولكن مع تحويل نذر يسير من المخاطر للقطاع الخاص. وبالمقارنة، يقترح نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية/الامتياز تحويل جميع المخاطر بشكل جوهري، ولكن تكلفته ستكون مرتفعة للغاية ومن المحتمل ألا يستحوذ إلا على قدر بسيط من اهتمام أطراف القطاع الخاص في ظل غياب الدعم المالي الكبير، كما تبين حديثا في امتياز جاردان بالمغرب.

(ب)***استرداد التكلفة.*** تحقيق هدف الحكومة المصرية بشأن استرداد التكلفة وفيما يتعلق بالمشروع بشأن تمويل نفسه ذاتيا طوال دورة حياته. ويعني ذلك عمليًا غياب رأس المال أو الدعم للتشغيل بما يحول دون وجود فجوات تمويلية قد تطرأ في أي سنة من السنوات. وبرغم إمكانية تطبيق جميع النماذج نظريًا على أساس استرداد التكلفة، فعند التنفيذ العملي يمكن فقط للنماذج التي تتناول مخاطر الطلب والمخاطر التجارية أن تغطي حاجة الحكومة المصرية للتدخل في حال وجود

فجوة تمويلية. وفي حين أن الحكومة المصرية دعمت مشاريع البنية التحتية في الماضي، فإن ذلك عادة ما يحدث فقط كآخر إجراء يمكن اللجوء إليه عند تغير هيكل التكلفة وديناميكيات المشروع ماديًا وعقب مفاوضات حقيقية مع الجهات الراعية والممولين من القطاع الخاص. وفي خيار الشركة العامة الكامل وخيار عقد الإدارة، سيتم التماس المساندة المالية من الحكومة المصرية في جميع الحالات التي تعجز فيها المراكز النقدية عن الوفاء بالنفقات الجارية.

(ج) ***المساندة المالية الملائمة.*** في نفس الوقت، ستتولى الحكومة المصرية بعض الأدوار والمخاطر المرتبطة بها لتحقيق الأهداف التنموية للمشروع من أجل استدامته. وفي إطار ذلك، فإن القدرة على الاستفادة من قدرتها الائتمانية لتعبئة التمويل الطويل الأجل من الجهات المانحة يمكن أن تقدم مساندة كبيرة لتحقيق الهدف المتمثل في تطبيق رسوم في متناول الجميع وهو ما لن يكون له جدوى في ظل مستوى أعلى من شروط وآجال استحقاق التمويل التجاري. وعلاوة على ذلك، فإن القلق إزاء الاستخدام المشترك يقتضي أن تقترب رسوم المياه السطحية من التكلفة الفعلية لضخ المياه الجوفية. ومن شأن أي شروط تمويل بخلاف ما يمكن إتاحته من خلال التمويل من الجهات المانحة الدولية أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في مخاطر الطلب. وهذا يعني أن خيار القطاع الخاص التام الذي يقتضي زيادة القطاع الخاص للتمويل من مصادر تجارية قد يخفق إلى حد كبير في الوصول إلى رسوم معقولة وتنافسية.

(د) ***ربط التخطيط والبناء بمخاطر التشغيل.*** لضمان أقصى حد ممكن لتخفيف مخاطر الطلب، سيكون من الضروري الربط بين جدولة التخطيط والبناء من جهة والتشغيل الفعلي من جهة أخرى. بخلاف ذلك، هناك خطر كبير يكمن في بناء شبكة تتجاوز الطلب وأن تكون غير مستدامة إلى حد كبير منذ بدايتها. وحسب ما تم بيانه، فمن المحتمل أن يتم التنفيذ الفعلي للمشروع المقترح من خلال نهج البناء النموذجي حيث يجري مدّ أجزاء معينة من الشبكة لربط العملاء الذين يسددون الرسوم. وفي هذا الصدد، تقرر أن استخدام مواسير مغطاة هو أفضل الحلول من حيث الجدوى الفنية في حالة اختيار مجموعات من المزارعين الارتباط بالشبكة في الفترة المبكرة من تنفيذ المشروع. وتزود اتفاقيات الامتياز أو التصميم والبناء والتشغيل الخالصة الجهات الراعية بالتحكم الكامل في جوانب تخطيط المشروع وتنفيذه، في حين أن ما تقوم به النماذج الأخرى فعليًا هو توزيع المساءلة على عدد من الجهات المختلفة.

(ه) ***الالتزامات المالية المطلقة.*** يجب ألا تتناسب عائدات القطاع الخاص فقط مع مستوى المخاطر التي يتعرض لها خلال المشروع، بل يجب كذلك أن تؤخذ في الحسبان القيمة المطلقة للالتزام المالي المطلوب. بمفهوم آخر، عند بعض مستويات الالتزام المالي، قد لا يبدي المستثمرون سوى القليل من الرغبة أو لا يرغبون على الإطلاق في الاشتراك، بغض النظر عن مستوى ارتفاع العائدات المتوقعة. علاوة على ذلك، فإن الجهات المقرضة التي تكره المخاطر بطبيعتها، ستجبر الجهات الراعية بحصص رأس المال على زيادة التزاماتها المالية من خلال مطالبتها بتأمين نسبة القرض في المشروع. وبالتالي، فإن نموذج القطاع الخاص التام في هذه الحالة سيتطلب التزامًا ماليًا كبيرًا على هيئة ضمانات شخصية أو مؤسسية من الجهات الراعية الخاصة يفوق ما يطلبه المقرضون عادة في ظل التمويل مع حق الرجوع المحدود.

بناءً على الاعتبارات السابقة، يظهر خيار التصميم والبناء والتشغيل كأكثر النماذج ملائمة للعمل به في مشروع غرب الدلتا رغم أنه لا تزال هناك حاجة لتأكيد قدرته على جذب المستثمرين المحتملين. وسوف تختبر المراحل التالية من هذا العمل مدى جاذبية التوصيات لمستثمري القطاع الخاص المحتملين.

(i) كما كان الحال مع خيار القطاع الخاص التام، ينقل خيار التصميم والبناء والتشغيل معظم المخاطر إلى القطاع الخاص ولكنه يتطلب مستوى من الالتزام المالي أقل نسبيًا منذ البداية. وبما أن الحكومة المصرية سوف تضطلع بدور تعبئة الأموال المقترضة، لن تحتاج الجهات الراعية الخاصة سوى تأمين الاتفاق التعاقدي لسداد رسوم الامتياز المحددة سلفًا لمدة التعاقد. ومن المتوقع أن يقوم طرف القطاع الخاص بتعبئة الأموال المناظرة من حصص رأس المال والتي تقدر حاليًا بنسبة 15% من إجمالي الاستثمار. وعادة ما تكون المساهمات من حصص رأس المال أكبر كثيرا في برامج تمويل القطاع الخاص التقليدية للمشروعات في نماذج البناء والتشغيل ونقل الملكية أو الامتياز. ويترجم كل هذا إلى تكلفة أقل ورسوم أكثر يسرا للمزارعين.

(ii) إن الحصول على أموال مقترضة بمساعدة الجهات المانحة الدولية من شأنه أن يسمح بأطول أجل لا يتاح عادة عن طريق الاتفاقيات التجارية. وهو ما سيبقي الرسوم في مستويات في متناول الجميع ولكن دون دعم صريح لرأس المال أو التشغيل.

(iii) يوفر نهج التصميم والبناء والتشغيل أيضًا للقطاع الخاص التحكم في المراحل الحرجة لتخطيط الشبكة وبنائها مع الحاجة إلى ربط العملاء الذين يقومون بالسداد فعليًا لضمان الاستدامة المالية منذ البداية. ومع ذلك يجب أن تحدد اتفاقيات المناقصة الحد الأدنى لحجم المشروع لضمان كفاية مستوى التغطية.

(iv) يسمح نموذج التصميم والبناء والتشغيل لشركات التشغيل الخاصة بتحقيق أرباح من حصة الإنشاء بالعقد والتي يمكن الاستفادة منها في الوفاء بمتطلبات التمويل المناظر المطلوبة من الشركة، وهو ما يخفض من المصروفات النقدية الأولية بشكل متناسب.

(v) لأنها تقبل المخاطرة التجارية، يحق لشركة التشغيل الخاصة التي تعمل وفق نموذج التصميم والبناء والتشغيل جني جميع المزايا الإيجابية وأن تتمتع بالقدرة على توسيع التغطية من أجل زيادة الإيرادات كما هو الحال في الامتياز المباشر.

المرفق 5: التكاليف التقديرية للمشروع

أ. التكاليف حسب المكون (بما في ذلك الحالات الطارئة)

تكلفة المشروع حسب المكون	محلي	أجنبي*	المجموع
	مليون دولار أمريكي		
المكون 1: عقد التصميم والبناء والتشغيل، بما في ذلك بدء تنفيذ شبكة المياه السطحية بغرب الدلتا ***	129.00	76.00	205.00
المكون 2: توفير المساندة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة الذين يستخدمون المياه السطحية	2.00	-	2.00
المكون 3: مساندة التطوير المؤسسي وبناء القدرات لوحدة إدارة المشروع، والمكتب التنظيمي ، ومجلس مستخدمي المياه	4.00	2.00	6.00
التكاليف الكلية للمشروع**	**135.00**	**78.00**	**213.00**

* تشير الحصة الأجنبية من التكاليف إلى الأقسام المباشرة وغير المباشرة من السلع والخدمات والواجبات التي تنشأ عن مصادر أجنبية

* الرسم المقدم ومبالغ القروض غير المخصصة غير مشمولة

*** تم توريده عقداً فردياً، وصرفه بدون اعتراض من وحدة إدارة المشروع بوزارة الموارد المائية والري.

المرفق 6: ترتيبات التنفيذ

أولاً. الهيكل التنظيمي

يبين الشكل 1 أدناه الهيكل التنظيمي للمشروع المقترح. يتولي وزير الموارد المائية والري التوجيه العام، بينما تدير وحدة إدارة المشروع العمليات اليومية. ولأنه يتم تنفيذ المشروع بعقد تصميم وبناء وتشغيل مع القطاع الخاص فمن الضروري إنشاء مكتب تنظيمي. وإضافة إلى ذلك سوف يتم إنشاء هيئة خبراء مستقلة مخصصة كي تكون آلية وسيطة تعمل على تسوية النزاعات وحل الخلافات. وتتبع وحدة إدارة المشروع والمكتب التنظيمي وزارة الموارد المائية والري؛ وتتضمن وحدة إدارة المشروع موظفي الإدارة المالية والصرف للإشراف على الترتيبات التعاقدية لعملية الإنشاء الأولى لشبكة الري وتوسيع نطاقها. كما تشرف أيضاً على تنفيذ مكونات المساعدة الفنية للمشروع المقترح.

تأسس مجلس مستخدمي مياه كمنظمة مستقلة للمزارعين بقرار وزاري تمهيداً لإنشاء هيئة دائمة بمجرد تحديد المزارعين المشاركين وتوفر إمكانية لعقد انتخابات. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس مستخدمي المياه قد شارك في المراحل التحضيرية للمشروع، ويقوم أثناء تنفيذه برصد العلاقات والخلافات المحتملة بين المزارعين فيما يتعلق بأمور مثل استحقاقات المياه، والاستخدام، والساعات البديلة للري، الخ. وفضلاً عن ذلك، يساعد المجلس أيضاً في رصد عمليات ضخ المياه الجوفية إضافة إلى برنامج الإشراف الأكثر رسمية الذي ستديره وحدة إدارة المشروع لضمان الالتزام بالإجراءات الوقائية لحماية البيئة. ويعمل المجلس كهمزة وصل فيما يتعلق بشئون المشروع مع وحدة إدارة المشروع والمكتب التنظيمي وشركة التشغيل الخاصة، وذلك نيابة عن المزارعين.

يتيح المكتب التنظيمي وظائف تنظيمية اقتصادية تقليدية من أجل تعديل الرسوم وإعادة تحديد أسسها؛ كما سيشرف على الارتباطات التعاقدية للمشغل فيما يتعلق بالتزامه بمعايير الخدمة المقررة. وكما تم بيانه، يُعيّن أخصائيون حسب مقتضى الأحوال للعمل بهيئة الخبراء المستقلة إذا ما نشأت خلافات بين شركة التشغيل الخاصة والمزارعين.

وتقع مسئوليةالإدارة الشاملة لمحتويات مكونات المشروع والتخطيط والإنفاق على عاتق وحدة إدارة المشروع والتي سوف تكون الهيئة المناظرة للبنك الدولي فيما يتصل بجميع المشتريات. وتشرف وحدة إدارة المشروع على الالتزامات التعاقدية للمشغل الخاص من حيث قيامه بحماية أصول البنية التحتية الخاصة بالحكومة المصرية والمحافظة عليها. ويتمثل الجهد الجوهري لوحدة إدارة المشروع في الإشراف على عقد التصميم والبناء والتشغيل فيما يتعلق بجوانب التصميم والبناء للمكون 1. كما ستدير أنشطة بالمكون 2 (توفير المساندة لصغار المزارعين) والمكون 3 (توفير المساندة من أجل تعزيز وحدة إدارة المشروع والمكتب التنظيمي ومجلس مستخدمي المياه)، كما هو مبين بالمرفق 4.

تتحمل وحدة إدارة المشروع المسئولية عن: (1) رصد أنشطة المشروع والتأكد من تنفيذها حسب التصميم (2) التأكد من التزام شركة التشغيل الخاصة ببنود العقد أمام الحكومة المصرية (3) التأكد من التنفيذ الملائم لمكونات المساعدة الفنية من أجل تعزيز إدارة العقد، والمكتب التنظيمي، ومجلس مستخدمي المياه، وأيضاً المبادرات الموجهة لمساعدة صغار المزارعين.

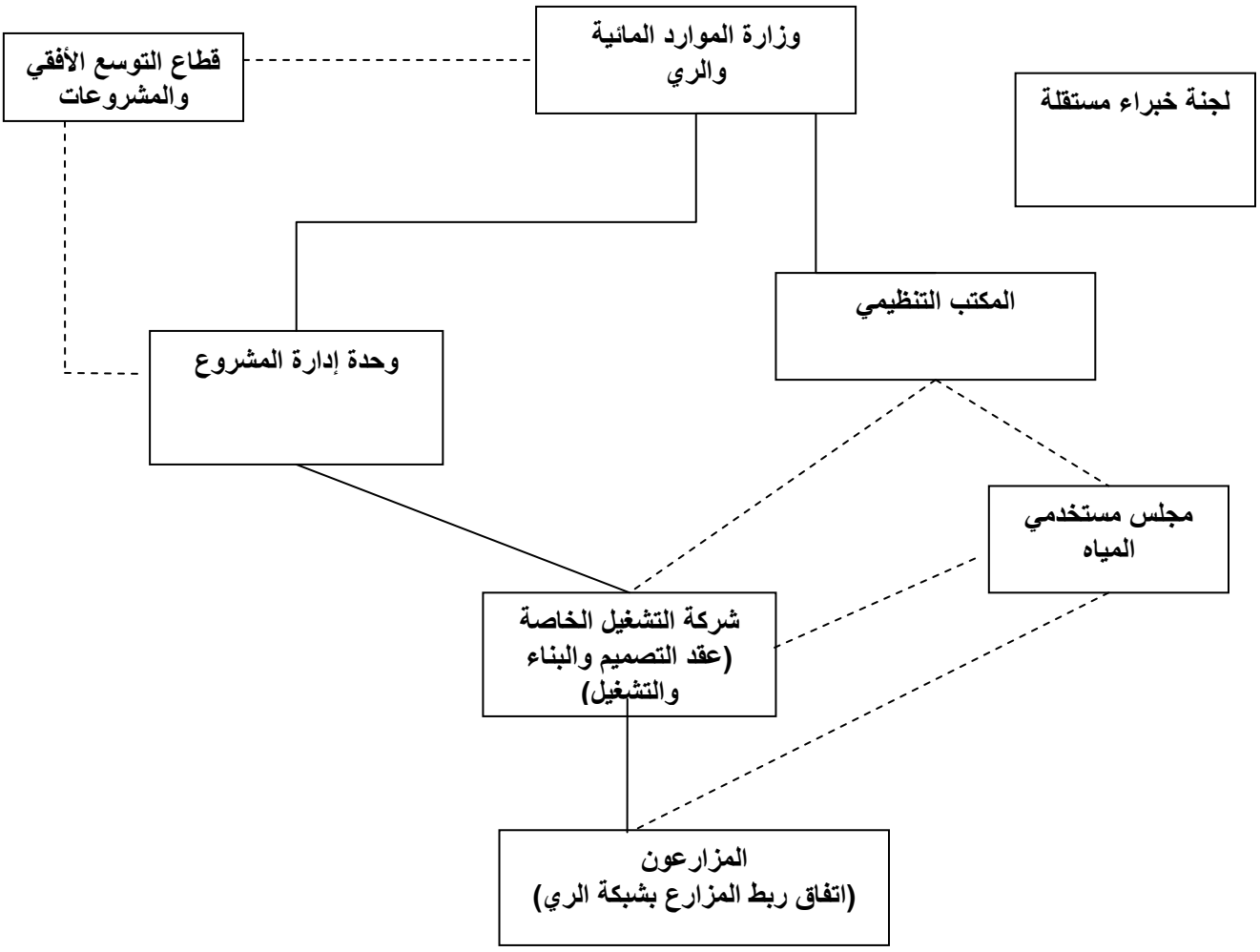

الشكل 1: مشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا
الهيكل التنظيمي للمشروع

تقوم وحدة إدارة المشروع بإجراء استعراض ورفع تقرير ربع سنوي عن التقدم المحرز في المشروع إلى وزير الموارد المائية والري. وتعين الوزارة مدير مشروع يرأس الوحدة، تتضمن مهام عمله: (1) إدارة موظفي الوحدة وعملياتها، (2) تيسير إقامة حوار بين شركة التشغيل الخاصة ووحدة المساعدات الفنية والمؤسسات التي يجري تعزيز جهودها، (3) الاضطلاع بدور أمانة اللجنة التوجيهية للمشروع والتأكد من تنفيذ قراراتها.

يساند مدير المشروع لوحدة إدارة المشروع: (1) أخصائي إدارة مالية ومشتريات، (2) أخصائي فني شئون هندسية وإنشاءات، (3) أخصائي شئون مؤسسية، (4) أخصائي رصد وتقييم، (5) أخصائي شئون بيئية، (6) منسق إداري. وإضافة إلى ذلك، ستتضمن موازنة وحدة إدارة المشروع بنداً للاستعانة باستشاريين لفترات قصيرة من أجل إتاحة مساعدة فنية أو خدمات خاصة من جانب وزارة الموارد المائية والري. كما ستتوفر للوحدة مكتبها ووسائل اتصال مخصصة؛ حيث يمول المشروع ما يحتاج إليه من معدات وأجهزة، وأثاث، وسيارات، وتكاليف تشغيل.

الإدارة على مستوى المكونات: تدير وحدة إدارة المشروع المكون 1، وستشكل بنية دائمة داخل وزارة الموارد المائية والري وتتأسس من أجل الإشراف على عقد التصميم والبناء والتشغيل. وخلال تنفيذ المشروع، تتحمل وحدة إدارة المشروع المسئولية عن الإدارة الشاملة والإدارة المالية للعقد مع شركة التشغيل الخاصة من أجل إنشاء شبكة المياه السطحية لربط المزارعين بها. ولهذا الغرض تعين شركة التشغيل الخاصة مديرا عاما للإنشاءات يرفع تقاريره إلى كل من وحدة إدارة المشروع ومجلس إدارة شركته. وشركة التشغيل الخاصة مسئولة في إطار ما ينص عليه عقدها عن تنفيذ خطط العمل المكلفة بها لتخفيف المخاطر والمعنية بالضمانات البيئة والاجتماعية. وقد اختير قطاع التوسع الأفقي والمشروعات أثناء

مراحل إعداد المشروع وإنشائه ليكون الإدارة التنفيذية لوزارة الموارد المائية والري وذلك لإتاحة المساعدة والمساندة الفنية والإدارية والمالية لوحدة إدارة المشروع. ومن بين المهام الهامة لهذا القطاع في مرحلة الإنشاء التنفيذ المنظم والناجح لعملية نزع الملكية الناتجة عن إنشاء الشبكة. وتستمر وحدة إدارة المشروع بعد إنشاء الشبكة في رصد الالتزامات التعاقدية للمشغل الخاص تجاه الحكومة المصرية وستمثل مركز الاتصال الرئيسي لمعالجة القضايا التي قد تنشأ أثناء فترة الامتياز. وأما ما يتعلق بالتنظيم الاقتصادي من مسائل وما قد ينشأ بين شركة التشغيل الخاصة والمزارعين من خلافات فمسئولية المكتب التنظيمي، وتتدخل هيئة الخبراء المستقلة للنظر في حالات خاصة.

تُعين وحدة إدارة المشروع منسقاً لجهود المساعدة الفنية فيما يتعلق بالمكونين 2 و3. وتقع على عاتق هذا المنسق مسئولية إعداد خطط العمل والموازنات الخاصة بالوحدة بما يتماشى مع الأهداف المبينة في وصف المكون. ويتضمن قسم موازنة المشروع الخاص بوحدة إدارة المشروع بنود موظفي الدعم، وبنود الاستشارات قصيرة الأجل، والأموال اللازمة لتنفيذ الأنشطة من أجل مساندة تشغيل الوحدة تشغيلاً يتسم بالسلاسة والكفاءة.

رصد وتقييم النواتج/ النتائج: تقوم وحدة إدارة المشروع بإنشاء نظام لرصد وتقييم النواتج المتوقعة، والنتائج المرحلية، ومخرجات المشروع. ويبين المرفق 3 مؤشرات الرصد المقترحة، وتعمل الجهات التالية على توليد بيانات متابعة المؤشرات: (1) وحدة إدارة المشروع (2) المكتب التنظيمي (3) مجلس مستخدمي المياه الذي تأسس للإشراف على الأمور فيما بين المزارعين (4) شركة التشغيل الخاصة. وتحلل وحدة إدارة المشروع نتائج عملية الرصد والتقييم وتدمجها في تقارير دورية عن التقدم المحرز ترفعها إلى البنك الدولي والجهات المانحة وأصحاب المصلحة المباشرة. وعليه، تُستخدم النتائج التي تتأتى عن عملية الرصد والتقييم في تحسين الجهود المبذولة في تنفيذ المشروع.

ثانيا. التوريدات

يشارك البنك الدولي في تمويل المكون 1 فقط. وتتم مشتريات السلع والخدمات من أجل البنية الأساسية للري من خلال: (1) تنفيذ عقد "تصميم وبناء وتشغيل" - لتنفيذ جميع الأنشطة الواردة بالمكون 1 (أي مشتريات السلع والخدمات الاستشارية والأشغال المطلوبة لإنشاء أعمال المياه السطحية لشبكة الري وبرنامج ربط المزارعين بالشبكة). وتحكم عملية دفع الأموال لغرض تنفيذ عقد التصميم والبناء والتشغيل إنجاز واعتماد النواتج/المعالم المحددة مسبقاً وذلك أثناء مرحلة التصميم النهائي وإنشاء المشروع. وتشرف وحدة إدارة المشروع على الالتزام بالمعايير الفنية، والشئون البيئية، والشروط والأحكام الأخرى الواردة بعقد التصميم والبناء والتشغيل حتى يمكن اعتماد الصرف المباشر لمستحقات شركة التشغيل الخاصة. وأثناء نهوض الوحدة بمهام عملها، تستعين بخدمات استشاريين متخصصين في الإشراف وفق بنود المكون 3 من المشروع.

ويشمل موظفو الوحدة أخصائي مشتريات يكون من بين مسئولياته تنسيق جهود إعداد المشتريات المطلوبة، ورصدها، وضبط جودتها، وذلك فيما يتعلق بجميع المكونات. وأخصائي المشتريات بوحدة إدارة المشروع مسئول عن: (1) استعراض جميع مستندات المشتريات قبل إرسالها للبنك الدولي، (2) إعداد خطة مشتريات المشروع وتحديثها، (3) التأكد من أن توريد الاعمال والسلع بواسطة الجهات التنفيذية مطابق لاتفاقية القرض، (4) التأكد من أن منسق المساعدة الفنية يقوم بالمهام المبينة في قسم الجوانب الائتمانية المذكور آنفاً. وتشمل المراجعات السنوية للمشروع فحصاً لأنشطة المشتريات الخاصة به. ومن الضروري قيام موظفي البنك الدولي بعملية إشراف دقيقة أثناء تنفيذ المشروع.

المرفق 7: الإدارة المالية وترتيبات الصرف

أ. الإدارة المالية

موجز تنفيذي:

أُجري تقييمٌ للإدارة المالية يهدف إلى تقييم كفاية ترتيبات الإدارة المالية للمشروعات. واستند التقييم في هذا السياق إلى المناقشات التي دارت مع منسق المشروع الذي عينته وزارة الموارد المائية والري ومع فريقها المعني بالمشروع الذي شمل وحدة إدارة العقود بالوزارة، كما استند كذلك إلى مسودة عقد التصميم والبناء والتشغيل ومسودة عقد ربط المزارعين بالشبكة.

يتألف المشروع من 3 مكونات مختلفة كما يلي: 1) تصميم وإنشاء وبدء تشغيل شبكة مياه سطحية وبرنامج ربط المزارعين المشاركين بالشبكة (205 ملايين دولار أمريكي)؛ 2) تقديم مساعدة فنية مدفوعة باعتبارات السوق إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة (مليوني دولار أمريكي)؛ 3) مساندة التطوير المؤسسي وبناء القدرات لوحدة إدارة المشروع، والمكتب التنظيمي، ومجلس مستخدمي المياه (6 ملايين دولار أمريكي).

في ضوء خبرة البنك الدولي في إنشاء وحدات إدارة المشاريع وهيكلتها وتنفيذها، إذا ما اكتنف مسئوليات وحدة إدارة المشروع وخطوط التبعية الغموض قد يعوق ذلك التنفيذَ السلسَ للمشروع. ووحدة إدارة العقود بوزارة الموارد المائية والري قد تأسست بالفعل وزُودت بالأفراد لغرض القيام بالأنشطة المبكرة للمشروع والتي تشمل بصفة رئيسية أنشطة التأهيل المسبق وإعداد العقود. وعند تشكيل وحدة إدارة المشروع سوف تتولى كامل المسئولية مع احتمال بعض المشاركة من موظفي وحدة إدارة العقود في أنشطة المشروع على أساس التفرغ الكامل أو الجزئي. وتتشكل وحدة إدارة المشروع في قطاع واحد (التوسع الأفقي) وهو ما يعمل على الحد من احتمالية حدوث اختناقات. وينبغي أن تعمل وزارة الموارد المائية والري على أن تحدد وتنشر بشكل واضح تشكيل وحدة إدارة المشروع وكذلك علاقتها مع وحدة إدارة العقود وخطوط التبعية وذلك لتفادي أي تداخل محتمل. وفضلاً عن ذلك، تنص اتفاقية القرض على إنشاء وحدة إدارة مشروع كشرط نفاذ.

إن طبيعة المشروع تستلزم المخاطرة بتحديد قيمة المدفوعات وفقاً لمعالم محددة لا تتماشى مع المستوى الصحيح للتقدم المادي المحرز. وحيث أن وحدة إدارة العقود تأسست منذ فترة وجيزة نسبياً يعمل "مستشارو المعاملات" بمن فيهم استشاريو الشئون الهندسية والقانونية على مساعدة هذه الوحدة وفريق المشروع في تحديد المعالم وتقييمها وتجسيدها في عقد التصميم والبناء والتشغيل، وقد أُعدت فعلياً مسودة الجدول الزمني لمدفوعات إنجاز المعالم.

يمثل استعراض المعالم واعتمادها للدفع وظيفة أخرى بالغة الأهمية. وتعزز عملية التمويل التي تجري وفقاً للمكون 3 (المساندة المؤسسية) أيضاً من قدرة وحدة إدارة المشروع على رصد تنفيذ المشروع. فبالإضافة إلى ما سبق، لابد من إعداد نظام معلومات الإدارة لرصد التقدم المادي المحرز وربطه بالجدول الزمني للمعالم والمدفوعات المتعلقة بها. وأخيراً، من المتوقع أن تتم الاستشارات الإشرافية الخاصة بالشئون الهندسية والمراجعات الفنية الدورية مع التمويل المتأتي من مكون المساعدة الفنية المقدمة من حكومة هولندا.

يمثل عقد شركة التشغيل الخاصة حوالي 95 في المائة من قيمة المشروع، ولذا فإن عدم القدرة على الاطلاع على القوائم المالية المدققة لشركة التشغيل الخاصة قد تؤثر على عملية تقييم ملائمتها وسلامتها المالية العامة. وتضمن محاضر المفاوضات الخاصة باتفاقية القرض مسئولية وزارة الموارد المائية والري عن تقديم هذه القوائم إلى البنك الدولي. وسوف يطالب عقد التصميم والبناء والتشغيل بمراجعة قوائم شركة التشغيل الخاصة وفقاً "لمعايير المراجعة الدولية"، كما سيضمن أيضاً تمكين ممثلي الوزارة المذكورة من الاطلاع على هذه القوائم المالية، بمن فيهم مراجع المشروع.

يشمل المكونان 2 و3 أنشطة مساعدة فنية معينة تديرها وحدة إدارة المشروع. ويتم الإعداد النهائي لتقديرات التكلفة المفصلة للمساندة المؤسسية والأنشطة الكاملة بموجب هذا المكون حال إتمام التقييمين المسبقين لكل من الوكالة الفرنسية للتنمية والحكومة الهولندية. ويجب أن تتحدد تحديداً واضحاً معايير تخصيص الموارد التمويلية بين المستفيدين كما يقتضيه المكون 2 وذلك لضمان تحقيق العدالة بينهم وتحقيق الشفافية على مستوى مجتمع المزارعين.

ويضطلع الهولنديون والوكالة الفرنسية للتنمية بفعالية في التقييم المسبق للمشروع، وقد أعرب الطرفان عن التزامهما بذلك. ولكن تبقى إتاحة هذه الموارد التمويلية أمرا بالغ الأهمية لنجاح المشروع. ولذلك، يعتمد عقد التصميم والبناء والتشغيل على نجاح تنفيذ اتفاقيتي التمويل المشترك.

تقييم المخاطر والتخفيف من آثارها:

المخاطر الكامنة:

المخاطر	المخاطر قبل تدابير التخفيف	تدابير التخفيف	المخاطر بعد تدابير التخفيف
على المستوى القُطري:			
قد لا تكون ترتيبات إعداد الموازنة والتقارير المحاسبية والمالية على مستوى الوزارة مُجهزة ميسورة لبيان حالة المشروع وتقديم التقارير بشأنه. وقد يؤدي هذا إلى إعداد تقارير مالية غير كاملة عن المشروع.	ك	- ستخضع عملية التمويل التي يقوم بها البنك الدولي للتطويق بالأموال التي ستخصص لعقد محدد من خلال مدفوعات مباشرة للمشغل الخاص. - سوف تحدد وثيقة صلاحيات واختصاصات المراجعة المنوطة بمراجع مستقل من القطاع الخاص مسئوليات هذا المراجع تحديداً واضحاً.	متوسطة
على مستوى المشروع:			
حيث أنه من المتوقع أن يدفع المزارعون التكلفة الكاملة للمشروع على مدار 20 سنة، يشكل استعدادهم واستمرار رغبتهم وقدرتهم على الدفع مخاطر النقص النهائي في الموارد التمويلية.	ك	-استقصاءات استعداد العملاء المحتملين للدفع. - استخدام رسوم موحدة ثابتة للعمليات الأولى لربط المزارعين بالشبكة سيغطي جزءاً كبيراً من الاستثمار. - سوف توقع شركة التشغيل الخاصة عقود ملزمة لتوصيل المياه مع المزارعين. - تتيح منطقة الامتياز الكبيرة فرصة لاستبدال العملاء.	متوسطة
المخاطرة المتأصلة قبل تدابير التخفيف	**ك**	**المخاطرة المتأصلة بعد تدابير التخفيف**	**متوسطة**

مخاطر الرقابة:

المخاطر	المخاطر قبل تدابير التخفيف	تدابير التخفيف	المخاطر بعد تدابير التخفيف
تعيين الموظفين			
في ضوء خبرة البنك الدولي في إنشاء وحدات إدارة المشاريع وهيكلتها وتنفيذها، إذا ما اكتنف مسئوليات وحدة إدارة المشروع وخطوط التبعية الغموض فقد يعوق ذلك التنفيذ السلسَ .	ع	- إن وحدة إدارة العقود قد تأسست بالفعل وزُودت بالأفراد. - ينبغي أن تعمل وزارة الموارد المائية والري على أن تحدد وتنشر بشكل واضح تشكيل وحدة إدارة المشروع وكذلك علاقتها مع وحدة إدارة العقود وخطوط التبعية وذلك لتفادي أي تداخل محتمل. - سوف تتشكل وحدة إدارة المشروع في قطاع واحد (التوسع الأفقي) وهو ما يعمل على الحد من احتمالية حدوث اختناقات.	ك
إعداد الموازنة			
- لم يتم بعد الانتهاء من الأنشطة التفصيلية الواجب تنفيذها بمقتضى المكونين 2 و3، وهو ما ينتج عنه موازنة غير كاملة للمشروع. - يمكن أن يؤدي عدم إتاحة تمويل مشترك إلى تأخر تنفيذ المشروع.	ك	- تستنتج مهمة التقييم المسبق النهائي للوكالة الفرنسية للتنمية الأنشطة المفصلة للمكون 2. وأما التمويل المقدم من الهولنديين فسيُجزأ أيضاً إلى أنشطة مفصلة. - سوف تُدرج اتفاقيتا التمويل المشترك كشروط فعالية في عقد التصميم والبناء والتشغيل.	متوسطة
الرقابة الداخلية			
قد لا يعكس تحديد قيمة المدفوعات مقابل إتمام معالم محددة القيمة الحقيقية للتقدم المادي المحرز، مما يؤدي إلى الإفراط في التمويل.	ع	- يساعد "مستشارو المعاملات" بمن فيهم استشاريو الشئون الهندسية والقانونية وحدة إدارة العقود في تحديد المعالم. وقد تم بالفعل إعداد مسودة الجدول الزمني للمعالم.	ك
إن استعراض المعالم واعتمادها للدفع يتسم بالتعقيد نسبياً، وهو ما يؤدي مرة أخرى إلى الإفراط في التمويل.	ك	- لابد من إعداد نظام معلومات الإدارة لرصد التقدم المادي المحرز وربطه بالجدول الزمني للمعالم والمدفوعات المتعلقة بها. - تعزز عملية التمويل التي تجري وفقاً للمكون 3 (المساندة المؤسسية) من قدرة وحدة إدارة العقود على رصد تنفيذ المشروع. - يغطي التمويل الذي يقدمه الهولنديون المراجعات الفنية.	متوسطة
تدفق الموارد المالية			

المخاطر	المخاطر قبل تدابير التخفيف	تدابير التخفيف	المخاطر بعد تدابير التخفيف
قد لا تتوفر التدفقات النقدية الأولية لتقديمها إلى شركة التشغيل الخاصة، مما ينتج عنه نقص في السيولة المطلوبة لتمويل العمليات.	ك	- يضمن التأهيل المسبق الملائمة المالية للمتنافسين المؤهلين. - تموّل مدفوعات المزارعين جزءا من السيولة النقدية المطلوبة.	متوسطة
المحاسبة وإعداد التقارير			
تحتفظ شركة التشغيل الخاصة بالمعلومات المتعلقة بما يدفعه المزارعون من تأمين، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى نقص في المعلومات الكاملة على مستوى وزارة الموارد المائية والري.	ك	سوف تُلزَم شركة التشغيل الخاصة بإتاحة هذه المعلومات لوحدة إدارة المشروع وتمكينها من التحقق من المعلومات المتاحة لها.	متوسطة
قد ينتج عن المصادر المختلفة للتمويل تقارير مالية لا تعكس الأنشطة الشاملة للمشروع.	ك	تم الاتفاق مع وزارة الموارد المائية والري وجهتي التمويل المشترك (الوكالة الفرنسية للتنمية والهولنديين) على إعداد تقارير شاملة عن جميع أنشطة المشروع.	متوسطة
المراجعة			
يمثل عقد شركة التشغيل الخاصة حوالي 95 في المائة من قيمة المشروع، ولذا فإن عدم القدرة على الاطلاع على القوائم المالية المدققة لشركة التشغيل الخاصة قد تؤثر على عملية تقييم م ملائمتهاوسلامتها المالية العامة.	ك	- تضمن محاضر المفاوضات بشأن اتفاقية القرض مسئولية وزارة الموارد المائية والري عن تقديم القوائم المالية المراجعة لشركة التشغيل الخاصة إلى البنك الدولي. - سوف يطالب عقد التصميم والبناء والتشغيل بمراجعة القوائم المالية لشركة التشغيل الخاصة وفقاً "لمعايير المراجعة الدولية". كما سيضمن أيضاً تمكين ممثلي الوزارة المذكورة من الاطلاع على هذه القوائم المالية، بمن فيهم مراجع المشروع. - سوف تؤكد وثيقة صلاحيات واختصاصات مراجع المشروع على استخدام معيار المراجعة الدولي رقم 600 فيما يخص "استخدام أعمال مراجع آخر".	متوسطة
مخاطر الرقابة قبل تدابير التخفيف	**ك**	**مخاطر الرقابة بعد تدابير التخفيف**	***متوسطة***

في هذه الحالة، يتم تقييم مخاطر الإدارة المالية على أنها مخاطر **كبيرة** ويعمل التنفيذ الناجح لتدابير التخفيف على تخفيضها إلى مخاطر **متوسطة**

هيئة تنفيذ المشروع

تقوم وزارة الموارد المائية والري بتنفيذ هذا المشروع. وأما إدارة العمليات اليومية فستكون من مسئولية وحدة إدارة المشروع التي يُنتدب لها الموظفون من وزارة الموارد المائية والري. ويرأس هذه الوحدة مدير مشروع يساعده أخصائيون في المجالات التالية: أ) إدارة الشئون المالية؛ ب) المشتريات؛ ج) االشئون الهندسية/ الفنية؛ د) الرصد والتقييم؛ هـ) البيئة؛ و) الشئون الإدارية.

تتحمل وحدة إدارة المشروع المسئولية عن:

- رصد ومراقبة التزام شركة التشغيل الخاصة ببنود العقد.
- ضمان كفاية تنفيذ مكونات المساعدة الفنية.

تأسست وحدة إدارة العقود في يونيو/ حزيران 2005 بموجب قرار وزاري لتعمل كسكرتارية لوزارة الموارد المائية والري فيما يتعلق بشئون إدارة العقود. ولغرض هذا المشروع، سوف تساندها مجموعة من مستشاري المعاملات تضم استشاريين في الشئون الهندسية والقانونية.

بالنظر إلى خبرة البنك الدولي في مشروع الإدارة المتكاملة لتحسين الري الذي قامت بتنفيذه وزارة الموارد المائية والري، فإن عملية إنشاء وحدة إدارة المشروع وهيكلتها وتشغيلها قد تكتنفها المشاكل. ومن ثم لابد من توضيح العلاقة بين وحدة إدارة المشروع ووحدة إدارة العقود وقطاع التوسع الأفقي. فالتصور هو إنشاء وحدة إدارة المشروع داخل قطاع التوسع الأفقي، وهو ما سيجعلها أكثر قبولاً وقدرة على العمل. وبمجرد إنشاء وحدة إدارة المشروع بشكل كامل يتم استيعاب وحدة إدارة العقود بها تماما بغرض تجنب ازدواجية الوظائف والمسئوليات.

إعداد الموازنة

تستند الموازنة الحالية إلى تصميم مبدئي أولي أعده فريق الشئون الهندسية لمجموعة "مستشاري المعاملات" (شركة BDO - البنك التجاري الدولي - مكتب شلقاني القانوني - مكتب النيل الهندسي الاستشاري). وتتحدد موازنة المشروع وتقديراته النهائية عند إبرام العقد مع من يتم اختياره من مقدمي العروض. ويعتمدان اعتماداً رئيسياً على التصميم الفني النهائي والجدول الزمني النهائي للتنفيذ حسب الاتفاق بين شركة التشغيل الخاصة ووزارة الموارد المائية والري.

ويتم الإعداد النهائي لتقديرات التكلفة المفصلة بعد فترة الاشتراك (فترة توقيع المزارعين لعقود الربط بالشبكة) واكتمال التصميم التفصيلي.

ستضع وحدة إدارة المشروع بعد ذلك خطة للصرف طبقاً للمعالم المحددة في العقد، والإطار الزمني للتنفيذ، والقيمة التقديرية المتفق عليها مقابل إتمام كل من هذه المعالم.

وفريق الإدارة المالية مسئول عن إدخال تقديرات التكلفة والإطار الزمني للتنفيذ في نظام المعلومات المحاسبية للمشروع. وتُستخدم هذه المعلومات في مقارنة الأداء الفعلي بالتقديرات، ورصد الانحرافات، وإتاحة تقارير دورية لمدير المشروع.

تضع وحدة إدارة المشروع أيضاً موازنتين وخطتي صرف للمكونين 2 و3 من أجل قياس الأداء مقابل التقديرات.

المحاسبة

سيضع موظفو الإدارة المالية للمشروع دليل حسابات يعكس طبيعة المشروع وأنشطته (عقد التصميم والبناء والتشغيل، وأنشطة المساعدة الفنية، وأنشطة المساندة المؤسسية). ويوضح دليل الإدارة المالية السياسات المحاسبية المعتمدة، والقيود المحاسبية النموذجية، وعينات من السجلات، والسياسات والإجراءات المعنية بالرقابة الداخلية.

يتابع النظام المحاسبي أيضاً ما يلي:

- مستوى التقدم المحرز (النسبة المئوية من الإنجاز) في المكون 1 والنسبة المئوية للمدفوعات الفعلية.
- المبالغ المدفوعة بالنسبة للمكونين 2 و3، على الرغم من تمويلها من قرض البنك الدولي.
- عدد توصيلات المياه للمزارعين ومقارنتها بالتقديرات/ الخطط.
- مبالغ التأمين التي تتسلمها شركة التشغيل الخاصة من المزارعين.

وفي هذا السياق، يجب أن تقدم شركة التشغيل الخاصة تقارير دورية لوحدة إدارة المشروع. يجب إلزام شركة التشغيل الخاصة باعتبارها صاحب الامتياز بتقديم تقارير لوحدة إدارة المشروع باعتبارها ممثل الحكومة وتمكينها من التحقق من المعلومات المتاحة لها.

الرقابة والمراجعة الداخلية

إن المدفوعات التي تتم مقابل أنشطة التصميم والإنشاء وفقاً لعقد التصميم والبناء والتشغيل سوف تستند إلى إتمام معالم معينة؛ ولذلك سيعتمد موظفو الإدارة المالية بوحدة إدارة المشروع على المدخلات التي يتيحها موظفو الشئون الهندسية وإدارة العقود قبل صرف أو الأمر بصرف أي مبالغ بموجب العقد. ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية الذي يشمل تقديرات التكلفة التفصيلية والعلاقة بين التقدم المادي المحرز والمدفوعات المقابلة نظام بالغ الأهمية لضمان مستوى من الرقابة على ما يصرفه المشروع من أموال.

وسيتم توجيه اهتمام خاص إلى مسألة تحديد المعالم وتقديرات التكلفة المقابلة لها. وقد وضعت وحدة إدارة العقود بوزارة الموارد المائية بالاشتراك مع مستشاري المعاملات مسودة لجدول زمني للمعالم والمدفوعات المقابلة لها. وسوف تستعرض وحدة إدارة المشروع بمساندة من خبراء في الشئون الهندسية حسبما يلزم الأمر ما أنجزته شركة التشغيل الخاصة من معالم وتعتمد المستخلصات.

ونظراً لطبيعة المشروع، فإن المراجعات الفنية سوف تساند التحقق من مدى التقدم المادي المحرز بالمشروع. وقد تم الاتفاق على إجراء المراجعات الفنية من الموارد التمويلية التي تتيحها المنحة الهولندية.

التدفقات المالية وترتيبات الصرف

يتضمن هذا المشروع ميزة فريدة هي أنه باستطاعة المقاول الذي يرسي عليه العطاء أن يختار عدم الحصول على تمويل من حساب القرض المخصص من البنك الدولي. ورغم أن هذا احتمال بعيد إلا أنه يبقى خياراً مسموحاً به.

تتبع أموال القرض نموذج صرف يستند إلى المعاملات، وذلك بقدر استخدام القرض. وهو ما يعتمد اعتماداً رئيسياً على صرف مبالغ مباشرة للمشغل الخاص بناءًا على إتمام المعالم المتفق عليها. وعندما تعتمد وحدة إدارة المشروع المستخلصات تقوم بإعداد طلبات سحب للمدفوعات المباشرة تُرسل إلى البنك الدولي بعد توقيعها من الأشخاص المفوضين بالتوقيع.

وعلى أية حال، يقتصر تمويل البنك الدولي على جزأي التصميم والبناء من العقد وليس على جزأي التشغيل والصيانة. وإضافة إلى ذلك، تقتصر حصة البنك الدولي على 85 في المائة من المدفوعات عن أي معالم منجزة.

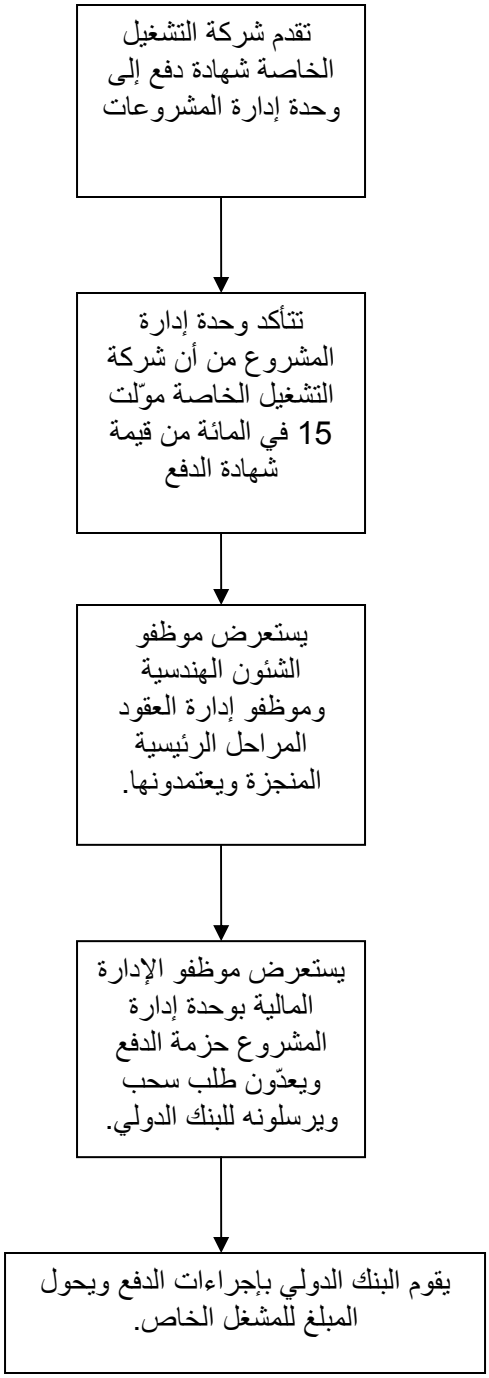
تقدم شركة التشغيل الخاصة شهادة دفع إلى وحدة إدارة المشروعات
تتأكد وحدة إدارة المشروع من أن شركة التشغيل الخاصة موّلت 15 في المائة من قيمة شهادة الدفع
يستعرض موظفو الشئون الهندسية وموظفو إدارة العقود المراحل الرئيسية المنجزة ويعتمدونها.
يستعرض موظفو الإدارة المالية بوحدة إدارة المشروع حزمة الدفع ويعدّون طلب سحب ويرسلونه للبنك الدولي.
يقوم البنك الدولي بإجراءات الدفع ويحول المبلغ للمشغل الخاص.

إعداد التقارير المالية

تقع على كاهل وحدة إدارة المشروعات المسئوليةالنهائية عن تقديم تقارير مالية مؤقتة وقوائم مالية سنوية عن المشروع للبنك الدولي وللجهات المانحة الأخرى. وقد بُذلت جهود للتنسيق مع الجهات المانحة الأخرى (الحكومة الهولندية والوكالة الفرنسية للتنمية) لضمان الكفاءة والحد من الأعباء الملقاة على عاتق وحدة إدارة المشروع فيما يتعلق بإعداد تقارير مختلفة وتقديمها لمختلف الجهات المانحة. وتم الاتفاق بين ممثلي الوكالة الفرنسية للتنمية والحكومة الهولندية على إعداد تقارير مالية مشتركة تغطي جميع أنشطة المشروع.

إن وحدة إدارة المشروع مُطالبة برفع تقارير بشأن التكاليف الإجمالية للمشروع بما في ذلك تمويل جميع أنشطته. وهذا يشمل التمويل من مبلغ القرض إلى الحد الذي تختاره شركة التشغيل الخاصة، وتمويل الجهات الهولندية والوكالة الفرنسية للتنمية، والتمويل الذاتي من المشغل، واشتراكات المزارعين. وسوف تتضمن النفقات تكلفة عقد التصميم والبناء والتشغيل، وتمويل أنشطة المساعدة الفنية، وتمويل أنشطة المساندة المؤسسية.

المراجعة

سوف يخضع المشروع لمراجعات سنوية يقوم بها مراجع خارجي خاص مقبول لدى البنك الدولي. ويجب على المراجع رفع تقارير بشأن القوائم المالية العامة للمشروع بما في ذلك الموارد التمويلية التي تتيحها جهات التمويل المشترك. وسيؤخذ في الاعتبار أيضاً استعراض نفس المراجع للتقارير المالية المؤقتة. وسعى البنك الدولي لعقد الاتفاق مع الجهات المانحة الأخرى حول عملية مراجعة سنوية واحدة لضمان تحقيق المقترض لمستويات الكفاءة التي تتضمنها متطلبات الجهات المانحة. ووافقت الجهتان المانحتان من حيث المبدأ على تقرير واحد شريطة أن يقوم كل منهما باستعراض وثيقة صلاحيات واختصاصات المراجعة وتوضيحها.

خطة الإشراف

استناداً إلى مستوى المخاطر بالمشروع وطبيعته الرائدة، سوف يقوم أخصائيو الإدارة المالية بالبنك الدولي بمهمتي إشراف على الأقل في السنة مع مساندة قوية خلال المراحل المبكرة من عمر المشروع. ومن بين أولويات المرحلة المبكرة ما يلي:

- إعادة تأكيد مسئوليات إعداد التقارير حول المشروع من أجل متابعة جميع المعاملات المتعلقة به وإعداد التقارير بشأنها، بما في ذلك جميع عمليات التمويل والإنفاق التي تقوم بها الجهات المانحة لكل مكونات المشروع.
- استعراض إصدار التقارير المالية المؤقتة مع اتفاقات القرض.
- التأكد من تضمين الموازنات والتقديرات في النظام المحاسبي للمشروع.

ب. ترتيبات الصرف

عملية الصرف (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

يتم صرف حصيلة القرض وفقاً لجدول زمني سابق التحديد يستند إلى النواتج/ النتائج الفعلية التي تحققها شركة التشغيل الخاصة أثناء مرحلة التصميم النهائي والإنشاء للمشروع المقترح. وتستند المدفوعات المنصرفة للمشغل الخاص إلى طريقة الدفع المباشر. وتقع على وحدة إدارة المشروع المسئولية عن تقديم طلبات سحب لصرف المدفوعات بناءً على المعالم الفعلية المنجزة. وتستلزم طلبات الدفع المباشر وثائق ومستندات داعمة وإثبات مساهمة شركة التشغيل الخاصة بنسبة 15 في المائة الخاصة بها من كامل المبلغ المطلوب وكذلك إثبات المهندس المشرف على الإنشاءات ووحدة إدارة المشروع أن المعالم الفنية الفعلية قد تم إنجازها. وتشير تقديرات بيانات الصرف القياسية للبنك الدولي إلى أن عمليات الصرف سوف تكتمل بعد أربعة أشهر من إغلاق المشروع.

استخدام قائمة المصروفات. يتم توثيق جميع الطلبات المقدمة للسحب من حصيلة القرض توثيقاً كاملاً للتأكد من مساهمة شركة التشغيل الخاصة بحصتها البالغة 15 في المائة من إجمالي المبلغ المطلوب وأنه قد تم إثبات واعتماد المعالم المنجزة.

	الجدول الزمني للصرف (مليون دولار أمريكي) السنة المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير									
السنة المالية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سنوياً	0.0	0.0	00.0	30.0	80.0	30.0	5.0	0.0	0.0	0.0
تراكمياً	0.0	0.0	00.0	30.0	110.0	140.0	145.0	0.0	0.0	0.0

عملية الصرف (جهتا التمويل المشترك)

تقدم وزارة الموارد المائية والري مع كل طلب للدفع طلب سحب لكل جهة تمويل على حدة بمعدل الصرف المتفق عليه. كما تقدم الوزارة أيضاً صورة من العقد الموقع وتقرير التقييم ذي الصلة بالعقد.

متطلبات التمويل المقابل

ينشأ التمويل المقابل من شركة التشغيل الخاصة الفائزة بالعقد والمزارعين الذين يشتركون في المشروع من خلال مساهمات مباشرة في حصص رأس المال ومبالغ التأمين. ومن المتوقع أن تساهم وزارة الموارد المائية والري بموظفين مهنيين وإداريين ومكاتب ووسائل اتصال للمكتب التنظيمي ووحدة إدارة المشروع الجديدين.

المرفق 8: التعاقدات

ألف. عرض عام

تخضع تعاقدات القطاع العام في مصر لإطار قانوني محدد وفقا لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم 89 لعام 1998، وتم عرضه تفصيلا على نحو أكبر في تقرير تقييم التعاقدات العامة القطرية في ديسمبر/كانون الأول 2003.

و تقدر عملية تعاقد واحدة لعقد التصميم والبناء والتشغيل بمبلغ 205 ملايين دولار سيمول قرض البنك 145 مليون دولار منها. ومن المتوقع استكمال إرساء العقد باستخدام التعاقدات المسبقة قبل سريان اتفاقية القرض. ويجري تنفيذ ذلك في ضوء "إرشادات البنك: التعاقدات في إطار قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية" و فيما يلي الوصف العام للبنود المتضمنة في فئات الإنفاق المختلفة. والجدول الزمني للمكون الذي يموله البنك مدرج في ملحق هذا المرفق.

وتجري هذه التعاقدات وفقا لإجراءات المناقصات التنافسية الدولية.

تعاقدات أعمال التصميم والبناء والتشغيل

يغطي المشروع المقترح الذي سيموله البنك مساحة تمتد بين 25200 هكتار و37800 هكتار وتقع على بعد نحو 60 كيلومترا شمال غربي القاهرة. و سيقيم المشروع شبكة لنقل المياه السطحية تسحب المياه من نهر النيل. وعند تنفيذ المشروع ستخصص الحكومة المصرية حصة ثابتة من المياه للمزارع المرتبطة بالشبكة، وستعمل على استعادة كامل التكاليف من خلال رسوم على كميات المياه تطبقها شركة التشغيل الخاصة.

ويستند التصميم المبدئي للمشروع على نهج مدفوع باعتبارات الطلب، سيقوم فيه التصميم النهائي على التزامات ثابتة من جانب المشتركين بدفع رسم خدمة عن كمية المياه التي يحصلون عليها. لذلك، وعلى خلاف مشروعات الري التقليدية، فليست هناك منطقة محددة تقدر لها الاستثمارات سلفا. وعلى أساس دراسات الجدوى والتصميمات الفنية والمشاورات مع المزارعين، تشير التقديرات إلى أن منطقة المشروع ستحتل مساحة تتراوح بين 25200 هكتار و37800 هكتار. وسيتم المناقصة على عقد واحد مع مشغل خاص لتصميم وبناء وتشغيل شبكة للري السطحي في منطقة امتياز على مساحة 79800 هكتار (190 ألف فدان).

و سيقدم البنك في عملية تمويل مشترك مع الوكالة الفرنسية للتنمية 145 مليون دولار و30 مليون دولار على التوالي للجزء الخاص بالتصميم والبناء لمن يرسو عليه العقد على أساس 85%-15% من مساهمته في حصة رأس المال. وفيما يلي ملخص لبعض التفاصيل المحددة للعطاء الخاص بالمشروع ومتطلبات التعاقد:

(أ) سيكون أساس العطاء تقديم أقل رسم مجمع للمتر المكعب يقدم للمزارعين الذين يرتبطون بالشبكة. وستحدد إرشادات العطاء الحد الأقصى للرسوم المرجعية. وستعتبر العطاءات التي تتجاوز الرسوم المرجعية غير مستوفية للشروط.
(ب) ترفق الرسوم بتقديم تصميم فني مبدئيونموذج مالي مساند لربط 90 ألف فدان توزع بالتساوي في منطقة الامتياز.
(ج) بالنسبة لمبلغ التمويل الذي يتم سحبه من القرض، يلتزم المشغل بسداد رسم الامتياز مما سيسمح لوزارة الموارد المائية والري بسداد التزامات القرض الذي حصلت عليه من البنك والممول الآخر.
(د) تتم عملية الاختيار على أساس أقل رسم وتقديم اقتراح فني مطابق للشروط مرفق بنموذج مالي مساند.
(ه) يجب أن يفي التصميم المبدئيبمعايير التصميم المحددة في كراسة شروط العطاء، ويجب أن يوافق المتنافسون على شروط عقد التصميم والبناء والتشغيل وعقود الربط بالشبكة لتجنب أي تأخيرات كبيرة فيما بعد. يستخدم المشغل الخاص المخطط الأولي للشبكة لتقدير التكاليف المتوقعة لنزع الملكية والتعويضات.
(و) بعد تنفيذ عقد امتياز التصميم والبناء والتشغيل، ينظم المشغل "فترة اشتراك" لربط المزارعين بالشبكة. وذلك من خلال توقيع اتفاقية ربط مع كل مزرعة والحصول على تأمين نقدي. وفي حال اشتراك أقل من 60 ألف فدان، يكون من حق الحكومة المصرية فسخ العقد. وإذا كانت الاشتراكات أقل من 90 ألف فدان وأكثر من 60 ألف فدان، فيمكن للمشغل، إن أراد، أن يستمر في العقد ويبني الشبكة لعدد أقل من المشتركين، لكن يجب أن يلتزم بالرسوم المحددة في

العطاء الذي قدمه على أساس ربط 90 ألف فدان. ويصبح العقد ساريا على أساس النجاح في تحصيل اشتراكات المزارعين.

(ز) بعد فترة الاشتراك، تقوم شركة التشغيل الخاصة بتنفيذ العقد واستكمال التصميم التفصيلي وتقديم تقدير تفصيلي بالتكاليف.

(ح) استنادا إلى تكاليف التصميم النهائي، سيحصل المشغل على المدفوعات وفقا لبرنامج/صيغة محددة سلفا على أساس ما تحقق من نتائج فعلية.

(ط) سيطلب من المشغل الخاص تقديم تأمين حسن التنفيذ فضلا عن المشاركة برأسماله الخاص في البنية التحتية.

(ي) تمتد فترة الامتياز 30 عاما. وعند انتهاء العقد، يتعين على المشغل الخاص تسليم الشبكة في حالة جيدة وفقا لشروط عقد التصميم والبناء والتشغيل ومعايير الخدمة ذات الصلة.

(ك) ينص عقد التصميم والبناء والتشغيل على الشروط والعقوبات والغرامات في حالة لم يضطلع المشغل الخاص بمسئولياته.

نظرا لحجم وتعقد الأعمال المطلوبة، يتم إجراء التأهيل المسبق لضمان أن تقتصر المشاركة في إجراءات المناقصة على الاتحادات التي تتمتع بالخبرة والموارد الفنية والمالية التي تمكنها من الوفاء بمتطلبات العقد. ولن تكون هناك حاجة لتحديث القائمة القصيرة للاتحادات صاحبة التأهيل المسبق في المستقبل إذ ستستخدم في أغراض عملية التعاقد تلك فقط، وفي إجراءات المناقصة التي سترسل من أجلها على الفور بعد استكمال عملية التأهيل المسبق.

وتم تعديل وثائق البنك النمطية للتأهيل المسبق وكراسة الشروط بما يتلائم مع التعاقدات لعقد التصميم والبناء والتشغيل. وتم إعداد وثائق ومستندات التأهيل المسبق المعدلة وحظيت بموافقة البنك على أساس "عدم الاعتراض" قبل الإعلان. و بالمثل يجري حاليا إعداد كراسة شروط عقد التصميم والبناء والتشغيل وسترسل إلى البنك لمراجعتها والموافقة عليها على أساس "عدم الاعتراض" قبل توجيه الدعوة لتقديم العطاءات. وسيتم إنجاز حزمة التصميم والبناء والتشغيل هذه عبر إجراءات المناقصات التنافسية الدولية.

التعاقد على تنفيذ الأعمال

لن تكون هناك تعاقدات لاعمال أخرى منفردة يمولها البنك أو أي تمويل مواز آخر.

تعاقدات السلع

لن يمول البنك شراء حزم منفردة من السلع بصورة كلية أو جزئية. سيقدم ممولون مشاركون التمويل اللازم لكافة التعاقدات الإضافية من السلع.

تعاقدات الجهات الاستشارية الأخرى

تتقاسم حكومة هولندا والوكالة الفرنسية للتنمية تمويل كافة الخدمات الاستشارية.

ترتيبات تنفيذ المشتريات

ستتولى وزارة الموارد المائية والري تنفيذ المشروع بالكامل. ونظرا للطبيعة الابتكارية للمشروع، تم تشكيل فريق خاص لتحضيره تحت قيادة منسق المشروع. ويعمل هذا الفريق تحت إشراف وزير الموارد المائية والري مباشرة. وبينما يتولى فريق المشروع أعمال الإدارة والأنشطة اليومية، يقدم عدد من الإدارات والقطاعات في وزارة الري المساندة وخاصة قطاع التوسع الأفقي والمشروعات وهو المسئول عن مشروعات الري "التقليدية" الضخمة، ومصلحة الميكانيكا والكهرباء، وقطاع الري، وقطاع المياه الجوفية، ومعاهد البحوث. ويتولى منسق المشروع إدارة أدوار ومشاركات هذه الكيانات تحت توجيه الوزير واللجنة التوجيهية للمشروع. ومن المتوقع أن يستمر دور هذه الكيانات خلال مرحلتي التصميم والبناء بينما يستمر دور بعضها خلال مرحلة التشغيل أيضا.

وعينت وزارة الموارد المائية والري اتحادا استشاريا، يستخدم أموال منحة من جهة ثنائية مقدمة من حكومة هولندا للمساعدة في استكمال الدراسات التحضيرية وإعداد وثائق التأهيل المسبق والمناقصة. وتم تعيين مستشارين دوليين لمراجعة مسودة كراسة الشروط قبل طرحها.

وفي 19 سبتمبر/أيلول 2006، تم تكليف وحدة تحليل التكاليف التابعة لوزارة الموارد المائية والري بتنفيذ أنشطة المشروع المتعلقة بالتعاقدات والعمل كوحدة إدارة عقد التصميم والبناء والتشغيل. وشارك بعض العاملين بقطاع التوسع الأفقي والمشروعات في أنشطة الإعداد للمشروع، ومن بينها أنشطة التعاقدات ذات الصلة. ومن المقرر دمج عدد من أفراد فريق وحدة تحليل التكاليف وقطاع التوسع الأفقي والمشروعات في وحدة إدارة المشروع بمجرد تشكيلها، لتولي مسئولية التنفيذ. وبينما ترفع وحدة إدارة المشروع تقاريرها مباشرة إلى الوزير، يتولى المنسق إدارة الدعم الفني الذي تقدمه الكيانات المختلفة التابعة لوزارة الموارد المائية والري للوحدة.

ويشمل المرفق 6 مزيدا من التفاصيل الخاصة بترتيبات التنفيذ.

باء. تقييم قدرة الهيئة على تنفيذ التعاقدات

تولى تقييم قدرة فريق المشروع ووحدة الإدارة على تنفيذ إجراءات التعاقدات السيد ماهر أبو طالب كبير الخبير الأول بإدارة الموارد المائية والموظف المعتمد للتعاقدات، بمساعدة السيد هاني السعدني مهندس أول الموارد المائية، والسيد محمد مهنى مهندس العمليات خلال الفترة من 23 مارس/آذار إلى 5 أبريل/نيسان 2007. وتناول التقييم الهيكل التنظيمي لوحدة إدارة المشروع وأنظمة المساندة والرقابة، وإدارة دورة التعاقدات، والتعيينات، وإمساك الدفاتر، والمخاطر العامة.

وأخذ في الاعتبار خلال عملية تقييم المخاطر وتحديد تدابير تخفيف الآثار ما يعتزمه البنك من تمويل حزمة تعاقدات واحدة فقط حيث من المتوقع استكمال دورة التعاقدات التي تخضع لتوصيات إرساء العقد من خلال تعاقدات مسبقة قبل سريان القرض.

ويشير التحليل اللاحق للأنشطة المؤدية إلى إصدار كراسة الشروط إلى أن الأنشطة السابقة على المناقصة والمتعلقة بهذا العقد الوحيد للتصميم والبناء والتشغيل شملت عملية تأهيل مسبق خضعت لمراجعة البنك، مع نشر إعلانات عامة، وإتاحة فترة كافية من الوقت لتقديم العطاءات. وحتى الآن تمت عملية التعاقدات بسهولة ويسر، وبطريقة تتسم بالنزاهة والشفافية. وتتخذ القرارات دون إبطاء، باستخدام مستندات التأهيل المسبق التي وضعت بمساعدة من مستشارين على أساس كراسات الشروط النمطية للبنك، والتي جرى تعديلها لتتناسب مع عقد للتصميم والبناء والتشغيل. وشكلت لجنة تقييم التأهيل المسبق بموجب مرسوم وزاري استعدادا لتلقي وثائق تأهيل المتقدمين وتقييمها. إن الدور المباشر الذي تلعبه وحدة إدارة العقود وقطاع التوسع الأفقي والمشروعات مع مستشاري العملية وفقا لإرشادات البنك الخاصة بالمشتريات إنما يعكس درجة عالية من الثقة.

وتشير نتائج تقييم التعاقدات إلى الحاجة لتوضيح العلاقة بين وحدة إدارة المشروع والكيانات المساندة الأخرى، فيما يتعلق بإجراءات التعاقدات وإدارة العقود. وفي حين أنه يوجد مرسوم وزاري يعهد إلى وحدة تحليل التكاليف بوظيفة التعاقدات، يجب على المرسوم الوزاري الجديد الخاص بتأسيس وحدة إدارة المشروع توضيح أدوار الكيانات الأخرى في المستقبل. وفيما يتعلق بتشكيل لجان تقييم العطاء، فمن المتوقع أن يتم ذلك بموجب مرسوم وزاري نظرا لأهمية المشروع الكبيرة وحجمه الضخم.

ويتألف فريق المشروع التابع لوزارة الموارد المائية والري من مهندسين بارزين يتمتعون بخبرات طيبة في التعاقدات الضخمة أو خبرة دولية أو كليهما. وتتمتع كوادر الوزارة بخبرات فنية كبيرة فيما يتعلق بالتعاقدات الدولية الضخمة. وتشير طبيعة الفريق المكلف والأهمية الكبيرة الممنوحة لهذا المشروع إلى بيئة مواتية للتعاقدات العامة. ولا يعتبر إمساك الدفاتر من بين المخاطر نظرا لأن المشروع يشمل صفقة تعاقدات واحدة فقط. ولأن عقد التصميم والبناء والتشغيل يشمل عناصر جديدة تماما على هيئة التنفيذ مثل البناء المستند إلى الأداء، وتشغيل القطاع الخاص لنظام ري على نطاق واسع فان ذلك يتطلب بعض إجراءات بناء القدرات وهي: (i) تقديم استشارات قصيرة الأجل لمساعدة وحدة إدارة المشروع في مراحل التصميم، والبناء، والتشغيل، و(ii) تدريب وحدة إدارة المشروع على إدارة العقد خلال مرحلة التشغيل. والمساندة التي يقدمها مستشارو الصفقة والمستشارون الدوليون لعملية التعاقدات حتى يتم توقيع العقد تخفف كثيرا من حدة المخاطر خلال هذه المرحلة.

وبينما حددت وزارة الموارد المائية والري بوضوح الإجراءات الإدارية والفنية بدقة، هناك حاجة إلى توثيق خاص بالمشروع. ويهدف اتفاق التصميم والبناء والتشغيل إلى تغطية قضايا تخص المشروع وتتعلق بشركة التشغيل الخاصة. وهناك حاجة إلى توثيق التدابير العامة وتوزيع المسئوليات داخل وحدة إدارة المشروع، ومع الكيانات الأخرى التابعة للوزارة في دليل تنفيذ المشروع الذي يتناول مسائل إدارة العقد. ومن المتوقع وضع الدليل بموجب المكون 3 (التدعيم المؤسسي) للمشروع.

وتعتبر المخاطر الكلية التي تواجه التعاقدات منخفضة. ويلخص الجدول التالي إجراءات تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها.

تدابير تقييم المخاطر وتخفيف حدة الآثار

المخاطر	معدل المخاطر	التخفيف	منذ متى
تكليف واضح من وزارة الموارد المائية والري لوحدة إدارة المشروع بتنفيذ وظيفة التعاقدات	منخفضة-	كلفت وزارة الموارد المائية والري رسميا وحدة تحليل التكاليف وقطاع التوسع الأفقي والمشروعات بالدور الرئيسي في التعاقدات خلال المرحلة الأولى من المشروع، ومنحت وحدة إدارة المشروع ثقة كبيرة لهذه العملية. تعتزم الوزارة إصدار مرسوم آخر بتأسيس وحدة إدارة المشروع. سيتناول المرسوم العلاقة بين الوحدة وكيانات الوزارة، ويؤكد على تكليف الوحدة بوظيفة التعاقدات.	9/19/2006 على الفور
طاقات فريق موظفي التعاقدات في إدارة عقد التصميم والبناء والتشغيل.	متوسطة	سيتم تعيين عدد مناسب من الموظفين في وحدة إدارة المشروع بينهم موظفون أصحاب خبرة في التخطيط وإعداد البرامج وتقدير التكاليف للمشروعات الدولية الضخمة. اقترحت الوزارة تقديم مساندة من جهة استشارية دولية/وطنية للعمل كمستشار لوحدة إدارة المشروع/وحدة تحليل التكاليف فيما يخص إدارة عقد التصميم والبناء والتشغيل. تدعيم طاقات وحدة إدارة المشروع لمراقبة الخطوات الرئيسية في المراحل المختلفة من خلال تقديم المشورة السديدة ومدخلات البرامج والتدريب.	على الفور على الفور
نقص الإجراءات الإدارية والفنية المكتوبة الشاملة	متوسطة	دليل تنفيذ المشروع الذي سيتطرق، من بين أشياء أخرى إلى قضايا إدارة العقد. سيتناول الدليل التكليفات داخل وحدة إدارة المشروع، وأدوار الوحدة فيما يتعلق بالكيانات الأخرى في وزارة الموارد المائية والري.	قبل سريان القرض

جيم. خطة التعاقدات

يوضح الجدول الزمني الموجود في الملحق 1 في هذا المرفق المواعيد الفعلية والمقترحة لتنفيذ الخطوات الرئيسية في تعاقدات عقد التصميم والبناء والتشغيل.

دال. وتيرة الرقابة على التعاقدات

من المستحسن أن تقوم بعثات الرقابة التي تتم كل عامين بزيارات ميدانية لمتابعة إجراءات إدارة عقد التصميم والبناء والتشغيل، وأي قضايا ذات صلة.

مرفق 8 – ملحق

الجدول الزمني لعقد التصميم والبناء والتشغيل

	نشاط التعاقدات	التاريخ	ملاحظات
1	تشكيل فريق وزارة الموارد المائية والري	2004/2005	من خلال الانخراط في الأنشطة التحليلية والاستشارية التي يعتمدها البنك
2	تعيين مستشارين للمعاملة	3/2006	منحة هولندية (300 ألف دولار أمريكي)
3	تشكيل وحدة تحليل التكاليف	9/2006	مرسوم وزاري
4	إخطار التوريدات العامة ونشر دعوات إرسال خطاب النوايا/المذكرة الإعلامية للمشروع	9/2006	نشرة الأمم المتحدة لأعمال التنمية وسوق التنمية والموقع الإلكتروني لوزارة الموارد المائية والري.
5	وثيقة التأهيل المسبق	12/18/2006	أجازها البنك
6	توجيه الدعوة للتأهيل المسبق	1/4/2007	أعلن عنها في الموقع الإلكتروني والصحافة المحلية ونشرة الأمم المتحدة لأعمال التنمية
7	تقديم سابق الخبرة للتأهيل المسبق	3/22/2007	تقدمت ثمانية اتحادات بمشروعات مشتركة
8	استكمال تقييم سابق الخبرة للتأهيل المسبق وإرسال التأهيل المسبق إلى البنك للموافقة عليه.	5/15/2007	وحدة إدارة المشروع ولجنة التقييم
9	تقديم كراسة شروط المناقصة للبنك للموافقة عليها	5/31/2007	تستكمله وحدة إدارة المشروع ومستشارو المعاملة مزمع
10	البنك يصدر موافقة على أساس عدم الاعتراض على كراسة شروط المناقصة	6/15/2007	مزمع
11	وحدة إدارة المشروع تقدم تقريرا عن تقييم التأهيل المسبق	5/28/2007	مزمع
12	البنك يصدر موافقة "على أساس عدم ا الممانعة" على نتائج التأهيل المسبق وبدء إجراءات المناقصة.	6/4/2007	مزمع
13	بدء إجراءات المناقصة	6/30/2007	مزمع
14	ترسية العقد	12/15/2007	مزمع

ستتم صفقة التعاقدات الوحيدة التي يمولها البنك وفقا لأسلوب المناقصات التنافسية الدولية تحت إشراف مسبق من البنك.

المرفق 9: التحليل الاقتصادي والمالي

أولاً. التحليل الاقتصادي:

الافتراضات الرئيسية

تبلغ إجمالي مساحة منطقة الامتياز 190 ألف فدان (79800 هكتار). وستتحقق المزايا الرئيسية للمشروع من زيادة الإنتاج الزراعي، بسبب زيادة المياه المتاحة لتنمية 49 في المائة (نحو 95 ألف فدان) من المساحة غير المزروعة حاليا، ومن تقليل الملوحة. ومن أجل إجراء تقييم اقتصادي للمشروع المقترح، تم إعداد ميزانيات محصول في هكتار واحد لعشرة محاصيل رئيسية في منطقة المشروع. واستخدمت ميزانيات المحاصيل لإعداد سيناريوهات تحاكي وضع "المستقبل بدون المشروع" يستند إلى البيانات الفعلية المتاحة، ووضع "المستقبل مع وجود المشروع"، ولتحديد قيمة للاستثمار المقترح في اقتصاد مصر ككل. ولهذا الغرض، قورنت المزايا الإضافية للمشروع بإجمالي التكاليف. ومن وجهة نظر اقتصادية، يعتبر المشروع قابلا للاستمرار إذا ما كانت المزايا كافية لتبرير الاستثمار. ولتقييم السلامة الاقتصادية للمشروع, استخدم التحليل الإجراءات التالية: (i)معدل العائد الاقتصادي الداخلي (ii) صافي القيمة الحالية و (iii) نسبة المزايا إلى التكاليف.

ووفق سيناريو "المستقبل بدون المشروع" من المفترض أن مساحات المشروع ستستمر تنميتها، لكن بوتيرة بطيئة نسبيا خلال فترة مقبلة تتراوح من سبعة إلى 12 عاما، لكنها ستتدهور في نهاية المطاف حيث ستتفاقم ندرة المياه بصورة كبيرة، وتتزايد مشكلات الملوحة كما يوضح الجدول 1. لذلك، فإن الاستثمارات الخاصة المتواضعة هي فقط التي ستشارك في تحسين نظام الري. ويشمل سيناريو "المستقبل مع وجود المشروع" زيادة توفير المياه، وزيادة مساحات الأراضي المزروعة، والحد من الملوحة.

الجدول 1: المساحة المزروعة حسب مستويات ملوحة التربة
(ألف فدان)

	بدون ملوحة	ملوحة خفيفة	ملوحة متوسطة	ملوحة عالية	المجموع
تعريف الملوحة	< 1 or/g1 ECe 1.6 m/ds	1-3 g/l or 1.6-4.6 ECe	3-6 g/l or 4.6-9.4 ECe	> 6 g/l or > 9.4 ECe	
حاليا	20.7 (30%)	34.5 (50%)	10.35 (15%)	3.45 (5%)	69
المستقبل بدون المشروع	17.25 (25%)	20.7 (30%)	20.7 (30%)	10.35 (15%)	69
المستقبل مع وجود المشروع	95.85 (71%)	20.25 (15%)	14.85 (11%)	4.05 (3%)	135
تغيير المساحة بين سيناريو المستقبل مع وجود المشروع وسيناريو المستقبل بدون المشروع					
مزروعة حديثا	68				68
أراض متروكة على الأرجح			5.85	6.3	12.15
تحول من ملوحة عالية إلى منخفضة في إطار سيناريو المستقبل بدون المشروع (من 69 ألف فدان)		14.25			14.25
منطقة لم تشهد أي تغيير مقارنة بسيناريو المستقبل بدون المشروع	20.7	9.75	10.15		40.6
المجموع	**88.7**	**24**	**16.0**	**6.3**	**135.0**

من المساحة البالغة 69 ألف فدان التي زرعت عام 2004، كان هناك نحو 10 بالمائة فقط مزروعة بمحاصيل حقلية. كما أن قرابة 20 بالمائة من الأراضي كانت تعتبر متوسطة أو عالية الملوحة. ومع استكمال المشروع، ستكون المنطقة مروية جيدا، وبدأ الإنتاج في كل المساحة غير المستغلة ومساحتها 68 ألف فدان، بينما تزيد مساحة المساحة المزروعة من 69 ألف فدان (السيناريو الحالي وسيناريو المستقبل بدون المشروع) إلى 90 ألف فدان في سيناريو المستقبل مع وجود المشروع. وبموجب السيناريو الأخير، ستقل مستويات ملوحة الأرض مع زيادة متماثلة في إنتاجية الأرض المروية، فيما ستستمر زراعة الأراضي المعرضة للفقد بسبب الملوحة العالية. و من المفترض أن تتم هذه التغيرات خلال 12 إلى 20 عاما من بدء المشروع.

غلة المحاصيل يوضح الجدول 2 تأثير ملوحة الأرض على غلة المحاصيل. وتسببت الملوحة في تراجع كبير في غلة الفاكهة والخضروات. ولأنها محاصيل عالية القيمة فإنها تزرع عادة في أراض غير ملحية. ويوضح الجدول التالي متوسط الغلة الحالية للمحاصيل، ومتوسط الغلة المتوقعة في سيناريو المستقبل بدون المشروع والمستقبل مع وجود المشروع على أساس تنوع مستويات الملوحة. ويرجع التحسن في غلة المحاصيل في سيناريو المستقبل مع وجود المشروع إلى انخفاض مستويات ملوحة الأرض التي تحققت من خلال تحسين نوعية مياه الري.

الجدول 2: غلة المحاصيل
(طن للفدان)

	حاليا	المستقبل بدون المشروع	المستقبل مع وجود المشروع
الفاكهة			
الزيتون	4	3	5
الكروم	6	4	8.5
الموالح	6	4	8.6
الخوخ	5	3.5	11
المشمش	6	4	8
الكمثرى	6	4	7
الموز	10	7	18
الخضروات			
الطماطم	10	9	18
البطيخ	7	6	9
الشمام (الكنتلوب)	5	5	9
بطاطا	7	6	11
الخيار	8	7	12
محاصيل حقلية			
القمح	1.5	1.5	2.5
الفول السوداني	6	5	8
الشعير	2	2	4
الذرة	2.5	2	5

وفضلا عن ذلك، يفترض التحليل الاقتصادي عدم حدوث تحولات رئيسية في نمط الزراعة. إذ ستبقى الفواكه والخضروات عالية القيمة هي المحاصيل الرئيسية في المنطقة تليها الخضروات والمحاصيل الحقلية. وفي إطار سيناريو المستقبل بدون المشروع، ستتوقف 5850 فدانا من الأراضي متوسطة الملوحة و6300 فدان من الأراضي عالية الملوحة عن الإنتاج بمستوياته الحالية، لكن إنتاجيتها ستزيد على نحو طفيف في سيناريو المستقبل مع وجود المشروع.

الأسعار الاقتصادية تم إعداد ميزانيات المحاصيل على أساس الأسعار الاقتصادية للمدخلات والمخرجات. وتظهر الأسعار الاقتصادية القيمة الحقيقية للسلع والخدمات للاقتصاد، وتزيل التشوهات التي تسببها القيود المفروضة على العملات ورسوم

الواردات والتراخيص والضرائب والرقابة على الأسعار وغيرها من الإجراءات الحكومية. و تحسب الأسعار الاقتصادية للبضائع التجارية أو البضائع المحتمل الاتجار فيها على أساس القيمة الدولية للبضائع في الخارج، والتي يتم تعديلها حسب تكاليف التجهيز والنقل. والبضائع التجارية وفقا للمشروع هي الفاكهة والخضروات والمحاصيل الحقلية والأسمدة الكيماوية.

وتم تقدير أجر العمالة التي ستستخدم في إنتاج المحاصيل بنحو 14.74 جنيه مصري للعامل يوميا. أما السعر الاقتصادي للطاقة الكهربية فيبلغ 0.085 جنيه مصري للكيلووات، ويعتقد أنه تقدير معقول للتكلفة الاقتصادية الكلية للكهرباء، يعكس تكاليف بناء محطات كهرباء جديدة، وسعر الغاز في السوق العالمية (تكلفة الفرصة البديلة للطاقة الكهربية في مصر).

معدل العائد الاقتصادي تم اختبار الجدوى الاقتصادية للمشروع من خلال تقدير معدل العائد الاقتصادي في ضوء الافتراضات السابقة. ويبلغ معدل العائد الاقتصادي المقدر للمشروع 20 في المائة، وهو ما يعني أن الاقتصاد المصري سيحقق معدل عائد بنسبة 20 في المائة عن طريق تنفيذ المشروع، وهو ما يتجاوز كثيرا تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المحسوبة عند معدل 10 في المائة. ولإظهار تأثير المشروع، جرى حساب ثلاثة معدلات منفصلة للعائد الاقتصادي أحدها لزيادة توفير المياه وآخر لتنمية منطقة الزمام، وثالث لمشروع إجمالي مجمع. ولزيادة توفير المياه وحدها فإن معدل العائد الاقتصادي هو 22 في المائة، بينما يبلغ معدل العائد الاقتصادي لتحسين منطقة الزمام 16 في المائة، و20 في المائة لمشروع إجمالي مجمع. ومن الواضح أن عائدات تحسين توفير المياه تزيد عن عائدات تحسين منطقة الزمام، وهو ما يمكن أن يعزى إلى أن المزارعين يستخدمون بالفعل أساليب ري شديدة الفاعلية. ومع ذلك، فكلاهما لا يمكن تحقيقه إلا بعد استكمال تحسين نظام المياه السطحية لتحسين توفير المياه.

تحليل الحساسية سيتم اختبار معدل العائد الاقتصادي للمشروع فيما يتعلق بالتفاوت في تكاليف المشروع أو منافعه. وسيشمل تحليل الحساسية المخاطر المختلفة التي يمكن أن يواجهها المشروع. كما سيتم اختبار معدل العائد الاقتصادي مقابل التغيرات في الافتراضات الرئيسية، مثل زراعة مساحة أقل من المتوقع من الأرض غير المستغلة أو انخفاض ملوحة الأرض أو غلة المحاصيل.

ثانيا. التحليل المالي

مقدمة

محور التحليل المالي: ركزت الجوانب المالية على :(i) تحديد متوسط مستوى الرسوم وهيكل الرسوم المناسب الذي سيغطي كافة التكاليف خلال عمر المشروع ويضمن تدفقات نقدية مستدامة للمشروع، و (ii) تحديد هيكل مناسب لرأس المال وخطة مالية لزيادة التمويل العام والخاص إلى أقصى درجة ومن بين ذلك مساهمات من المزارعين، و(iii) وضع تقديرات مالية طويلة المدى بغية تقييم الاستدامة المالية للمشروع في ظل الافتراضات الإدارية والمالية المختلفة. وسيُطرح النموذج فضلا عن الافتراضات المالية وافتراضات التشغيل المحددة في التصميم الفني للمشروع الاستثماري على المتنافسين المحتملين من القطاع الخاص، وذلك بهدف إجراء التقييم النافي للجهالة على المخاطر والعائدات المتوقعة لعقد التصميم والبناء والتشغيل المقترح.

نموذج تقديرات مالية كاملة: تم إعداد نموذج تقدير مالي متكامل لمساندة التحليل المالي ولتقييم الآثار المالية للمشروع. صمم النموذج المالي لمحاكاة نشاط مشغل محتمل يركز بصورة أساسية على بناء وتشغيل شبكة لنقل المياه السطحية لتوفير مياه الري لقاعدة من العملاء في غرب الدلتا. ومن المنتظر إجراء هذه الأنشطة على أساس استرداد كافة التكاليف مع الحفاظ على التدفق النقدية الإيجابية. ويشتمل هذا المرفق على التقديرات المالية الكاملة بالإضافة إلى وصف للافتراضات الأساسية والمدخلات المتغيرة. ويتناول النموذج آثار مستويات رسوم المياه وهيكلها وتكاليف التجهيزات الجديدة التي تجري دراستها حاليا. وقد أدمج في الأساس جميع العناصر المهمة للمشروع المقترح في النموذج بهدف تقييم الآثار المالية ذات الصلة وقدرة المشروع على الاستمرار لفترة طويلة وتحديد السنوات الحاسمة التي يمكن أن تشهد عجزا ماليا.

افتراضات التقديرات المالية

وضعت التقديرات المالية وفقا للافتراضات الحاسمة المتعلقة بنطاق مرحلة التنفيذ والبناء.

(أ) استطلعت الأعمال الفنية كيفية تطور الطلب الفعلي استنادا إلى إبداء اهتمام قوي تم قياسه على أساس سيناريو لمستويات محتملة من الرسوم. وتم تقدير نحو 90 ألف فدان سيتم ربطها بالشبكة استنادا إلى إبداء اهتمام فعلي وقعه المزارعون خلال الاستطلاع التفصيلي. وبعد ترسيه العطاء سيكون لدى المشغل الخاص فرصة للتصديق على هذه التقديرات من خلال برنامج اشتراك تعززه اتفاقيات ربط ملزمة قانونا إلى جانب جمع مبلغ التأمين النقدي.

(ب)في الظروف المالية لأي مشروع، يكون هناك سعي للحصول على فترات سماح أطول من أجل الوفاء باحتياجات برنامج البناء. وفي هذه الحالة يلتزم برنامج البناء بفترة تمتد عامين ونصف بعد عام واحد يوضع خلاله التصميم والتعبئة بشكل مفصل بهدف جعل الرسوم ميسورة. وسيكون من المهم بالنسبة للمشغل أن يحقق أقصى استفادة ممكنة من القرض، بحيث يمكن تحديد رسم على أساس أن استهلاك الدين سيستغرق 16 عاما على الأقل – وهي أقصى فترة ممكنة إلى جانب أربع سنوات فترة سماح. وكلما طالت الفترة التي يستغرقها المشغل الخاص في البناء كلما قل الوقت الذي سيحتاجه لاستهلاك تكلفة رأس المال. وبمجرد أن يقع الاختيار على المشغل الخاص، فهو ملزم بأن يبدأ على الفور حيث سيكون لأي تأخير تأثير خطير على قدرته على تحمل تكاليف التشغيل وخدمة الدين.

(ج) يوفر هذا النهج أساسا لتحديد رسوم أساس يمكن للمتنافسين الرجوع إليها في عطاءاتهم.

يتضمن المرفق 9.2 افتراضات مهمة أخرى تم الاستفادة منها في وضع التقديرات المالية.

خطة التمويل

التكلفة التقديرية تقدر تكاليف مكون البنية التحتية للمياه في المشروع المقترح لتغطية 90 ألف فدان بنحو 1.055 مليار جنيه مصري أو 182 مليون دولار أمريكي متضمنة السعر ومخصصات الطوارئ المادية ومتطلبات رأس المال العامل المبدئي. وفضلا عن ذلك ستكون هناك حاجة لمتطلبات تمويل إضافية تبلغ نحو 40 مليون جنيه، من أجل دفع الفائدة خلال فترة البناء وعمولات على تأمين حسن التنفيذ خلال مرحلة البناء. وكل من الفوائد خلال البناء والعمولات على تأمين حسن التنفيذ مدفوعة، لكنها حُمّلت على الأصول الثابتة إلى أن يبدأ تشغيل المشروع. ووصل إجمالي برنامج الاستثمار لمساحة 90 ألف فدان إلى 1.095 مليار جنيه أو 189 مليون دولار. وتم توفير مخصصات طوارئ إضافية بمبلغ 16 مليون دولار تحسبا لزيادة الإقبال من المزارعين على الاشتراك في البداية. وتفترض التقديرات المالية أن البناء الذي يتضمن برنامج الربط سيستكمل بصورة كبيرة خلال عامين ونصف العام منذ أول عملية سحب من حصيلة القرض. وسيتيح ذلك للمشروع أن يبدأ في تحقيق إيرادات في العام الثاني من كل فدان مرتبط بالشبكة في المتوسط، بينما ستبقى أمام المشروع 16عاما لإهلاك حصية القرض على أساس فترة سماح أربع سنوات.

الجدول 3: إجمالي تكاليف الاستثمار عن السنوات المالية 2008-2010
(مليون جنيه)

مكون التكاليف	2008	2009	2010	المجموع
المدخلات	81.06	72.05	27.02	180.13
المعززات الوسيطة	3.76	15.04	18.80	37.59
المعززات الرئيسية الفرعية	58.24	116.49	116.49	291.22
إمدادات الكهرباء	34.82	30.95	11.61	77.38
العوامل الرئيسية	52.88	52.88	26.44	132.20
العوامل الرئيسية الفرعية	9.83	19.65	19.65	49.13
ربط المزارع	13.04	26.09	26.09	65.22
تقاطعات الطرق	5.46	10.92	38.23	54.61
شبكة الطرق	6.43	12.86	45.01	64.30
رأس المال العامل	0.74	2.21	4.42	7.36
المجموع	**266.26**	**359.14**	**333.75**	**959.15**
مخصصات الطوارئ المادية	13.31	17.96	16.69	47.96
مخصصات طوارئ زيادة الأسعار	13.31	17.96	16.69	47.96

إجمالي مخصصات الطوارئ	**26.63**	**35.91**	**33.37**	**95.92**
إجمالي تكلفة الاستثمار	**292.89**	**395.06**	**367.12**	**1,055.07**
الفائدة أثناء أعمال البناء	8.71	14.59	12.96	36.27
العمولة على تأمين حسن التنفيذ	1.74	0.87	0.44	3.05
إجمالي تكلفة الاستثمار	**303.34**	**410.52**	**380.52**	**1,094.38**

خطة تمويل المكون 1: تفترض خطة تمويل شبكة المياه السطحية أن 85 في المائة من تكاليف البنية التحتية التي تبلغ 1055 مليون جنيه ستمول عن طريق حصيلة القروض، أما النسبة الباقية فتأتي من مساهمة المشغل الخاص في حصص رأس المال ومبالغ التأمين النقدي التي يدفعها المزارعون المشاركون. وبينما يسحب المشغل الخاص من تسهيلات القروض يلتزم بالسداد وفقا لرسوم امتياز تستحق خلال 20 عاما مع فترة سماح أربع سنوات لسداد أصل القرض.

الجدول 4: خطة تمويل المكون 1- للسنوات المالية 2008-2010
(مليون جنيه)

الهيكل	**2008**	**2009**	**2010**	**المجموع**
التأمين النقدي من المزارعين	25	19	-	45
سيولة من الداخل	-	24	47.19	71
المساهمة في حصص رأس المال	29	31.72	21.27	82
مساهمة القروض	248.95	335.80	312.05	897
المجموع	**303.34**	**410.52**	**380.52**	**1,094.38**

وعند حساب الفوائد خلال مرحلة البناء والعمولات على التأمين، فمن المتوقع أن تمول القروض ما إجماليه 82 في المائة، بينما يكون المشغل الخاص مسئولا عن توفير 18 في المائة. ومن خلال اتفاقيات الربط سيتمكن المشغل من الاستفادة من مبالغ التأمين النقدي التي سيدفعها المزارعون المشاركون كجزء من متطلبات التمويل. ومن المقدر أن يبلغ إجمالي مبالغ التأمين النقدي 45 مليون جنيه تحتجز كخصوم في حسابات شركة التشغيل الخاصة وتسدد في حالة اختيار المشترك الانسحاب من الشبكة.. وسيقوم المشغل الخاص بعملية الرسملة المبدئية من خلال إنشاء أداة أغراض خاصة بمبلغ خمسة ملايين دولار وكشرط مسبق لتنفيذ عقد التصميم والبناء والتشغيل.

وسيستخدم المشغل الخاص ما يحصّله من أموال من المزارعين في تمويل متطلبات البناء. وفي حين أنه من المتوقع بدء التشغيل في العام الثاني، ستعمل شركة التشغيل الخاصة على تحقيق تدفقات نقدية داخلية في هذين العامين للوفاء ببعض متطلبات الاستثمارات الإجمالية. ومن المقدر أن يزيد ما يتحقق من أموال داخليا على 23 مليون جنيه في 2009، و47 مليون جنيه في 2010.

مستوى الرسوم وهيكلها

الرسوم المحسوبة لتغطية جميع التكاليف: يمثل الجدول 5 مستوى الرسوم المقدرة وهيكلها المقترح. تم حساب متوسط الرسوم لتغطية جميع التكاليف وعن طريق تحديد متطلبات الإيرادات وذلك على أساس سنة التشغيل الأولى كاملة عقب انتهاء فترة البناء، وبلوغ التغطية المنشودة. ويجب أن تغطي العائدات النفقات الرأسمالية، بالإضافة إلى نفقات التشغيل وخدمة الدين، إلى جانب تحقيق إيرادات معقولة على رأس المال خلال فترة استمرار المشروع. وعلى أساس هذه المتطلبات، بلغ متوسط الرسوم 0.394 جنيه للمتر المكعب، بافتراض استرداد جميع مكونات التكلفة. وعلى أساس الفدان الواحد، يبلغ متوسط التكلفة السنوية 1272 جنيها أو 219 دولارا.

رسم من جزءين: كما يوضح جدول 5 التالي، سيدفع كل مزارع مشارك رسما من جزءين: (i) حد أدني من رسم سنوي لتغطية إجمالي تكلفة رأس المال، ورسوم الامتياز وأرباح المشغل الخاص و(ii) رسم حسب الكمية المستخدمة يغطي جميع

تكاليف التشغيل والتي ستكون عرضة للزيادة إذا دعت الضرورة وفقا لصيغة من التعديلات محددة سلفا. ويقدم هذا النهج أساسا لفرض رسم أساس يتمكن المزارعون مقابل دفعه من التعبير عن رغبتهم في الانضمام إلى الشبكة الجديدة ودفع مقابل الحصول على خدمة مياه الري.

الجدول 5: تحليل الرسوم

	المبالغ بالجنيه
هيكل الرسوم	
الرسم السنوي الثابت (للفدان)	591.4
رسم التمويل السنوي الثابت وهامش الربح (للفدان)	680.6
الرسم السنوي الثابت (للفدان)	1272
الرسم السنوي الثابت (للمتر المكعب)	.244
الرسم الكمي للتشغيل والصيانة (للمتر المكعب)	.15
الرسم الكمي الإجمالي مفترضا التوزيع الكامل لنحو 5200 متر مكعب/سنويا	0.394
إجمالي الرسم الكمي بالدولار	**$0.0679**

الأداء المالي المستقبلي

يلخص جدول 6 الأداء المالي والتشغيلي التقديري لبداية مفترضة للبناء في 2008، على أن يبدأ التشغيل الكامل في 2010.

الجدول 6: الأداء المالي المستقبلي (في فترات ثابتة)

مؤشر السوق والطلب، الحدود الأصلية، قناة مفتوحة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
عائدات التشغيل (مليون جنيه)	146	183	183	183	181	181	181	181
صافي الدخل (مليون جنيه)	15	14	16	20	23	27	31	35
إجمالي الأصول (مليون جنيه)	1,051	1,067	1,027	990	957	929	904	883
نسبة الدين/رأس المال (الوقت)[11]	8.89	7.83	6.03	4.86	3.89	3.08	2.42	1.89
متوسط الرسوم (جنيه/متر مكعب)	0.394	0.394	0.394	0.394	0.391	0.391	0.391	0.391
فقد المياه	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%
تغطية خدمة الدين (الوقت)	2.18	1.75	0.97	1.01	1.04	1.08	1.12	1.17
معدل التشغيل	37%	37%	37%	37%	37%	37%	37%	37%
معدل العائدات	10.2 %	7.5%	8.6%	10.7 %	12.8 %	15.0 %	17.1 %	19.3 %
العائد على الأصول	1.4%	1.4%	1.6%	2.1%	2.6%	3.2%	3.8%	4.5%
العائد على حقوق الملكية	14.8 %	11.9 %	12.0 %	13.1 %	13.4 %	13.6 %	13.4 %	13.1 %

[11] نسبة الدين إلى حقوق الملكية وهي 1.0 مرة تشير إلى هيكل رأس المال 50% إلى 50%. وعلى ذلك، فإن هيكل رأس المال البالغ 75% من الدين إلى 25% من حقوق الملكية يعادل نسبة الدين/حقوق الملكية البالغة 3 مرات.

معدل العائد: كما يوضح الجدول 6 ، ستعزز الرسوم الوضع المستدام ماليا الذي من المتوقع أن يتحسن مع الوقت خلال فترة التقديرات. ويقدر معدل العائد المالي الداخلي إلى إجمالي رأس المال الاستثماري بنسبة 9.26 في المائة على أساس أسعار ثابتة. وجرى حساب العائد إلى رأس المال (شاملا كلا من مساهمات المشغل الخاص والمزارعين المشاركين) عند 20 في المائة، مما يزيد من جاذبية المشروع للمستثمرين المحتملين. *ولضمان ظروف مالية مرضية للمشروع، ستنظم الترتيبات الرقابية الاقتصادية بحيث تضمن إجراء تعديلات سعريه لاسترداد أي زيادة في التكاليف وتحقيق عائد مناسب على إجمالي رأس المال الاستثماري ورأس المال المدفوع.* علاوة على ذلك، ستضمن الإجراءات التنظيمية الاقتصادية نسبة لتغطية خدمة الدين تبلغ *1.00* مرة على الأقل بداية من 2012.

الفترة الحاسمة للاستدامة المالية: كما يوضح الجدول 6، من المرجح أن يمر المشروع بفترة حاسمة عام 2010 فيما يتعلق بالتمويل المستقبلي. ففي هذا العام، من المقرر أن يبدأ التشغيل الكامل وسيكون إنشاء عملية التغطية أمرا حاسما. وكما سبقت الإشارة، فإن أي تأجيل في استكمال المشروع أو في برنامج الربط ستكون له عواقب مالية وخيمة حيث أنه أيضا العام الذي يسبق بدء خدمة الدين بصورة كاملة. وفي عام 2012، من المتوقع أن تكون تغطية خدمة الدين 1.0، مما يعزز هذه النقطة. ومن المتوقع أن تشهد الإيرادات والتكاليف استقرارا في السنوات التالية، مما سيسمح بتحسن الوضع المالي بصورة كبيرة مع مرور الوقت.

شروط السيناريو المواتي: يعتمد السيناريو المواتي من الناحية المالية اعتمادا كبيرا كما هو متصور على قدرة المشروع على:(i) الالتزام ببرنامج بناء يستغرق عامين ونصف العام، (ii) تحقيق التقديرات الخاصة باستعداد المزارعين للربط بالشبكة، و (iii) الإبقاء على مستويات مناسبة للرسوم.

التوقعات المالية التفصيلية (2008-2018)

ملخص المؤشرات المالية الرئيسية

مليون جنيه

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ضوابط التقديرات											
العملة	مليون جنيه										
الأسعار/التكاليف:	ثابتة										
سعر الصرف:	الدولار يعادل 5.8 جنيه										
معدل التضخم المحلي	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0
معدل التضخم الخارجي	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0
سعر الصرف (جنيه إلى دولار واحد)	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
نتائج التشغيل											
إيرادات التشغيل	-	69	146	183	183	183	181	181	181	181	181
مصروفات التشغيل	-	25	54	67	67	67	67	67	67	67	67
صافي الدخل	-	4	15	14	16	20	23	27	31	35	39
السيولة من العمليات	-	43	92	115	115	115	115	114	114	114	114
نسبة التشغيل		%37	%37	%37	%37	%37	%37	%37	%37	%37	%37
إجمالي الأصول	323	698	1051	1067	1027	990	957	929	904	883	865
رأس المال العامل	(25)	(40)	(35)	15	(44)	(43)	(39)	(30)	(18)	(2)	18
رأس المال العامل (أيام)		(575)	(237)	82	(234)	(231)	(207)	(163)	(97)	(11)	96
كفاءة التشغيل											
المساحة الإجمالية للمنطقة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فدادين تسقى بالمياه السطحية	-	53520	89200	89200	89200	89200	89200	89200	89200	89200	89200
النسبة المئوية للتغطية	%0	%60	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
متوسط الرسوم (جنيه/متر مكعب)	-	0.394	0.394	0.394	0.394	0.394	0.391	0.391	0.391	0.391	0.391
متوسط الرسم السنوي للمياه للفدان	-	2049	2049	2049	2049	2049	2033	2033	2033	2033	2033
إنتاج المياه سنويا (ألف متر مكعب)	-	177490	378645	473306	473306	473306	473306	473306	473306	473306	473306
كمية المياه المباعة سنويا (ألف متر مكعب)	-	173940	371072	463840	463840	463840	463840	463840	463840	463840	463840

المياه المفقودة	-2%	-2%	-2%	-2%	-2%	-2%	-2%	-2%	-2%	-2%	-2%
نسب الأداء المالي											
حسابات المدينين (أيام)	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
النسبة الحالية	0.43	0.17	0.34	1.28	0.61	0.61	0.65	0.73	0.84	0.98	1.16
نسبة الدين/حصص رأس المال	8.58	9.04	8.89	7.83	6.03	4.86	3.89	3.08	2.42	1.89	1.47
تغطية خدمة الدين		2.53	2.18	1.75	0.97	1.01	1.04	1.08	1.12	1.17	1.21
نسبة التمويل الذاتي	0.0%	5.7%	12.4%								
العائد على الإيرادات		5.4%	10.2%	7.5%	8.6%	10.7%	12.8%	15.0%	17.1%	19.3%	21.5%
العائد على الأصول	0.0%	0.5%	1.4%	1.4%	1.6%	2.1%	2.6%	3.2%	3.8%	4.5%	5.3%
العائد على حقوق الملكية	0.0%	5.8%	14.8%	11.9%	12.0%	13.1%	13.4%	13.6%	13.4%	13.1%	12.8%
برنامج الاستثمار	303	411	381	-	-	-	-	-	-	-	-
مشروع استثماري	293	395	367	-	-	-	-	-	-	-	-
العمولة على التأمين	2	1	0								
الفائدة المرسملة	9	15	13	-	-	-	-	-	-	-	-
الخطة المالية	303	411	381	-	-	-	-	-	-	-	-
المساهمات في حصص رأس المال	29	32	21	-	-	-	-	-	-	-	-
القرض 1	249	336	312	-	-	-	-	-	-	-	-
القرض 2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القرض 3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قروض قائمة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تمويل داخلي	25	43	47	-	-	-	-	-	-	-	-

بيان الدخل المجمع

مليون جنيه

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إيرادات التشغيل											
قيمة خدمة نقل المياه	-	69	146	183	183	183	181	181	181	181	181
بعد خصم: ضريبة القيمة المضافة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي قيمة خدمة نقل المياه	-	69	146	183	183	183	181	181	181	181	181
الربط والرسوم الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي إيرادات التشغيل	-	69	146	183	183	183	181	181	181	181	181
مصروفات التشغيل											
تكاليف مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تكاليف الكهرباء	-	18	38	48	48	48	48	48	48	48	48
الصيانة للعملاء	-	7	16	20	20	20	20	20	20	20	20
العاملون الميدانيون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النقل والمعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تشغيل وصيانة القنوات والأبنية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أعمال الإصلاح وصيانة محطة الضخ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصروفات تشغيل أخرى	-	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
إجمالي مصروفات التشغيل	-	25	54	67	67	67	67	67	67	67	67
هامش المساهمة المباشرة	-	43	92	115	115	115	114	114	114	114	114
مصروفات الإهلاك	-	24	37	37	37	37	37	37	37	37	37
العمولة على تأمين التنفيذ	-	1	1	2	2	2	1	1	1	1	1
رسوم الفائدة	-	15	39	63	31	57	53	49	45	41	37
مصروفات غير	-	40	77	102	100	96	91	87	83	79	75

تشغيلية الدخل قبل خصم الضرائب	-	4	15	14	16	20	23	27	31	35	39
الضرائب على الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي الربح/(الخسارة)	-	4	15	14	16	20	23	27	31	35	39

مليون جنيه	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول											
الأصول الثابتة											
الأرض	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
محطات الرفع	303	714	1094	1094	1094	1094	1094	1094	1094	1094	1094
بعد خصم: حسابات الإهلاك	-	24	61	98	136	173	210	247	284	322	359
صافي الأصول الثابتة	303	690	1033	996	959	922	884	847	810	773	736
عمل في مرحلة التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الأصول الثابتة	303	690	1033	996	959	922	884	847	810	773	736
أصول أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أصول متداولة											
سيولة	-	2	4	6	6	6	6	6	6	6	6
ودائع قصيرة الأجل	19	-	0	49	45	46	51	59	71	87	108
نفقات سابقة الدفع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حسابات المدينين (صافي)	-	6	12	15	15	15	15	15	15	15	15
مخزونات الاحتياطي	-	1	1	2	2	2	2	2	2	2	2
إجمالي الأصول المتداولة	19	8	18	71	68	69	73	81	94	110	130
إجمالي الأصول	323	698	1051	1067	1027	990	957	929	904	883	865
الالتزامات/صافي الأصول											
رأس المال											
رأس المال المدفوع	-	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
أرباح محتجزة	-	4	19	32	48	68	91	118	149	184	223
منح ومساهمات أخرى	29	61	82	82	82	82	82	82	82	82	82
إجمالي صافي الأصول	29	65	101	115	130	150	173	200	231	266	305
الاقتراض											
القروض القائمة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القرض 1	249	585	897	897	841	785	729	673	616	560	504

القرض 2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القرض 3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التزامات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بعد خصم: الشريحة الحالية من دين طويل الأجل	-	-	-	56	56	56	56	56	56	56	56
إجمالي القروض الالتزامات الجارية	249	585	897	897	785	729	673	616	560	504	448
حسابات الدائنين	-	4	9	11	11	11	11	11	11	11	11
فوائد مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وداع الضمان	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
التزامات جارية أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشريحة الحالية من ديون طويلة الأجل	-	-	-	56	56	56	56	56	56	56	56
إجمالي الالتزامات الجارية	45	49	54	56	112	112	112	112	112	112	112
إجمالي الالتزامات وصافي الأصول	323	698	1051	1067	1027	990	957	929	904	883	865

افتراضات التقديرات المالية

أولاً. مقدمة

تم وضع نموذج لتقدير مالي متكامل بغرض تعزيز التحليل المالي لمشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا، وتقدير ما يمكن أن يتعرض له المشروع من آثار مالية لخيارات السياسات المختلفة والتي تخضع للدراسة حاليا. ويتناول النموذج آثار مستويات رسوم المياه وهيكلها وتكاليف التجهيزات الجديدة التي تجري دراستها حاليا. وقد أدمج في الأساس جميع العناصر المهمة للمشروع المقترح في النموذج بهدف تقييم الآثار المالية ذات الصلة وقدرة المشروع على الاستمرار لفترة طويلة وتحديد السنوات الحاسمة التي يمكن أن تشهد عجزا ماليا. ويقبل النموذج المالي كمدخلات كلا من الافتراضات الأساسية بشأن الإيرادات، ونفقات التشغيل، والاستثمارات الجديدة والمصروفات الرأسمالية الجارية، وكفاءة الإدارة المالية وأداء التشغيل الحالي، فضلا عن الافتراضات الأخرى الخاصة بالتمويل وإهلاك القروض القائمة..

والهدف هو جمع معلومات مالية عن مختلف المقترحات الفنية حتى يتمكن المزارعون و المسئولون عن السياسات من اتخاذ القرارات، و للخروج بتوصيات بشأن نموذج معاملات لتنفيذ المشروع. وتتألف هذه المنهجية من:(i) إعداد تقدير مالي تفاعلي كامل بإمكانه تقديم حلول مالية في إطار سيناريوهات مختلفة للتكاليف، والرسوم، والكميات المستخدمة، (ii) وضع افتراضات تمويلية معقولة تكون مدمجة في إطار نموذج تقديرات مالية كافتراضات أساسية، (iii) إدراج ضرائب وسياسات أخرى قابلة للتطبيق يمكن أن تؤثر على التقديرات المالية،(iv) محاكاة خيارات فنية مختلفة للمشروع، (v) حساب بيانات التكاليف الاستثمارية وتكلفة التشغيل والصيانة، ووضع تكاليف تقديرية لكل وحدة حتى يتسنى للمزارعين اتخاذ القرار بشأن المشاركة في الشبكة الجديدة، و (vi) وضع إطار عمل لتحديد الرسوم وإدخال تعديلات مع الوقت.

ثانيا. برنامج تمويل شراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروع غرب الدلتا

صمم النموذج المالي لمحاكاة نشاط المشغل المحتمل (عام أو خاص) الذي يركز بصورة أساسية على بناء وتشغيل شبكة لنقل المياه السطحية لتوفير مياه الري لقاعدة من العملاء. ومن المنتظر إجراء هذه الأنشطة على أساس استرداد كافة التكاليف مع الحفاظ على التدفق النقدية الإيجابية. وأخذ في الاعتبار المبادئ المحاسبية والمالية المطبقة بصورة عامة لمحاكاة مبادئ الإدارة المالية قدر الإمكان، حتى يطبقها المشغل في إطار مشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا. وبالتالي، سيخصص إجمالي الأموال المتاحة عن طريق مصادر التمويل الداخلية والخارجية على أساس أولويات بعينها يحددها مديرو الشئون المالية. في المقام الأول يكون التركيز على الوفاء بمتطلبات رأس المال العامل، والتزامات خدمة الدين، وذلك بغية تمويل العمليات الجارية من المشروع. ثم يأتي بعد ذلك توفير المتطلبات الاستثمارية الجديدة، أولا عن طريق باقي الأموال التي يجري تحصيلها داخليا ثم من خلال ديون مضمونة وعن طريق تمويل جديد لحصص رأس المال. و بشكل خاص، يتم اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي، ومن بينها الاقتراض ومساهمات في حصص رأس المال، كمتغيرات مستقلة بهدف سد أي عجز تمويلي قد يحدث بين المصروفات الرأسمالية التقديرية والسيولة المتاحة المتبقية، وذلك بعد الوفاء بالتزامات خدمة الدين ورأس المال العامل. وعلى ذلك، لا يسحب النموذج إلا الأموال الضرورية للغاية لسد احتياجات المشروع، مع الحفاظ على مستويات مناسبة من رأس المال العامل.

وفي البداية يعاد استثمار فوائض السيولة السنوية في ودائع قصيرة الأجل تجني أقل معدل من العائدات. وسيتم تمويل أي عجز في السيولة خلال أي سنة من الفترة محل التقديرات، أولا من خلال بيع الزيادة في الودائع قصيرة الأجل أو أي أصول متداولة، مع الحفاظ على مستوى ملائم من الأصول المتداولة للوفاء بالمتطلبات الجارية لرأس المال العامل. ولا يعتبر اللجوء إلى دين غير محدد الأجل خيارا لسد العجز في السيولة خلال السنوات الأخيرة من الفترة محل التقديرات. لذا، تعتبر المساهمات الجديدة في حصص رأس المال هي المصدر الأخير الوحيد لتمويل أي عجز في السيولة في نهاية العام. ومع ذلك، حيث أن هذه المساهمات الإضافية في حصص رأس المال قد لا تكون بالضرورة محددة أو مفترضة في مستهل هذا التقييم، تم في البداية مراجعة افتراضات أخرى مثل تقليل حجم البرنامج أو زيادته من أجل التوصل إلى حل عملي. على جانب آخر، إذا لم تكن هناك طريقة ممكنة لتحقيق ذلك مع الحفاظ على سلامة المشروع، ستكون هناك بالتالي ضرورة لافتراض مساهمات إضافية في حصص رأس المال من خلال الاتفاق مسبقا مع المشغل الخاص والمزارعين والحكومة المصرية.

ثالثا. مبادئ محاسبية هامة

تشمل التقديرات عددا من المبادئ المحاسبية الهامة لتفسير العمليات والقوائم المالية لمشروع غرب الدلتا. ومن بينها:

(1) ***المحاسبة على أساس الاستحقاق*** تسجل الإيرادات والنفقات على أساس الاستحقاق، حيث تخضع التحصيلات والمدفوعات لضوابط الإدارة المالية المتفق عليها.

(2) ***التكلفة التقديرية لسنة الأساس*** تم تقدير تكاليف البناء على أساس أسعار عام 2005، ثم عدلت وفقا لأسعار نهاية عام 2006 من خلال تعديلات فنية وتدريجية.

(3) ***فترة البناء*** يعد البناء عملية جارية حتى يستكمل وتبدأ مرحلة التشغيل. خلال هذه الفترة، تحمل فوائد الدين وعمولات سندات ضمان التنفيذ إلى أصول رأسمالية، مثلها في ذلك مثل أي نفقات أخرى تسبق التشغيل. ويبدأ إهلاك الأصول الثابتة بمجرد تشغيلها. وحالما يتم الوصول إلى وضع التشغيل، يتم إهلاك الأصول الثابتة والفوائد المحولة إلى أصول رأسمالية والنفقات الأخرى السابقة على التشغيل وذلك على مدار فترة معينة من الوقت في ضوء سنوات عمر المشروع.

(4) ***خسائر النقد الأجنبي*** تفترض التقديرات أن القرض والأصول الثابتة الخاصة بالمشروع المقترح ستسجل في حسابات الحكومة المصرية والتي ستتحمل أيضا مخاطر العملة. وبموجب ترتيبات عقد التصميم والبناء والتشغيل، يلتزم المشغل الخاص بدفع رسم امتياز محسوبا على أساس المبلغ الفعلي المسحوب من القرض بمعدل فائدة ثابت 7 في المائة، وهو ما سيزيد 3 إلى 3.5 نقطة أساس على تكلفة الأموال التي تتحملها الحكومة المصرية لتغطية الخسائر المقدرة في أسعار العملة.

(5) ***إعادة تقييم الأصول الثابتة*** في الوقت الحالي، لا تسمح قواعد المحاسبة في مصر بإعادة تقييم الأصول الثابتة التي سجلت بتكلفتها الأساسية في الدفاتر. وبالتالي، لا تتضمن التقديرات صيغة رسمية لإعادة تقييم الأصول.

(6) ***المساهمات في صناديق الرعاية الاجتماعية والمؤسسات*** من المتوقع أن يقوم المشروع المقترح بتحويل أرباح محتجزة إلى ودائع بنكية.

افتراضات التقديرات المالية

ضوابط التقديرات العامة

(أ) ***فترة التقدير:*** تمتد الفترة الإجمالية للمشروع نحو 30 عاما، ابتداء من السنة المالية 2008. ويمكن للمشغل الخاص أن يستفيد من الشبكة في تحقيق أرباح بالنسبة للفدادين المرتبطة بالشبكة بداية من العام الثاني من الإنشاءات.

(ب)***العملة:*** ملايين الجنيهات المصرية: جرى تقدير المكون الأجنبي في تكلفة رأس المال وحسابه بالجنيه المصري وفقا لأسعار الصرف الحالية.

(ج) ***سعر الصرف*** تم تقدير نشاط البناء والتشغيل لعام 2008 وما بعده على أساس سعر صرف الجنيه عند 5.80 جنيه للدولار.

(د) ***المعدلات التدريجية للأسعار والتكلفة:*** حددت بنود الإيرادات والنفقات كمستويات ثابتة ما عدا للمخصصات الطارئة لزيادة الأسعار ومن بينها تقديرات تكاليف المشروع.

(ه) ***الضرائب على الدخل والضرائب الأخرى*** بنيت التقديرات المالية قبل خصم الضرائب. ومع ذلك، سيخضع صندوق الأغراض الخاصة لضريبة الدخل على الشركات بمعدل 20 في المائة، وغيرها من ضرائب القيمة المضافة.

وعلاوة على ذلك، تشمل تكلفة الاستثمار في المعدات المستوردة الجمارك وضريبة المبيعات. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع القيمة الكلية للعقد لضريبة مبيعات بنسبة 2.9 في المائة وهو ما ينعكس في زيادة تكلفة الاستثمار.

(و) ***الإهلاك*** تشكل الأشغال العامة ومحطات الضخ والمعدات الميكانيكية الكهربية بصورة أساسية الجزء الأكبر من الأصول الثابتة لمشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا. وتم تقدير إهلاك الأصول الثابتة خلال فترة تشغيل المشروع.

الافتراضات الخاصة بالإيرادات

(أ) ***معدلات المياه*** سيدفع المزارعون رسوما لاسترداد التكاليف (تكاليف مباشرة)، بالإضافة إلى هامش مساهمة يمثل عائدا لشركة التشغيل الخاصة على مساهمتها في حصص رأس المال. وسيدفع كل مزارع مشارك رسما من جزئين: (i) حد أدني من رسم سنوي لاسترداد الجزء النسبي من إهلاك الأشغال العامة، ومن ذلك عائد المشغل الخاص على استثماراته الرأسمالية، و(ii) رسم على الكميات المستخدمة لاسترداد نفقات التشغيل والصيانة المتغيرة على أساس الاستخدام الفعلي.

(ب) سيتمكن المشغل الخاص من تنفيذ الشبكة وتشغيل أجزاء منها قبل استكمال البرنامج ككل. وسيتيح ذلك للمشغل تحقيق أرباح خلال العام الثاني والثالث من عملية البناء تقدر بنحو 24 مليون جنيه و47 مليون جنيه على التوالي، والتي ستستخدم أيضا في تمويل متطلبات البناء خلال نفس الفترة.

نفقات التشغيل والصيانة: يظهر الجدول 7 تقديرات التكلفة الإجمالية للصيانة والتشغيل خلال التشغيل الكامل لمساحة 90 ألف فدان:

الجدول 7: تكلفة التشغيل والصيانة
(بالمليون جنيه)

المكونات الفرعية للتشغيل والصيانة		
التشغيل والصيانة 1	الوعي العام وبرنامج الرصد	0.09
التشغيل والصيانة 2	برنامج تشغيل الشبكة وصيانتها	19.71
التشغيل والصيانة 3	الاستهلاك	47.58
المجموع		**67.38**

مرة أخرى، تم وضع التكلفة التقديرية على أساس أسعار ثابتة. ومع ذلك، ستخضع الرسوم المتغيرة للتعديل حسب معدل التضخم كما نص اتفاق التصميم والبناء والتشغيل. وسيراجع هذه التعديلات المكتب التنظيمي الذي سيكون مقره وزارة الموارد المائية والري.

ويغطي إجمالي تكلفة التشغيل 2 في المائة من المياه المفقودة في القناة الرئيسية وشبكة التوزيع والتي أدرجت في حسابات تكلفة التشغيل. وبالتالي تفترض التكلفة التقديرية ضرورة ضخ 5306 أمتار مكعبة للفدان عند المدخل حتى يحصل المزارعون على استحقاقاتهم التي تبلغ 5200 متر مكعب للفدان سنويا. وسيتحمل المشغل الخاص أي خسائر إضافية في الكفاءة تزيد على نسبة 2 في المائة المسموح بها.

المصروفات الرأسمالية سيتم تنفيذ أشغال عامة (الفرع الرئيسي والقنوات الفرعية) لربط كل 100 فدان من المزارع بدون رسوم للربط. وربما يتنازل المشغل الخاص حسب تقديره عن رسم ربط منفصل وذلك مقابل تركيب عداد للعملاء الذين تقل مساحتهم المرتبطة بالشبكة عن 100 فدان.

فترة البناء تشير التقديرات إلى أن فترة البناء ستستغرق عامين ونصف العام، حيث سيكون من المهم للمشغل الخاص أن يحقق أقصى استفادة من القرض إذ أنه يمكن تحديد الرسم على أساس سداد القرض على 16 سنة على الأقل مع فترة سماح أربع سنوات، يقوم خلالها المشغل الخاص بربط 33450 فدانا و 71360 فدانا في المتوسط خلال العامين الثاني والثالث على التوالي. من المفترض أن الجدول الزمني لعملية البناء تحدد على أساس تحقيق انجازات رئيسية موضحة فيما يلي:

الجدول 8: الانجازات الرئيسية لعملية البناء

	2008	**2009**	**2010**
النسبة المئوية للاستكمال	28%	37%	35%

مصادر التمويل

(أ) ***القروض وأسهم رأس المال*** تمول القروض (من البنك والوكالة الفرنسية للتنمية) نحو 85% من برنامج الاستثمارات المقدرة، بينما ستمول نسبة 15% المتبقية من رأسمال يقدمه المشغل الخاص والمزارعون المشاركون.

الجدول 9: السحب من القرض
(بالمليون جنيه)

	2008	2009	2010
الرصيد الافتتاحي	249	249	585
الإضافات		336	312
رصيد معلق، رصيد مستحق	**249**	**585**	**897**

(ب) ***أجل استحقاق القرض وفترة السماح.*** يستحق القرض الممنوح للمشغل الخاص بعد 20 عاما مع فترة سماح أربع سنوات على أصل القرض. يتم إهلاك القرض على مدار 16 عاما للحفاظ على مستوى الرسوم عند أقل معدل ممكن.

ضمان لحسن الأداء يحصل ضمان حسن الأداء بقيمة 15 مليون دولار عند بدء الإنشاءات، ويبقى قائما حتى يظهر المشغل الخاص قدرة على تشغيل المشروع وخدمة الدين. تخفض قيمة الضمان بمجرد التأكد من القدرة على سداد خدمة الدين. ومن المتوقع أن يحدث ذلك خلال سبع سنوات، حيث سيخفض المبلغ إلى خمسة ملايين دولار.

الافتراضات الفنية

(أ) ***صافي مساحة المنطقة:*** 90 ألف فدان في القطاع الجنوبي من منطقة غرب الدلتا.

(ب) ***منطقة الربط:*** مائة في المائة من المساحة الإجمالية. والحد الأدنى لوحدة الربط في المشروع 100 فدان.

(ج) **التأمين النقدي** بمجرد التوقيع على الاتفاق النهائي مع المشغل، سيُطلب من المزارعين دفع تأمين نقدي لضمان التزامهم. ولأغراض التقدير، تمثل الإيداعات عن العشرين عاما الأولى ثلاثة شهور من الرسوم الإجمالية التي تبلغ 0.394 جنيه محسوبة على أساس الاستفادة الكلية من 5200 متر مكعب سنويا. وبتطبيق الشروط ذاتها، ستخضع العشر سنوات المتبقية للرسوم السائدة.

تحليل الحساسية: تم وضع سيناريوهات مختلفة لاختبار التفاوت في الرسوم في ضوء كثافة الربط داخل المنطقة المستهدفة.

الجدول 9: تحليل الحساسية

	ثابت الرسم	رسم كمي	المجموع الرسم	المدفوعات السنوية الثابتة/فدان
حالة الأساس 100%	0.24 جنيه	0.15 جنيه	0.39 جنيه	1,272 جنيه
الربط بنسبة 90%	0.26 جنيه	0.15 جنيه	0.41 جنيه	1,350 جنيه
الربط بنسبة 85%	0.27 جنيه	0.16 جنيه	0.43 جنيه	1,397 جنيه
الربط بنسبة 80%	0.28 جنيه	0.16 جنيه	0.44 جنيه	1,447 جنيه

المرفق 10: قضايا السياسات الوقائية

السياسات الوقائية المطبقة

للبنك عشر سياسات وقائية (بالإضافة إلى سياسة إفصاح عام) تضمن إبداء الاهتمام المناسب بالتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع. و تقوم هذه السياسات على مبدأ أساسي هو عدم إلحاق أي أضرار وتحقيق منافع، وتقدير الآثار والمخاطر في وقت مبكر من دورة المشروع، وتفضيل الحيلولة دون وقوع أضرار على التخفيف من حدتها، وتشجيع المنافع الاجتماعية والبيئية. والمقترض هو المسئول عن ضمان تنفيذ هذه السياسات.

وفيما يتعلق بالالتزام بالسياسات الوقائية، صُنف المشروع المقترح ضمن الفئة أ. وحددت صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة ثلاث سياسات وقائية ينبغي تفعيلها: التقييم البيئي (OP 4.01)، و(إدارة مكافحة الآفات (OP4.09)، والمجاري المائية الدولية (OP7.50). كما حددت ثلاث سياسات أخرى يمكن تفعيلها: إعادة التوطين القسري (OP 4.12)، والممتلكات الحضارية المادية (OP 4.11) ، والموائل الطبيعية (4.04).

قدم فريق المشروع دراسة الإطار المتكامل لتقييم الصرف والتي تلقي نظرة متكاملة على الري (وتشمل الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمشروع المقترح). وقامت الدراسة بدور مهم في إلقاء الضوء على قضايا بيئية واجتماعية رئيسية. وقدمت هذه الدراسة، إلى جانب دراسات فنية أخرى، أساسا مستنيرا قامت عليه مرحلة الإعداد لوثيقة الصلاحيات والاختصاصات لتقييم الأثر الاجتماعي البيئي/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بحيث يمكن استكشاف بدائل مناسبة، وتدابير لتخفيف الآثار يفترض أن تفي بالالتزام الكامل الذي تتطلبه إرشادات البنك من أجل مشروع ينتمي للفئة "أ". وسيتم أيضا وضع بروتوكول رصد وإشراف في إطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. يجب أن تبدأ عملية تقييم الأثر الاجتماعي البيئي/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بعد فترة قصيرة وتستكمل خلال ستة أشهر. وعندها، سيتم تحديث هذا المرفق وفقا لأحدث النتائج.

تقييم قضايا تتعلق بكل سياسة تشغيلية سيتم تفعيلها

تشمل القضايا الرئيسية التي أثيرت ونوقشت في التقييم البيئي العام **(OP 4.01)**:(i) سحب المياه من النيل على حساب استخدامات من خارج منطقة المشروع، و(ii) استمرار استخدام المياه الجوفية إلى جانب المياه السطحية، و (iii) تنمية المنطقة نتيجة لتكثيف الزراعة. وتم تقييم الآثار الناتجة عن هذه القضايا، وطرحت تدابير للتخفيف من حدتها لضمان فاعلية تقليل الآثار السلبية. ويجب أن يعود المشروع خلال تنفيذه بمنافع بيئية إيجابية فيما يتعلق بإعادة تغذية المياه الجوفية، والإدارة الأكثر فاعلية للمياه من خلال تحقيق وفورات في التكلفة عند استخدام المياه.

تم تفعيل السياسة OP 4.12 المعنية **بإعادة التوطين القسري** وإعداد إطار سياسة إعادة التوطين. والهدف من هذا الإطار هو تقديم أهداف ومبادئ لإعادة التوطين، وترتيبات تنظيمية وآليات لتمويل أي عملية لإعادة التوطين أو الاستحواذ على الأراضي ربما تكون ضرورية لتنفيذ المشروع. سيجري التماس موافقة البنك على سياسات إعادة توطين مرتبطة بمواقع معينة وتتسق مع إطار السياسات بمجرد أن يتوفر مزيد من المعلومات المحددة عن المشروع. ستتطلب القضايا/المكونات التالية على الأرجح سياسات لإعادة التوطين: (أ) ربما يتأثر بعض الناس على طول فرع رشيد بسبب ارتفاع مستوى المياه. ومع ذلك، من المرجح أن تكون أعدادهم ضئيلة إذ يتوقع أن تكون التغييرات الهيدرولوجية التي ستحدث لنهر النيل من جراء المشروع محدودة. (ب) ستكون عمليات نزع الملكية وتغيير حقوق المرور المؤقتة والدائمة مطلوبة لبناء وصيانة شبكة المواسير الممتدة تحت سطح الأرض والبنية التحتية ذات الصلة (مثلا، إستراتيجيات الحد من الفقر) في منطقة المشروع، و(ج) مد/وتحسين الطرق في منطقة المشروع.

الإجراءات

ستطبق الإجراءات التالية فيما يتعلق بتطبيق إطار سياسة إعادة التوطين وسياسات إعادة التوطين اللاحقة لضمان توزيع المسئوليات والأدوار على نحو واضح.

(أ) ترفق وزارة الموارد المائية والري مع وثائق المناقصة ما يلي: (i) نسخة من إطار سياسة إعادة التوطين، و (ii) خرائط للمناطق تظهر حدود الأراضي المملوكة ملكية خاصة وعامة، و (iii) و معلومات عن السعر القياسي للسوق يضعه مقيّم مستقل يوافق عليه البنك عن سعر السوق للأراضي المستصلحة حديثا والأراضي القديمة في الدلتا وعلى طول فرع رشيد. وستشترط وثائق المناقصة أن يدفع المتنافسون سعر السوق المتفق عليه في حالة ضرورة النزع الكامل لملكية الأرض و/أو الاستحواذ على الأراضي بصورة مؤقتة أو جزئية.

(ب) سيصف كل من المتنافسين في عروضهم الفنية والمالية المساحات المطلوب نزع ملكيتها أو الاستحواذ عليها بصورة مؤقتة بما يتمشى مع إطار سياسة إعادة التوطين ويتحمل تكلفة نزع الملكية.

(ج) يقدم البنك موافقته على أساس "عدم الممانعة" على صاحب العطاء الفائز شريطة أن يلتزم التزاما كاملا بإطار سياسة إعادة التوطين، ومسودة خطط إعادة التوطين التي أعدها الفائز. ويشترط العقد ألا تبدأ الأعمال المدنية حتى يحصل الأشخاص المتضررون من المشروع على تعويضات كاملة بسعر السوق.

(د) بعد توقيع العقد، سيقدم مقاول عقد التصميم والبناء والتشغيل رسميا إلى وزارة الموارد المائية والري الوثائق المطلوبة لمراجعتها واعتمادها.

(ه) ستتولى الوزارة المسئولية عن بدء واستكمال عملية نزع الملكية بما يتسق مع إطار سياسة إعادة التوطين ومع سياسات إعادة التوطين.

(و) بمجرد استكمال عملية نزع الملكية/الاستحواذ على الأراضي رسميا، ستطلب الوزارة من مقاول عقد التصميم والبناء والتشغيل أن يدفع للمتضررين من المشروع مبلغ التعويض كاملا قبل إصدار أمر بدء الإنشاءات.

(ز) تقدم الوزارة في تقريرها نصف السنوي الذي تقدمه للبنك عن سير العمل في المشروع تفاصيل حالة نزع الملكية/الاستحواذ على الأراضي، والتعويضات.

يجري معهد بحوث النيل دراسة خاصة عن التأثيرات المحتملة لزيادة منسوب المياه في فرع رشيد كما أشارت وثيقة الصلاحيات والاختصاصات لتقييم الأثر الاجتماعي البيئي. وبالنسبة لنزع الملكية المؤقت أو الدائم وحقوق المرور في منطقة المشروع، لم توضع بعد التصميمات الخاصة بالممرات، وبالتالي لا يتأتى تقدير حجم التأثيرات ومكانها. ويعدل مقاول عقد التصميم والبناء والتشغيل تصميمه لتجنب الحاجة لنزع الملكية أو الحد منها.

لم يتم بعد تفعيل السياسة الخاصة بالموائل الطبيعية **(OP 4.04)**. ومن المتوقع أن يكون للمشروع المقترح تأثير ايجابي على هيدرولوجية وادي النطرون، الموئل الطبيعي الوحيد المتوقع أن يتعرض لبعض آثار المشروع، بسبب إعادة التغذية المتوقعة للمياه الجوفية من الري. ولا يتمتع وادي النطرون بوضع المنطقة المحمية رسميا. وتبعد الموائل الطبيعية الأخرى في مصر كثيرا عن موقع المشروع، وترتبط بالكاد من الناحية الهيدرولوجية. ومن المحتمل أن تتحسن نوعية المياه العذبة على نحو طفيف في الأراضي الرطبة الساحلية مثل بحيرة مريوط وبحيرة إدكو نظرا للتأثيرات المخففة للمياه المنصرفة من فرع رشيد.

تم تفعيل سياسة الموارد الحضارية المادية **(OP 4.11)**، لأسباب احترازية. وبالنسبة لنطاق الأعمال المتصورة في إطار المشروع المقترح، يلزم القانون المصري بإتباع عدد من الإجراءات قبل البناء وأثناءه، كشرط للحصول على ترخيص لبدء الأعمال واستمرار سريانه. ويتولى المجلس الأعلى للآثار ا المسئولية عن حماية الممتلكات الحضارية وصيانتها.

ومنحت هذه المسألة اهتمام خاص في العقود التي أعدها قطاع التوسع الأفقي (المادة 25 من قانون العقود العامة لوزارة الموارد المائية والري رقم 3333-ب)، والذي ينص على:

"يجب أن تسلم أي آثار يعثر عليها المقاول خلال أعمال الحفر مباشرة إلى المكتب التابع للمجلس الأعلى للآثار. وبالنسبة للمشروعات التي تتم في مناطق أثرية أو بالقرب منها، يكون المجلس الأعلى مسئولا عن جلب عمال فنيين لمراقبة الموقع والآثار على أن يتحمل المقاول هذه التكاليف."

الإجراءات

المجلس الأعلى للآثار هو الجهة المخولة بتطبيق القانون رقم 117. وإذا ما تم تطبيق القانون على الوجه الصحيح، فانه يكفل ما يكفي من تدابير وقائية لحماية الموارد الحضارية المادية. وبالتالي فهو تدبير وقائي. وتتفق المادة 25 من مواصفات العقود العامة للوزارة مع القانون 117. وستمثل جزءا من عقد التصميم والبناء والتشغيل.

سيجري تفعيل **سياسة إدارة مكافحة الآفات (OP 4.09)** بمجرد أن يؤدي المشروع إلى زيادة المساحة المزروعة، وبالتالي زيادة استخدام مبيدات الآفات والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب بكميات مطلقة. وسيتزايد استخدام الأسمدة أيضا. وتردد من قبل أن معظم المزارعين في المنطقة يركزون على التصدير، وينتجون محاصيلهم وفقا لبروتوكول *Europe-GAP* وتشجع هذه المؤسسة الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات وتراقب الإجراءات التي صدقت عليها.

الإجراءات

لا تخدم الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات جودة المحاصيل فحسب، بل تسهم أيضا في حماية المياه الجوفية وبالتالي تم اعتمادها ضمن عدة تدابير لحماية نوعية المياه الجوفية وهي تشكل جزءا من خطة الإدارة المستدامة للمياه الجوفية. والغرض هو نشر الممارسات الجيدة التي يتبعها معظم المزارعين بين أولئك الذين يتخلفون عن الركب في هذا الخصوص.

سيتم تفعيل **سياسة المجاري المائية الدولية (OP 7.50)** بمجرد أن يكون لمشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا حصة سنوية من مياه النهر النيل التي تستفيد منها عشرة بلدان متشاطئة. وبحلول عام 2010 (حين يتم تشغيل المشروع بكامل طاقته)، من المتوقع أن يتراوح حجم السحب من النيل بين 300 مليون متر مكعب سنويا (لخدمة 25200 هكتار) و450 مليون متر مكعب سنويا (لخدمة 37800 هكتار). وكما تم التوضيح سابقا، فإن المياه المسحوبة من النيل لخدمة المزارع سيتم تعويضها بكميات أكبر من جراء تراجع استخدام المياه بسبب تحول استخدام الأرض من أغراض ريفية إلى أغراض حضرية، وتوفير المياه من خلال مبادرات تحسين الري التي تنفذها الحكومة المصرية.

الإجراءات

وضعت البلدان المطلة على نهر النيل مبادرة حوض النيل لتعزيز التعاون في مجال تنمية وإدارة نهر النيل من أجل صالح الجميع. وحيث أن المبادرة لم تتحول بعد إلى مؤسسة دائمة فإن مجلس وزراء حوض النيل يتصرف باعتباره الهيئة التي تدير الأنشطة التي تتم بموجب المبادرة. ومشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا من بين سلسلة من المشروعات التي وافق مجلس وزراء حوض النيل على الإعداد لها تحت مظلة هذه المبادرة. ووضعت الحكومة المصرية ملخصا عن هذا المشروع يوضح المكونات الأساسية، ويحدد الآثار المحتملة المتعلقة بالمياه. واطلعت البلدان المتشاطئة على ملخص المشروع بموجب إجراء متفق عليه يلتزم بمتطلبات سياسة البنك الخاصة بالمجاري المائية الدولية (OP 7.50). والملخص الخاص بمشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا المطروح للمناقشة موجود في المرفق 1 من التقرير الرئيسي لوثيقة الصلاحيات والاختصاصات لتقييم الأثر الاجتماعي البيئي.

المرفق 11: إعداد المشروع والإشراف عليه

	مزمع	فعلي
مراجعة مذكرة تصور المشروع	6/30/2004	6/30/2004
وثيقة معلومات المشروع المبدئية لمركز الإعلام العام	11/29/2004	11/29/2004
وثيقة معلومات المشروع المبدئية لمركز الإعلام العام	11/29/2004	11/29/2004
تقييم	4/17/2007	5/7/2007
المفاوضات	4/24/2007	5/9/2007
موافقة نائب الرئيس الإقليمي/مجلس المديرين التنفيذيين	6/21/2007	
تاريخ السريان المزمع	1/31/2008	
التاريخ المزمع لمراجعة منتصف الفترة		
تاريخ الإغلاق المزمع	6/30/2011	

المؤسسات الرئيسية المسئولة عن إعداد المشروع:

- وزارة الموارد المائية والري ووزارة التعاون الدولي.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير،إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- حكومة هولندا

ويشمل فريق موظفي ومستشاري البنك الذين عملوا في المشروع:

الاسم	اللقب	الوحدة
ألدو بيتي	أخصائي أول الشئون المالية، قائد فريق العمل	ETWWA
ماهر أبو طالب	أخصائي أول إدارة الموارد المائية، قائد فريق العمل المشارك	إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MNSSD)
هاني السعدني	مهندس أول الموارد المائية	إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MNSSD)
كانتا كوماري ريجاود	أخصائي أول شؤون البيئة	إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MNSSD)
كنوت أوبسال	أخصائي أول التنمية الاجتماعية	إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MNSSD)
كريستين ألان	محلل عمليات	إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MNSSD)
زاكيا تشومون	مساعد برنامج اللغات	إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MNSSD)
ارفى بلوكيليك	استشاري الري	إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MNSSD)
سيكستو ريكينا	استشاري، أخصائي شئون المؤسسات	إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MNSSD)
ضياء القوصى	منسق الإعداد للمشروع	إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MNSSD)
أيمن نصار	الدراسات الهندسية، دراسة المرفق الاستشاري للشراكة	إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق

	بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية	الأوسط وشمال أفريقيا (MNSSD)
محمد مهني	مهندس عمليات	إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق
شريف عارف	استشاري في شئون البيئة الإقليمية، والتدابير الوقائية	الأوسط وشمال أفريقيا (MNSSD)
		منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توييت تشوبي	مساعد أول البرنامج	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
محمد يحي عبد الكريم	أخصائي إدارة مالية	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
دينا النجار	مسئولة اتصالات	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
جمال الكيبي	مسئول أول العمليات	03MNC
إيناس شعبان	مساعد الفريق	03MNC
محمود	استشاري	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
فريدريك كرانز	استشاري قانوني أول	LEGMS
غادة يونس		
هبه طهبوب	كبيرة أخصائيي المشتريات	مجموعة سياسة وخدمات التعاقدات
باتريشا باكيرو	كبير اختصاصي المشتريات	مجموعة سياسة وخدمات التعاقدات
أشوك سوبرامانيان	كبير أخصائيي مؤسسات المياه	AFTNL
فيليب مارين	مهندس أول شئون المياه والصرف الصحي	معهد البنك الدولي

أموال البنك التي أنفقت حتى الآن في الإعداد للمشروع:

1. موارد البنك: $756,266
2. صناديق ائتمانية برنامج الشراكة بين البنك الدولي وهولندا بشأن المياه
3. المجموع: $1,061,266

التكلفة التقديرية للموافقة والإشراف:

1. التكلفة المتبقية للموافقة: $30,000
2. التكلفة التقديرية السنوية للإشراف: $85,000

المرفق 12: الوثائق المتاحة في ملف المشروع

ألف. خطة تنفيذ المشروع

باء. تقديرات موظفي البنك

- وثيقة التعريف بالمشروع
- قدمت مذكرة التصورات الخاصة بالمشروع لاجتماع المراجعة – 26 يونيو/حزيران،2004.
- صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة ووثيقة معلومات المشروع – يوليو/تموز 2004
- تقرير المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية: الإطار النظري ونموذج المعاملات لشراكة بين القطاعين العام والخاص في الري في غرب الدلتا، مصر. مارس/آذار 2005.
- مسودة وثيقة التقييم المسبق للمشروع - يونيو/حزيران 2005
- التقرير النهائي للإطار المتكامل لتقييم الصرف لمشروع الحفاظ علي المياه وتطوير الري في غرب الدلتا.
- وثائق التأهيل المسبق لعقد التصميم والبناء والتشغيل – يناير /كانون الثاني 2007
- إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية - موجز تنفيذي – 21 فبراير/شباط،2007
- الإفصاح عن التقييم البيئي – ملخص تنفيذي – 21 فبراير/شباط،2007
- صحيفة بيانات التدابير الوقائية المتكاملة – مرحلة التقييم – مسودة – 22 فبراير/شباط،2007
- صحيفة بيانات التدابير الوقائية المتكاملة – مرحلة التقييم – إفصاح دار المعلومات – 7 مايو/أيار،2007
- إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية
- إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية - موافقة من إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- وحدة QAT

تقارير البعثات:

- بيان بعثة التقييم والتفاوض لأهداف البعثات
- تقرير بعد بعثة التقييم المسبق
- تقرير بعد بعثة الشئون البيئية
- تقييم بعد بعثة المرحلة الثانية، مايو/أيار 2005

جيم. أخرى

- التصميم النهائي تضعه شركة التشغيل الخاصة بعد الفوز بعقد التصميم والبناء والتشغيل
- دراسات الجدوى الخاصة بالمرحلة الثانية لمشروع غرب الدلتا – 30 يونيو/حزيران،2005
- خطاب معالي وزير الموارد المائية والري الدكتور محمود أبو زيد لتأييد طلب تقييم المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية – مايو/أيار 2004.
- تقرير الاستشارات والمسح، دراسة مرجعية لتقرير المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية – نوفمبر/تشرين الثاني 2004..
- تقرير مسح المياه الجوفية، ، دراسة مرجعية لتقرير المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية – نوفمبر/تشرين الثاني 2004..
- تقرير مسح الخيارات الفنية، ، دراسة مرجعية لتقرير المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية – نوفمبر/تشرين الثاني 2004..

- التحليل المالي والتقديرات المالية، ، دراسة مرجعية لتقرير المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية – نوفمبر/تشرين الثاني 2004.
- نموذج الخيارات المؤسسية والصفقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ، دراسة مرجعية لتقرير المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية – نوفمبر/تشرين الثاني 2004.
- مسودة اتفاق الاستعداد للربط، ، دراسة مرجعية لتقرير المرفق الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية – نوفمبر/تشرين الثاني 2004.
- دراسات الجدوى المسبقة، دراسات الطلب والدراسات الفنية لتقييم ملخص مسودة خيارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشروع 26 فبراير/شباط، 2004.
- دراسة الجدوى المسبقة لمشروع الحفاظ على المياه وتطوير الري في غرب الدلتا، إعداد المهندس فاروق شاهين (الدراسات الفنية) والدكتور مجدي خليفة (تقييم الطلب المبدئي)، ديسمبر/كانون الأول 2003.

المرفق 13: بيان القروض والاعتمادات

الرقم التعريفي للمشروع	السنة المالية	الغرض	المبلغ الأصلي بملايين الدولارات						الفرق بين الإنفاق المتوقع والفعلي	
			البنك الدولي للإنشاء والتعمير	المؤسسة الدولية للتنمية	صندوق خاص	صندوق البيئة العالمية	ملغي	غير منصرف	الأصلي	إدارة الموارد المالية Rev'd
093470P	2007	التمويل العقاري -مصر	37.10	0.00	0.00	0.00	0.00	37.24	0.00	0.00
088877P	2006	قرض لأغراض سياسات التنمية لإصلاح القطاع المالي-مصر	500.00	0.00	0.00	0.00	0.00	500.00	0.00	0.00
091945P	2006	محطة التبين لتوليد الكهرباء-مصر	259.60	0.00	0.00	0.00	0.00	259.60	2.00	0.00
090073P	2006	المشروع الثاني لمكافحة التلوث في مصر	20.00	0.00	0.00	0.00	0.00	20.00	2.00	0.00
082952P	2005	مشروع تحسين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	20.00	0.00	0.00	0.00	0.00	19.90	3.39	0.00
073977P	2005	Integrated Irrig Improv. & Mgmt.	120.00	0.00	0.00	0.00	0.00	119.40	6.90	0.00
082914P	2004	مشروع تطوير المطارات - مصر	335.00	0.00	0.00	0.00	0.00	254.16	84.79	0.00
049702P	2004	تنمية المهارات-مصر	5.50	0.00	0.00	0.00	0.00	4.75	3.55	0.00
056236P	2002	برنامج تحسين قطاع التعليم العالي-مصر	50.00	0.00	0.00	0.00	0.00	25.49	23.09	6.18
045499P	2000	المشروع القومي الثاني للصرف الصحي- مصر	50.00	0.00	0.00	0.00	0.00	13.58	10.58	0.00
040858P	1999	تنمية المناطق الريفية في سوهاج - مصر	0.00	50.00	0.00	0.00	0.00	6.30	4.39	3.46
041410P	1999	المشروع الثالث لإعادة تأهيل محطات الضخ - مصر	120.00	15.00	0.00	0.00	20.00	29.31	49.31	0.00
050484P	1999	مشروع تعزيز التعليم الثانوي - مصر	0.00	90.00	0.00	0.00	0.00	26.14	23.26	0.75
049166P	1998	EG East Delta Ag. Serv.	0.00	53.30	0.00	0.00	0.62	8.20	7.45	3.60
045175P	1998	قطاع الرعاية الصحية - مصر	0.00	25.00	0.00	0.00	0.00	18.77	10.71	1.35
005173P	1995	تحسين الري - مصر	26.70		0.00	0.00	0.00	3.47	9.70	-0.15
النتيجة العامة			1543.90	233.30	0.00	0.00	20.62	1346.31	241.13	15.19

بيان حافظة مؤسسة التمويل الدولية
للمتبقي والمنصرف
مليون دولار أمريكي

الموافقة الخاصة بالسنة المالية	الشركة	ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية				المنصرف مؤسسة التمويل الدولية			
		القرض	حصص رأس المال	أشباه أسهم رأس المال	خاص	القرض	حصص رأس المال	أشباه أسهم رأس المال	خاص
	شركة الإسكندرية الوطنية								
1996	للحديد والصلب	1.33	0.00	0.00	0.00	0.56	0.00	0.00	0.00
2004	الإسكندرية للألياف	8.00	0.00	0.00	0.00	7.00	0.00	0.00	0.00
2001	العامرية	4.69	0.00	0.00	0.00	4.69	0.00	0.00	0.00
2006	البنك التجاري الدولي	0.00	0.72	0.00	0.00	0.00	0.48	0.00	0.00
1999	شركة التجاري الدولي للتأمين على الحياة	0.00	0.74	0.00	0.00	0.00	0.74	0.00	0.00
2004	شركة التجاري الدولي للتأمين على الحياة	0.00	0.15	0.00	0.00	0.00	0.15	0.00	0.00
1992	شركة أسود الكربون - مصر	0.00	1.48	0.00	0.00	0.00	1.48	0.00	0.00
1997	شركة أسود الكربون - مصر	0.00	1.48	0.00	0.00	0.00	1.48	0.00	0.00
1998	شركة أسود الكربون - مصر	4.00	0.00	0.00	0.00	4.00	0.00	0.00	0.00
2000	شركة أسود الكربون - مصر	5.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2002	سيراميكا الأمير	3.33	0.00	0.00	0.00	3.33	0.00	0.00	0.00
2006	البنك التجاري الدولي	0.00	23.28	0.00	0.00	0.00	23.03	0.00	0.00
2006	المجموعة المالية - هيرميس	20.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2004	EHF	0.00	1.70	0.00	0.00	0.00	1.70	0.00	0.00
2005	ايجيبت فاكتورز	0.00	3.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2006	جيبسلاند	0.00	4.61	0.00	0.00	0.00	2.03	0.00	0.00
2001	وركس لتكنولوجيا المعلومات	0.00	2.00	0.00	0.00	0.00	2.00	0.00	0.00
2004	ليسيكو مصر	8.94	0.00	0.00	0.00	8.94	0.00	0.00	0.00
1986	مليحة للنفط	0.00	8.62	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
1988	مليحة للنفط	0.00	9.20	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
1992	مليحة للنفط	0.00	13.00	0.00	0.00	0.00	0.94	0.00	0.00
2005	ميرلون مصر	1.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2002	مترو	10.50	0.00	0.00	0.00	10.50	0.00	0.00	0.00
1992	شركة مصر لصناعة الكباسات	9.70	0.00	0.00	0.00	9.70	0.00	0.00	0.00
	أوريكس للتأجير التمويلي	4.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
1996	أوريكس للتأجير التمويلي	0.00	0.53	0.00	0.00	0.00	0.53	0.00	0.00
2001	أوريكس للتأجير التمويلي	1.09	0.00	0.00	0.00	1.09	0.00	0.00	0.00
2001	شركة بورسعيد	41.07	0.00	0.00	132.53	41.07	0.00	0.00	132.53
2002	سيكيم	4.18	0.00	0.00	0.00	4.18	0.00	0.00	0.00
2006	الشركة الوطنية للصناعات الغذائية	10.00	0.00	4.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2004	شركة تنمية ميناء السخنة	18.40	0.00	0.00	0.00	18.40	0.00	0.00	0.00
2001	قناة السويس	40.40	0.00	0.00	129.07	40.40	0.00	0.00	129.07
1997	يوني	2.05	0.00	0.00	0.00	2.05	0.00	0.00	0.00
2001	يوني	2.06	0.00	0.00	0.00	2.06	0.00	0.00	0.00
2005	الوادي القابضة	15.00	0.00	0.00	0.00	7.50	0.00	0.00	0.00
	إجمالي الحافظة	214.74	70.51	4.00	261.60	165.47	34.56	0.00	261.60

الموافقة الخاصة بالسنة المالية	الشركة	القرض	ارتباطات متوقفة على الموافقات		
			حصص رأس المال	أشباه أسهم رأس المال	خاص
2004	ايه.سي.بي اكريليك	0.00	2.40	0.00	0.00
2004	ميرلون مصر	0.00	0.00	0.00	15.00
2000	التوسع الثالث لايه.سي.بي	4.00	0.00	0.00	0.00
2006	رالي انيرجي	10.00	0.00	0.00	0.00
	إجمالي الارتباطات المعلقة	0.00	2.40	0.00	0.00

المرفق 14: نظرة سريعة على البلد

المرفق 14:جمهورية مصر العربية في نظرة سريعة

الفقر والعوامل الاجتماعية	مصر	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دخل منخفض- متوسط
2005			
السكان ، نصف سنوي (مليون)	74.0	305	2,475
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، دولار أمريكي)	1,250	2,241	1,918
إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، مليار دولار)	92.5	685	4,747
متوسط النمو السنوي، 1999-2005			
عدد السكان (%)	1.9	1.9	1.0
قوة العمل (%)	2.6	3.5	1.4
أحدث التقديرات (أحدث السنوات المتاحة 1999-2005)			
الفقر (% من السكان تحت خط الفقر الوطني)	17	..	..
سكان الحضر (% من إجمالي السكان)	42	57	49
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	70	69	70
وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود حي)	26	44	33
سوء التغذية في الأطفال (% من الأطفال تحت خمس سنوات)	9	13	12
الوصول إلى مصدر محسن للمياه (% من السكان)	98	89	82
معرفة القراءة والكتابة (% من السكان فوق سن 15)	71	72	89
إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي (% من السكان في سن الدراسة)	101	103	114
ذكور	103	106	115
إناث	98	100	113

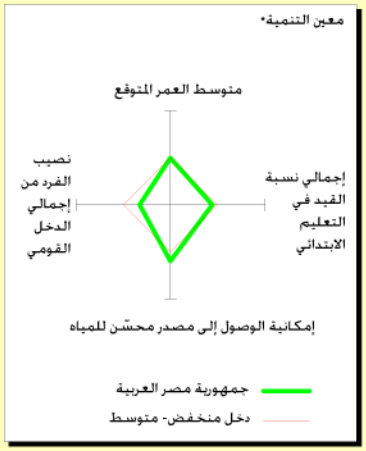

النسب الاقتصادية الرئيسية والاتجاهات الطويلة الأجل	1985	1995	2004	2005
إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)	34.7	60.2	78.8	89.3
تشكيل إجمالي رأس المال/إجمالي الناتج المحلي	26.7	17.2	16.6	17.3
الصادرات من البضائع والخدمات/إجمالي الناتج المحلي	19.9	22.5	28.6	31.7
إجمالي المدخرات المحلية/إجمالي الناتج المحلي	14.5	12.2	16.2	17.2
إجمالي المدخرات القومية/إجمالي الناتج المحلي	..	19.4	21.0	22.0
رصيد حساب المعاملات الجارية/إجمالي الناتج المحلي	-9.3	0.6	4.3	4.8
مدفوعات الفوائد/إجمالي الناتج المحلي	2.6	2.1	0.8	..
إجمالي الدين/إجمالي الناتج المحلي	104.2	55.7	38.4	..
إجمالي خدمة الدين/صادرات	25.8	13.4	8.8	..
القيمة الحالية للدين/إجمالي الناتج المحلي	..	..	34.0	..
القيمة الحالية الدين/صادرات	..	..	101.3	..

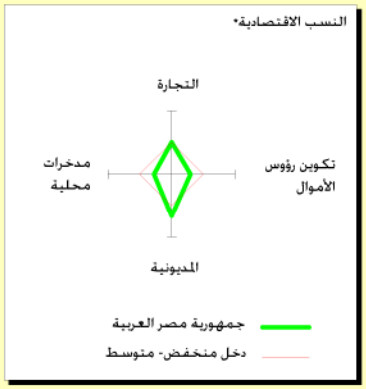

(متوسط النمو السنوي)	1985-95	1995-05	2004	2005-09
إجمالي الناتج المحلي	3.9	4.7	4.2	4.9	5.8
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	1.7	2.7	2.2	2.9	4.8
صادرات السلع والخدمات	7.6	5.1	27.6	22.2	11.8

هيكل الاقتصاد	1985	1995	2004	2005
(% من إجمالي الناتج المحلي)				
الزراعة	20.0	16.8	15.1	13.9
الصناعة	28.6	32.3	36.9	38.7
الصناعات التحويلية	13.5	17.4	18.3	18.2
الخدمات	51.5	50.9	48.0	47.4
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية	68.2	77.3	71.4	70.2
الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام للحكومة	17.2	10.5	12.4	12.7
واردات السلع والخدمات	32.0	27.5	28.9	31.9

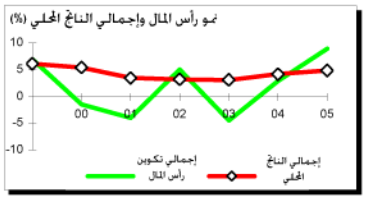

(متوسط النمو السنوي)	1985-95	1995-05	2004	2005
الزراعة	2.7	3.5	1.9	3.4
الصناعة	4.6	4.3	2.5	3.5
الصناعات التحويلية	5.0	5.7	2.9	3.3
الخدمات	3.4	4.7	6.1	6.4
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية	4.4	4.4	3.2	4.5
الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام للحكومة	-1.0	2.8	2.7	3.0
إجمالي تكوين رأس المال	-4.7	4.1	2.9	8.9
واردات السلع والخدمات	-0.2	3.7	22.0	22.9

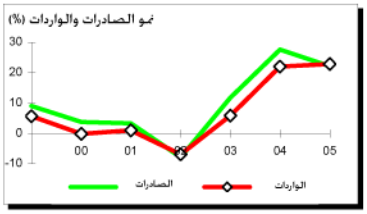

ملحوظة: بيانات عام 2005 عبارة عن تقديرات أولية.

أعد ذلك الجدول من واقع قاعدة البيانات الحية لاقتصاديات التنمية.

* تبين المعينات المؤشرات الأربعة الرئيسية في البلد (بالخط الغامق) مقارنة بمتوسط فئة الدخل التي ننتمي إليها. سيكون المعين غير مكتمل في حالة نقص البيانات.

الأسعار والتمويل الحكومي

	1985	1995	2004	2005
الأسعار المحلية				
(% التغير)				
أسعار المستهلكين	12.1	15.7	11.3	4.9
عامل الانكماش الضمني لإجمالي الناتج المحلي	9.0	11.4	11.5	5.4
التمويل الحكومي				
(% من إجمالي الناتج المحلي، شاملاً المنح الحالية)				
الإيرادات الجارية	22.2	25.9	25.9	24.1
رصيد الموازنة الجارية	-13.7	2.6	2.0	-1.3
الفائض الكلي/العجز	-21.6	-1.2	-2.4	-6.0

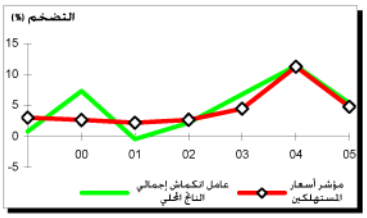

التجارة

	1985	1995	2004	2005
(مليون دولار أمريكي)				
إجمالي الصادرات (فوب)	..	4,957	10,453	14,000
القطن	..	2,176	3,910	5,000
محاصيل زراعية أخرى	..	306	202	106
منتجات صناعية	..	1,655	3,972	5,529
إجمالي الواردات (السعر شامل التكلفة والتأمين ومصاريف الشحن)	..	12,811	18,286	23,100
مواد غذائية	..	2,760	1,877	2,371
الوقود والطاقة	..	721	2,639	3,363
السلع الرأسمالية	..	3,108	3,506	4,792
مؤشر أسعار الصادرات (2000=100)	..	99	128	138
مؤشر أسعار الواردات (2000=100)	..	115	122	128
حجم التبادل التجاري (2000=100)	..	86	105	108

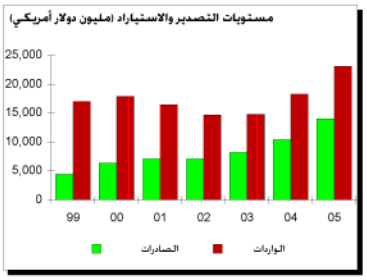

ميزان المدفوعات

	1985	1995	2004	2005
(مليون دولار أمريكي)				
صادرات السلع والخدمات	6,866	12,887	22,948	28,900
واردات السلع والخدمات	12,606	16,840	23,258	29,100
ميزان الموارد	-5,741	-3,952	-309	-200
صافي الدخل	-991	141	-207	-100
صافي التحويلات الجارية	..	4,198	3,934	4,600
رصيد حساب المعاملات الجارية	-3,209	386	3,418	4,300
بنود التمويل (صافي)	3,022	368	-3,576	-329
التغيرات في صافي الاحتياطيات	187	-754	158	-3,971
إيضاح				
الاحتياطات شاملة الذهب (مليون دولار أمريكي)	..	..	..	16,367
سعر الصرف (ديسمبر،محلي/دولار أمريكي)	1.0	3.4	6.2	6.0

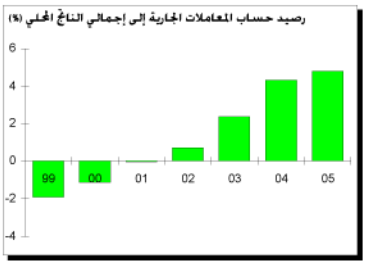

الدين الخارجي وتدفقات الموارد

	1985	1995	2004	2005
(مليون دولار أمريكي)				
إجمالي الديون القائمة والمنصرفة	36,137	33,499	30,292	..
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	1,048	1,320	503	492
المؤسسة الدولية للتنمية	802	1,035	1,465	1,420
إجمالي خدمة الدين	2,815	2,381	2,317	..
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	147	312	99	98
المؤسسة الدولية للتنمية	8	21	50	52
تركيبة صافي تدفقات الموارد				
المنح الرسمية	734	1,006	1,389	..
الدائنون الرسميون	1,634	60	-868	..
دائنون من القطاع الخاص	573	-311	-228	..
استثمارات أجنبية مباشرة (صافي التدفقات)	1,178	598	1,253	..
حافظة أسهم رأس المال (صافي التدفقات)	0	0	26	..
برنامج البنك الدولي				
الالتزامات	59	80	670	..
المدفوعات	269	125	100	165
سداد أصل القروض	70	212	116	118
صافي التدفقات	198	-87	-16	48
مدفوعات الفائدة	84	121	33	32
صافي التحويلات	114	-208	-49	15

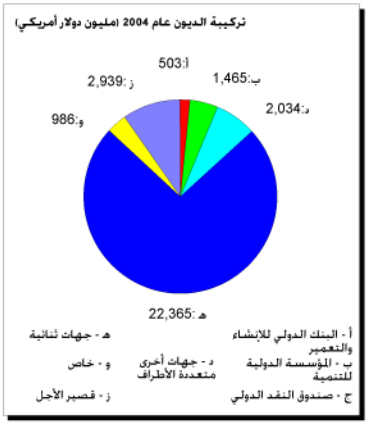

8/12/06

ملحوظة: أعد ذلك الجدول من واقع قاعدة البيانات الحية لاقتصاديات التنمية.

المرفق 15: الخرائط

الخرائط التالية ملحقة بهذا المرفق:

(1) موقع منطقة المشروع الموسع في دلتا النيل : البنك الدولي للإنشاء والتعمير 34113
(2) منطقة المشروع : البنك الدولي للإنشاء والتعمير 34114

قسم الخرائط

IBRD 34113

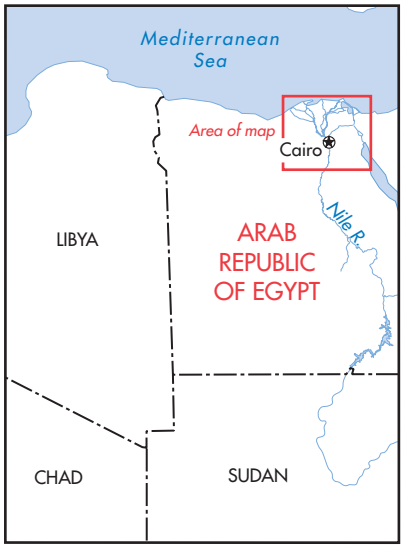

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

WEST DELTA WATER CONSERVATION AND IRRIGATION REHABILITATION PROJECT

LOCATION OF EXTENDED PROJECT AREA WITHIN THE NILE DELTA

CANALS
PERENNIAL RIVERS AND LAKES
INTERMITTENT RIVERS AND LAKES
MARSH
DELTA AREA

SELECTED CITIES AND TOWNS
GOVERNORATE CAPITALS
NATIONAL CAPITAL
GOVERNORATE BOUNDARIES
INTERNATIONAL BOUNDARIES

0 25 50 75 KILOMETERS

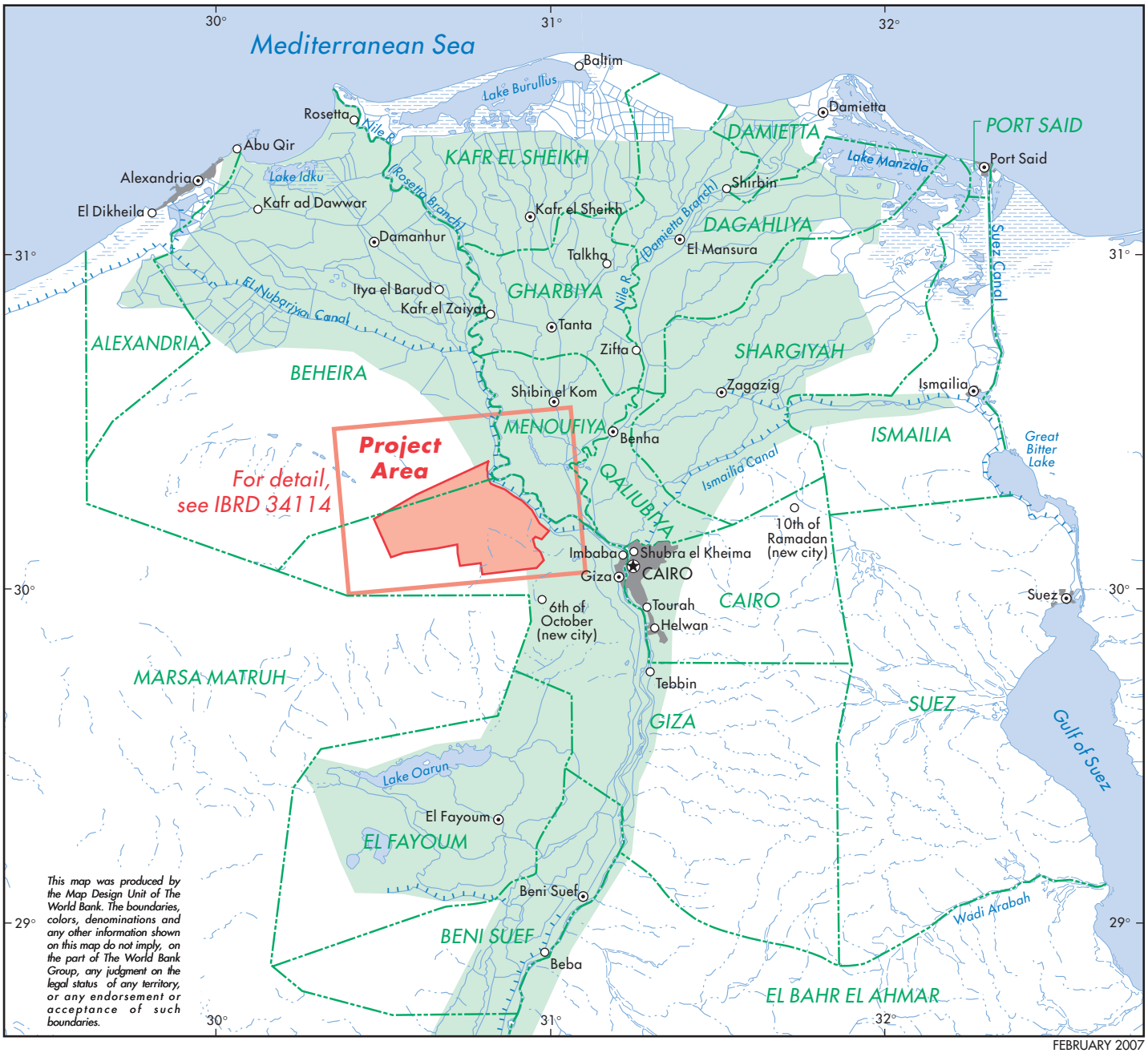

This map was produced by the Map Design Unit of The World Bank. The boundaries, colors, denominations and any other information shown on this map do not imply, on the part of The World Bank Group, any judgment on the legal status of any territory, or any endorsement or acceptance of such boundaries.

FEBRUARY 2007

IBRD 34114

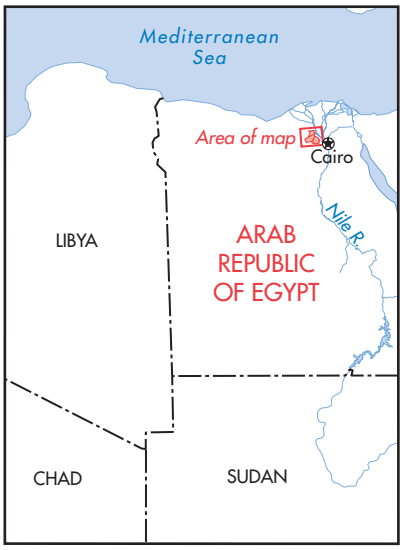

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

WEST DELTA WATER CONSERVATION AND IRRIGATION REHABILITATION PROJECT

PROJECT AREA

PROJECT AREA

MAIN ROADS

85 MILE MARKERS

SELECTED CITIES AND TOWNS

CANALS

RIVERS

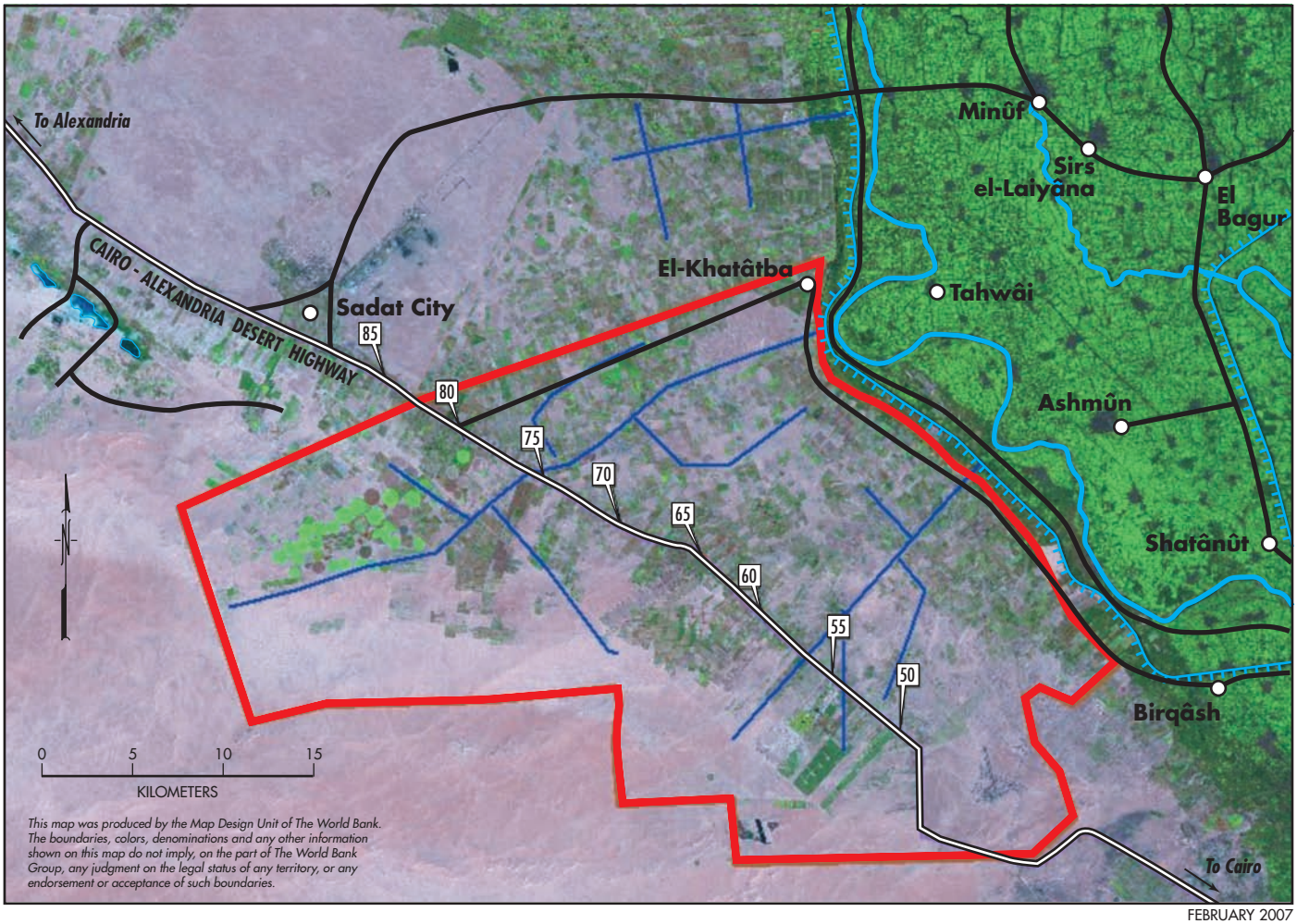

This map was produced by the Map Design Unit of The World Bank. The boundaries, colors, denominations and any other information shown on this map do not imply, on the part of The World Bank Group, any judgment on the legal status of any territory, or any endorsement or acceptance of such boundaries.

FEBRUARY 2007